DFM
سوق دبي المالي

مستمرون في الابتكار والتطوير لتحقيق النمو المستدام

التقرير السنوي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) 2019

سوق دبي المالي (ش.م.ع)

التقرير السنوي 2019

سوق دبي المالي، ص.ب: 9700، دبي، الإمارات العربية المتحدة. هاتف: 5555 305 4 971+؛ فاكس: 5566 305 4 971+ ؛
البريد الإلكتروني: customerservice@dfm.ae | الموقع الإلكتروني:www.dfm.ae

إخلاء مسؤوليّة:
يعمل سوق دبي المالي على توفير وعرض البيانات والمعلومات الصحيحة متزامنة في وقتها قدر الإمكان، على أن حداثة تلك البيانات ودقتها غير مؤكدة بل هي للعلم والاسترشاد فقط. ويخلي السوق مسؤوليته عن أي نقص أو خطأ أو تأخر في نشر البيانات والمعلومات، وبالتالي عن أية مطالبات و/أو خسائر من أي نوع تنشأ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام تلك البيانات والمعلومات المتاحة في أي من مطبوعاته.

حقوق النشر © 2020، سوق دبي المالي (ش.م.ع). جميع الحقوق محفوظة. نُشِر هذا التقرير في 22 مارس 2020.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

”لقد نجحنا في دبي، وتمكنا من بناء بيئة أعمال صديقة تلبي للمستثمر تطلعاته، سواءً من تسهيلات متميزة، مثل الإعفاء الكامل من ضرائب الدخل والشركات، أو عبر توفير بنية تكنولوجية ذات درجات كفاءة عالية، أو تجهيزات عقارية، أو خدمات حرفية ومهنية، أو مرافق خدمية تلبي احتياجاته هو وأفراد أسرته جميعاً.“

في تقرير هذا العام

لقد واصلنا رفد تقريرنا السنوي بمعلومات قيّمة، نستعرض من خلالها استراتيجيتنا، وممارساتنا في إدارة المخاطر، ونتائج عملياتنا التشغيلية، فضلاً عن القيمة المضافة في مجال الاستدامة ليُعْلم ما حققناه في هذا الشأن من حماية للبيئة وبناء لنسيج اجتماعي متعدد الأطراف وترسيخنا لمبادئ الحوكمة.

المحتويات

01
نبذة عن الشركة

08 من نحن
08 الرؤية والرسالة والقيم
09 إضاءة على العام 2019

02
التقرير الاستراتيجي

12 البيئة الاقتصادية والتشريعية
14 كلمة رئيس مجلس الإدارة
18 ملخص الأداء التشغيلي
18 - نموذج العمل
20 - أداء السوق
22 ملخص الأداء المالي
24 استراتيجيتنا

03
الاستدامة

32 ملخص الاستدامة
38 سوق مالي مسؤول
48 تسريع استدامة أسواق رأس المال
50 دور فعّال في مبادرات قطاع اسواق رأس المال العالمية
51 نظرة مستقبلية

04
الحوكمة

54 تقرير الحوكمة
56 - أعضاء مجلس الإدارة
70 - إدارة المخاطر
77 تقرير عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

05
البيانات المالية الموحدة

80 تقرير مدققي الحسابات المستقلين
84 بيان المركز المالي الموحد
85 بيان الدخل الموحد
86 بيان الدخل الشامل الموحد
87 بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
88 بيان التدفقات النقدية الموحد
89 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

يمكنكم تحميل النسخة الإلكترونية من هذا التقرير عبر الموقع الإلكتروني لشركة سوق دبي المالي على
www.dfm.ae

01. نبذة عن الشركة

من نحن

نحن أول سوق مالي تأسس في الإمارات العربية المتحدة في العام 2000، نقدم خدماتنا في السوق الأولية والثانوية، ونتيجة لتكامل عملياتنا مع شركة ناسداك دبي (الشركة التابعة) استطعنا أن نقدم باقة من الخدمات المتكاملة للمستثمرين والجهات المصدرة بصورة سلسة. عبر تشغيل أعمالنا نسعى لتعاضد العلاقات ومشاركة القيمة المضافة مع كل متعاملينا.

رؤيتنا

سوق مالية إقليمية بمقاييس عالمية.

رسالتنا

أن نقدم للمتعاملين خدمات مبتكرة في مجال تداول وتقاص وتسوية وإيداع الأوراق المالية، من خلال بيئة تتسم بالكفاءة والشفافية والسيولة.

قيمنا

الشفافية: نضع الشفافية نصب أعيننا في كافة إجراءاتنا وقراراتنا.
الكفاءة: نركز على ترسيخ كفاءة جميع عملياتنا.
السرية: نلتزم بالسرية المطلقة حمايةً لمصالح عملائنا.
النزاهة:ملتزمون بأخلاقيات العمل والنزاهة المطلقة.
الإبداع: نؤمن بأن إبداع اليوم هو عماد مستقبلنا.

إضاءة على العام 2019

66
شركة مدرجة

844
ألف
عدد المستثمرين

13.1
مليار درهم إماراتي
قيمة الأرباح الموزعة نيابة عن الشركات المدرجة

%9.4
معدل نمو القيمة السوقية الكلية (2011-2019) *

327.1
مليون درهم إماراتي
الإيرادات الموحدة المتكررة لشركة سوق دبي المالي

%37.4
هامش صافي الربح لشركة سوق دبي المالي

161
عدد الموظفين بنسبة إناث بلغت 57% في نهاية العام 2019

%48
نسبة تداول المستثمرين الأجانب من قيمة الأسهم المتداولة خلال العام 2019[1]

القيمة السوقية الكلية (مليار درهم إماراتي)

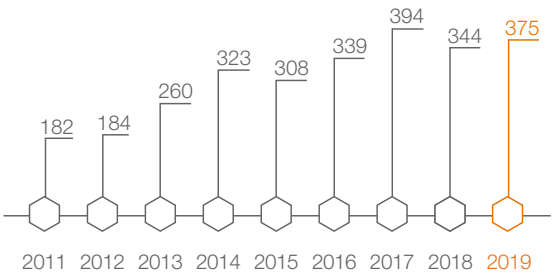

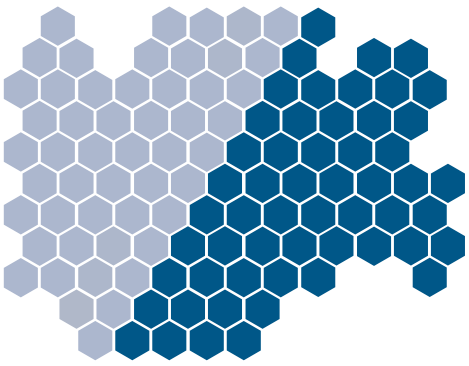

%48
حصة سوق دبي المالي من قيمة الأسهم المتداولة في دولة الإمارات خلال العام 2019

* معدل نمو تراكمي سنوي
[1] المستثمرين الأجانب هم من غير مواطني دولة الإمارات.

02. التقرير الاستراتيجي

البيئة الاقتصادية والتشريعية 2019

رغم التحديات الكبيرة وظروف عدم اليقين التي تخيم بظلالها على اقتصادات المنطقة وعلى كثير من الاقتصادات العالمية، فقد واصل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام واقتصاد إمارة دبي بشكل خاص تحقيق معدلات نمو تفوق المعدلات المتحققة في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء. إذ تشير التوقعات المتاحة إلى أن اقتصاد إمارة دبي يتوقع أن يحقق خلال العام 2019 نمواً حقيقياً بمعدل 2.1% مقابل 1.9% خلال العام السابق. كما يتوقع أن يحقق اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2019 نمواً نسبته 1.6% مقابل نمو نسبته 1.7% خلال العام السابق. ولدى مقارنة معدلات النمو هذه مع المعدلات المتوقع تسجيلها في مختلف دول العالم، يلاحظ أن النمو المتوقع في إمارة دبي للعام 2019 يندرج ضمن المعدلات العالية على مستوى العالم. حيث يفوق هذا النمو متوسطات معدلات النمو المتوقعة في كل من مجموعة الدول ذات الاقتصادات المتقدمة بما فيها مجموعة الدول السبع، ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول الشرق الأوسط ووسط آسيا بما فيها الدول المصدرة للنفط، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي.
وعلى المستوى القطاعي، فقد جاء النمو في اقتصاد إمارة دبي خلال العام 2019 مدعوماً باستمرار وتيرة النشاط في قطاعات النقل والتجارة والسياحة والأنشطة العقارية والإنشاءات، والتي تشكل في مجموعها ما يزيد على57% من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي.

ويعود الفضل في قدرة الاقتصاد الوطني عموماً واقتصاد إمارة دبي خصوصاً على تجاوز كل التحديات وتحقيق معدلات عالية نسبياً إلى تنوع القاعدة الإنتاجية وتوفير البيئة المحفزة والجاذبة للاستثمار، فضلاً عن الانفتاح على العالم الخارجي والتكامل معه. فقد أفضى هذا النهج المترسخ في الدولة على مدى العقود الثلاثة الماضية بالإضافة إلى توفر البنيتين التحتية والتشريعية المواكبتين لمثيلتيهما في الدول المتقدمة إلى إضفاء مزيد من المرونة على بنية الاقتصاد الوطني وتمكينه من التكيف والتفاعل مع كافة التحديات والصعوبات.

ولا يغيب عن البال أيضاً أن جزءاً كبيراً من قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل بكفاءة مع التحديات التي يواجهها تعود إلى جهود الحكومة المستمرة في قيادة روح المبادرة وتحفيز كافة قطاعات المجتمع، أفراداً ومؤسسات، على الإبداع والإبتكار لخلق الفرص الاستثمارية مستفيدين في ذلك من النهضة التعليمية واقتصاد المعرفة اللذين أصبحا معلمين بارزين من معالم الدولة في السنوات العشر الأخيرة. ومما لا شك فيه، أن تحفيز روح المبادرة والابتكار لدى الموارد البشرية المؤهلة تعليماً ومعرفة، كان له دور فاعل في تحويل التحديات إلى فرص، وبالتالي مواصلة دفع عجلة الاستثمار وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي لتظل أعلى من مثيلاتها في دول المنطقة.

وتبعاً لهذه الجهود، لا زالت دولة الإمارات تحتل مركزاً متقدماً على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (Ease of Doing Business) الذي يعده البنك الدولي من خلال استقرائه لسهولة ممارسة الأعمال التجارية ودرجة مواتاة البيئة التنظيمية في مختلف دول العالم، حيث واصلت الدولة تصدرها للمرتبة الأولى عربياً واحتلت كذلك المرتبة الـ 16 بين 190 دولة تم تقييمها في التقرير الصادر للعام 2020. وقد وصلت الدولة إلى هذه المكانة المرموقة من حيث سهولة ممارسة الأعمال نتيجة لتوفر البيئة التشريعية المناسبة، ولسهولة الإجراءات المتعلقة بمباشرة الأعمال الجديدة، والقدرة على الوصول إلى التمويل المناسب، والالتزام بتنفيذ التعاقدات، فضلاً عن إجراءات معالجة حالات الإفلاس. ومن ناحية ثانية، أظهر آخر تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) حول التنافسية العالمية استمرار تصدر دولة الإمارات للمرتبة الأولى عربياً وحلولها في المرتبة الخامسة والعشرين دولياً.

الترتيب العالمي للبنك الدولي من حيث سهولة ممارسة الأعمال 2020

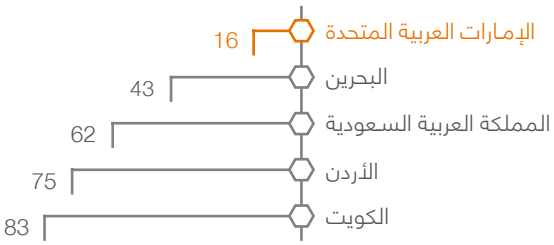

ومن ناحية مقياس حماية الأقلية من المساهمين، فقد أتت دولة الإمارات في المرتبة الثانية عربياً وفي المرتبة 13 دولياً من حيث قوة حماية حقوق الأقلية من المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات التي من شأنها تقليل المخاطر.

الترتيب العالمي للبنك الدولي من حيث حماية الأقلية من المساهمين 2020

وبالنسبة للأسواق المالية، فقد غلب على أدائها الطابع الإيجابي، الأمر الذي يؤشر على تكيفها مع استمرار تقلب المناخ الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم، وما يرافق هذا التقلب من أجواء عدم التأكد. فخلال العام 2019، ارتفع المؤشر الرئيس في 62 بورصة من أصل 76 بورصة يتوفر عنها بيانات من البورصات الأعضاء في اتحاد البورصات العالمي بينما انخفض المؤشر في 14 بورصة[1]. وقد استفادت الأسواق المالية في الدولة أيضاً من التحسن في حركة النشاط الإقتصادي ممثلاً بارتفاع طفيف في معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي انعكس إيجابياً على أدائها، حيث سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي حتى نهاية العام 2019 ارتفاعاً بنسبة 9.3% مقارنة بالعام السابق بينما ارتفع المؤشر العام لسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 3.3% لنفس الفترة. أما قيمة الأسهم المتداولة، فقد بلغت في سوق دبي المالي حولي 53.1 مليار درهم إماراتي خلال العام 2019 مقابل 59.7 مليار درهم إماراتي خلال العام 2018، بينما بلغت في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال العام 2019 ما قيمته 56.8 مليار درهم إماراتي مقابل 39.6 مليار درهم إماراتي خلال العام 2018[2].

1 المصدر: تقارير الاتحاد الدولي للبورصات.
2 المصدر: معلومات تداول سوق دبي المالي وسوق أبوظبي.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

> إن العام 2019 يُعدُ بحقٍ عامَ تكريسِ ريادةِ سوق دبي المالي في مجال تطوير الأسواق المالية في الدولة، وذلك بفضل تنفيذ جانب كبير من خطة التطوير الهيكلي وتأسيس شركات مستقلة للإيداع والمقاصة ترتقي بالتميز المؤسسي في السوق إلى آفاق جديدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المساهمون الكرام،

يسرني وزملائي أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا أن نقدم لكم التقرير السنوي الثالث عشر لشركة سوق دبي المالي (ش. م. ع.)، والذي يتناول أهم التطورات التي شهدتها الشركة والبيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2019.

إن العام 2019 يُعدُ بحقٍ عامَ تكريسِ ريادةِ سوق دبي المالي في مجال تطوير الأسواق المالية في الدولة، وذلك بفضل تنفيذ جانب كبير من خطة التطوير الهيكلي وتأسيس شركات مستقلة للإيداع والمقاصة ترتقي بالتميز المؤسسي في السوق إلى آفاق جديدة. كما شهد العام ذاته إطلاق مبادرات رائدة في مجال الاستدامة، وكذلك تنفيذ عدد من مشروعات الخطة الاستراتيجية 2021 الرامية إلى دعم القدرات التنافسية للسوق وتنويع منتجاته وخدماته وتهيئته على أفضل نحو ممكن لتحقيق النمو المستدام.

المساهمون الكرام،

يسعدني أن أوجز في السطور التالية أبرز الإنجازات وتطورات العمل في العام 2019:

أولاً: شهد العام 2019 إطلاق الهيكل التنظيمي الجديد لخدمات ما بعد التداول بهدف فصل أنشطة التداول عن خدمات ما بعد التداول وفق أفضل الممارسات العالمية. وقد تم إنجاز جانب كبير من خطة إعادة التنظيم بما في ذلك ترخيص شركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي القابضة (ذ.م.م.)، وهي شركة قابضة معنية بخدمات ما بعد التداول يتفرع منها شركتان هما: شركة دبي للإيداع (ذ.م.م.)، وشركة دبي للمقاصة (ذ.م.م.). وقد حصلنا على الموافقة الرسمية من هيئة الأوراق المالية والسلع لتأسيس شركة دبي للإيداع (ذ.م.م.) كأول شركة مستقلة في مجال خدمات الإيداع المركزي للأوراق المالية في الدولة. أما بالنسبة لشركة دبي للمقاصة (ذ.م.م.) المعنية بتقديم خدمات التقاص المركزي، فيُنتظر استكمال كافة التراخيص المطلوبة لدى الهيئة وتدشين نشاطها التشغيلي في العام 2020.

ثانياً: في إطار جهوده لتنويع المنتجات وفئات الأصول، يُسارع السوق الخُطى نحو إطلاق منصته الجديدة الأولى من نوعها عالمياً لتداول أسهم شركات المناطق الحرة، وذلك ضمن مبادرات دبي 10X وبالتعاون مع مجموعة رائدة من الشركاء الاستراتيجيين بما في ذلك سلطة المنطقة الحرة لمطار دبي "دافزا"، هيئة الأوراق المالية والسلع، واللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي. وتمتلك المنصة المرتقبة آفاق نمو واعدة حيث ستفتح الباب أمام شركات المناطق الحرة الناشطة في قطاعات اقتصادية متنوعة للاستفادة من المزايا العديدة التي يتيحها الإدراج في سوق دبي المالي.

كما أنجز السوق أيضاً كافة الاستعدادات لإطلاق منصة تداول صناديق الاستثمار العقاري "REITs"، والتي ستُمثل إضافة مهمة إلى قائمة الأدوات المالية المتداولة بالنظر إلى الحضور الملفت والسمعة العالمية للقطاع العقاري في دبي.

ثالثاً: يضطلع السوق بدور نشط في الجهود المشتركة الرامية إلى تطوير البنية التنظيمية والتشريعية لأسواق المال بالتعاون مع الجهات المعنية وفي مقدمتها وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع، علاوة على الجهات الاستشارية ذات الصلة، حيث نعمل على تشجيع الشركات العائلية والخاصة على الاستفادة من المقومات والمزايا العديدة لسوق المال بما يرسخ مكانته كوجهة مفضلة للشركات الساعية للإدراج. واستناداً إلى اتصالاتنا النشطة مع تلك الشركات فإننا نتطلع إلى استعادة نشاط قطاع الاكتتابات العامة، بالاستفادة من التعديلات والتحسينات العديدة التي تم إدخالها في الفترة الماضية.

رابعاً: باعتباره أول سوق مال متوافق مع الشريعة الإسلامية عالمياً منذ العام 2007، واصل السوق إسهامه الملفت في مساعي ترسيخ مكانة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي عالمياً، وذلك بإطلاق "المؤشر الاسلامي لسوق دبي المالي"، وهو المؤشر الأول من نوعه بين الأسواق المالية في الدولة، ويوفر للمتعاملين أداة معيارية ترصد أداء أسهم الشركات المتوافقة مع الشريعة، بما يسهل عليهم اتخاذ قرارات التداول فيها، الأمر الذي يدعم مساعي السوق لجذب المزيد من الاستثمارات الإسلامية.

خامساً: تلقت جهودنا الحثيثة لنشر أفضل ممارسات الاستدامة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ESG بين كافة المتعاملين دفعةً قويةً بإطلاق استراتيجية سوق دبي المالي للاستدامة 2025، بهدف تحويله إلى سوق رأس المال المستدام الرائد في المنطقة عبر نشر أفضل ممارسات الاستدامة والحوكمة في الشركات المدرجة من جهة وتشجيع الاستثمار المسؤول من جهة أخرى. ويتعاون السوق مع العديد من المؤسسات الرائدة لترسيخ ممارسات الاستدامة والحوكمة، حيث تم إطلاق "مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي" من قبل سوق دبي المالي ومركز دبي المالي العالمي بالإضافة إلى عشرة أعضاء مؤسسين آخرين، وذلك في إطار العمل المشترك لدعم أهداف التنمية المستدامة في الإمارات 2030 وخطة دبي الاستراتيجية 2021.

سادساً: في إطار محور "البورصة الذكية" ضمن استراتيجية 2021 ومواكبةً لرؤية القيادة بشأن التوسع في الحلول المبتكرة، أطلق السوق خدمة "حسابي- myAccount"، في خطوة أولى من نوعها بما يرسخ مكانته الرائدة في صدارة الأسواق الأكثر ابتكاراً وتميزاً. وتُمكن تلك الخدمة المستثمرين من إجراء التحويلات النقدية من الحساب الإلكتروني الخاص بمبالغ التوزيعات إلى الحسابات المصرفية أو حساب بطاقة آيفستر، وكذلك إمكانية استخدام المبالغ المتوفرة للمشاركة في الاكتتابات العامة وإصدارات حقوق الاكتتاب.
وتجدر الإشارة إلى أن السوق أنجز بنجاح عملية توزيع الأرباح النقدية عن السنة المالية 2018، حيث تم توزيع ما مجموعه 13.1 مليار درهم إماراتي على ما يزيد عن 432,000 مستثمراً، وذلك بالنيابة عن 38 شركة مدرجة.

سابعاً: على صعيد أداء السوق فقد ارتفع المؤشر العام بنسبة 9.3% خلال العام 2019، وبالرغم من انخفاض إجمالي قيمة التداول بنسبة 11.1% إلى 53.1 مليار درهم إماراتي، فقد حافظ السوق على جاذبيته للاستثمار الأجنبي إذ سجلت تعاملات المستثمرين الأجانب صافي شراء بقيمة 2.8 مليار درهم إماراتي. واستحوذ الأجانب على 48.1% من تداولات السوق، كما وصلت نسبة ملكيتهم إلى 17.3% من إجمالي القيمة السوقية.

وقد وصلت نسبة ملكية المؤسسات الاستثمارية من إجمالي القيمة السوقية إلى 83.6% في نهاية 2019، كما وصلت حصتها من التداول خلال 2019 إلى 54.4%. واجتذب السوق3,067 مستثمراً جديداً ليرتفع إجمالي عدد المستثمرين المسجلين لديه إلى 844,455 مستثمراً.

وفي إطار مساعيه الدائمة لجذب المزيد من السيولة فقد نظم السوق خلال العام المنصرم، وبنجاح لافت، مؤتمرين للمستثمرين العالميين في نيويورك ولندن بما يعكس ثقة المستثمرين في المناخ الاقتصادي في دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، كما يعكس قدرته المتزايدة على استقطاب مؤسسات استثمارية جديدة، الأمر الذي يبشر بمزيد من الزخم لنشاط السوق في المرحلة المقبلة.

ثامناً: تقديراً لاعتماده أعلى معايير الجودة في خدمة العملاء، حصد السوق خلال العام 2019 جائزة دبي للجودة عن القطاع المالي، وجائزة "الاعتراف بالتميز" من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة EFQM، الأمر الذي يتوج مسيرته الناصعة في مجال التميز المؤسسي. وقد حصل السوق على الجائزتين من المرة الأولى للترشح عقب خضوعه لعملية تقييم شاملة لكافة إجراءاته وخدماته خلصت إلى امتلاكه بيئة عمل تتسم بالتميز والجودة في خدمة العملاء.

المساهمون الكرام،

فيما يخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) خلال العام 2019، فقد بلغ صافي الربح الموحد 122.1 مليون درهم إماراتي مقابل 125.5مليون درهم إماراتي خلال العام الماضي. وبلغ إجمالي الإيرادات الموحدة 327.1 مليون درهم إماراتي خلال العام 2019، مقابل 334.4 مليون درهم إماراتي خلال العام الماضي، وتوزعت الإيرادات بواقع 187 مليون درهم إماراتي من العمليات التشغيلية و140.1 مليون درهم إماراتي من الاستثمارات وغيرها.

المساهمون الكرام،

ختاماً، أتقدم باسمي واسمكم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، على الدعم السخي من جانب سموه للسوق. والشكرُ موصولٌ أيضاً لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية وجميع المتعاملين، وفريق العمل، على جهودهم وعملهم المخلص لتحقيق الأهداف المنشودة. كما أتقدم بوافر الشكر وعميق الامتنان إلى المساهمين الكرام الذين أولونا ثقتهم، ونعاهدهم على أن نكون دائماً على قدر هذه الثقة، وألا ندخر وسعاً من أجل تحقيق المزيد من النجاح في المستقبل القريب، إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عيسى عبدالفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة
سوق دبي المالي (ش.م.ع)

ملخص الأداء التشغيلي

نموذج العمل

لقد أدرنا عملياتنا بنجاح خلال العام 2019، إذ ركزنا على تطوير خدمات جذّابة، ورفع القيمة المضافة، وتوفير أفضل تجربة لكل المتعاملين. فيما يلي ملخص لأهم نتائج أعمالنا نستعرضه من خلال نموذج عملنا.

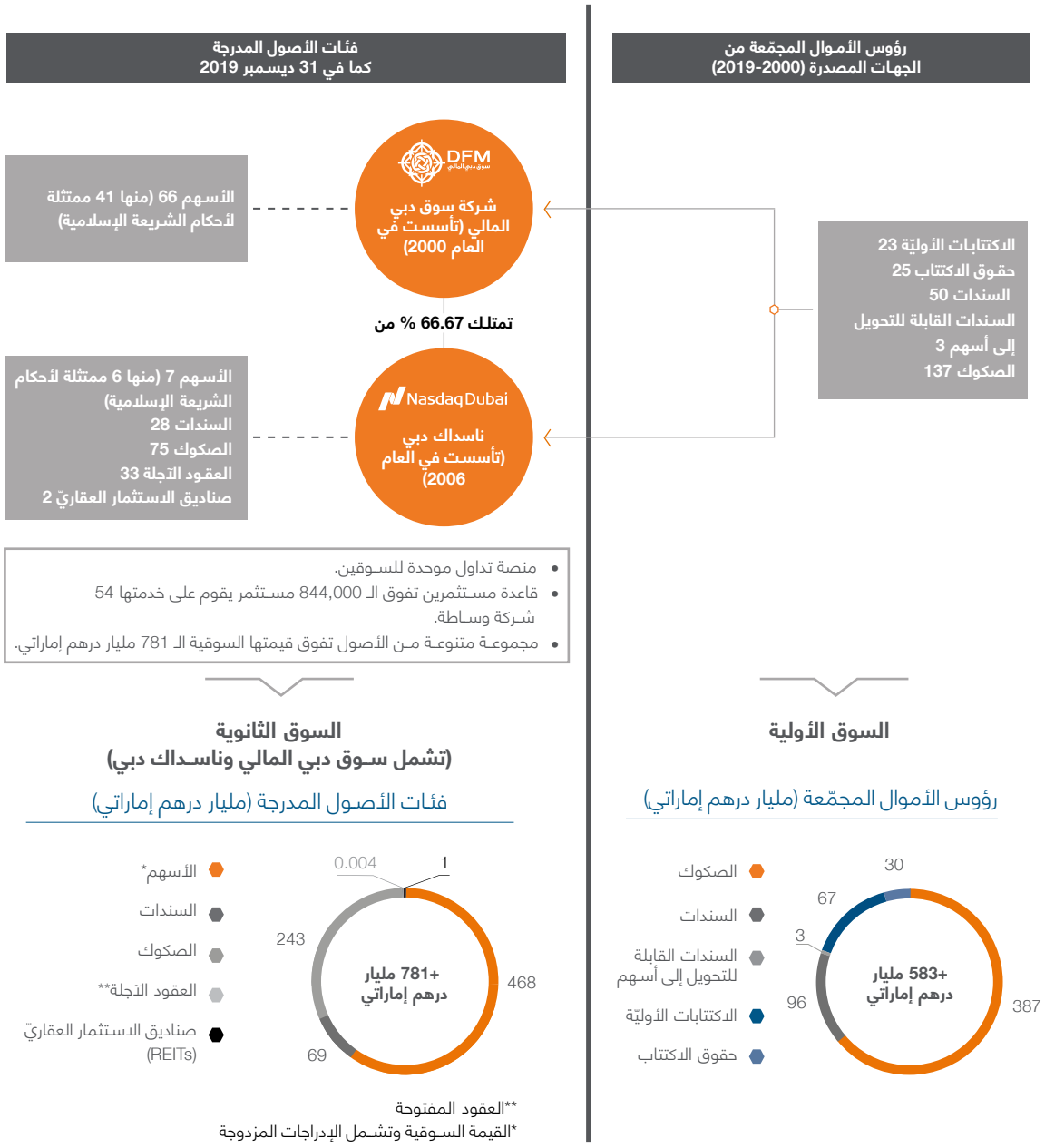

من نحن

سوق مالي:
نحن أول سوق مالي في دولة الإمارات العربية المتحدة تأسس في عام 2000، وفي العام 2007 أصبحنا أول سوق مالي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى العالم.

شركة عامة مدرجة:
بعد نجاح الاكتتاب الأولي العام، أصبحنا أول سوق مالي يتحول إلى شركة عامة مدرجة في العام 2007، لتبلغ نسبة التداول الحر 19.34% في نهاية العام 2019. يتيح تكامل عملياتنا مع الشركة التابعة ناسداك دبي تقديم مجموعة متنوعة من فئات الأصول. حيث يمكّن وجود رقم استثماري موحّد من التداول بسلاسـة عبـر البورصتيـن.

عنصر مؤثر:
ينطوي نموذج عملنا على تعدد فئات المتعاملين وأصحاب العلاقة من مستثمرين ووسطاء وجهات مصدِرة وجهات ناظمة، إلى المجتمع ككل. إن إيجاد قيمة مضافة مشتركة على المدى الطويل هو في صميم استراتيجية سوق دبي المالي.

أصولنا

رأس المال:
تتضمن قوائمنا المالية رأس مال مدفوع بقيمة 8 مليار درهم إماراتي وميزانية خالية من الديون.

أصولنا الفكرية:
ويشمل ذلك ترخيص سوق دبي المالي والعلامات التجارية، فضلاً عن قاعدة بيانات السوق الضخمة.

أصولنا البشرية:
تجاوز مجموع خبرات الإدارة التنفيذية لدى سوق دبي المالي الـ 131 عام مسخّرة في خدمة السوق.

شركاؤنا الاستراتيجيون:
نستثمر في تطوير العلاقة مع شركائنا الاستراتيجيين من جهات تنظيمية ووسطاء وبنوك وجهات مصدِرة ومستثمرين ومساهمين وكافة أصحاب العلاقة.

منصة تداول عالمية:
يمتاز نظام التداول للعلامة التجارية العالمية المتطورة (INET) بقدرته على تداول أصول متعدد الفئات ويستطيع دعم العمليات لدى أسواق متعددة في آن واحد.

قيمتنا المضافة

سوق أولية:
نعمل بشكل دؤوب على الارتقاء بأدائنا لنقدم للجهات المصدِرة خدمات بمعايير عالمية. كمصدر موثوق للتمويل، ومنذ الإنشاء شهد سوق دبي المالي وشركته التابعة ناسداك دبي إدراج رؤوس أموال جمعتها الشركات المصدرة بقيمة 781 مليار درهم إماراتي.

سوق ثانوية:
يوفر سوق دبي المالي السيولة للحكومات والمؤسسات والأفراد، لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات المالية. هذا وقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة 9.4% منذ العام 2011.

توزيعات أرباح:
كشركة عامة مدرجة وزّع سوق دبي المالي أرباحاً وفيرة على مدى السنوات، وصلت في مجملها إلى 3.6 مليار درهم إماراتي حتى نهاية العام 2018.

القيمة المشتركة:
نشجع شركاتنا المدرجة على تطبيق أفضل الممارسات في التميز المؤسسي، وحوكمة الشركات، وعلاقات المستثمرين. وبصفتنا المؤسسيّة كعضو فعّال في المجتمع، فإننا نسعى لإيجاد قيمة مضافة مشتركة مع كافة أصحاب العلاقة.

ملخص الأداء التشغيلي

أداء السوق

بلغ المؤشر العام لسوق دبي المالي 2,765 في نهاية العام 2019 مقابل 2,530 نقطة في نهاية العام الماضي بارتفاع نسبته 9.3%. وفيما يتعلق بالقيمة السوقية، فقد بلغت نحو 375 مليار درهم إماراتي في نهاية العام 2019 مقارنة مع 344 مليار درهم إماراتي سجلت في نهاية العام الماضي بارتفاع نسبته 9%. وفيما يتعلق بأحجام التداول فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة 53.1 مليار درهم إماراتي مقابل 59.7 مليار درهم إماراتي تم تداولها خلال العام الماضي بانخفاض نسبته 11.1%، وبلغ عدد الأسهم المتداولة في السوق 40 مليار سهم خلال العام 2019 مقارنة مع 45.4 مليار سهم تم تداولها خلال العام الماضي بانخفاض نسبته 11.9%، وانخفض عدد الصفقات المنفذة خلال االعام 2019 بنسبة 0.5% ليبلغ نحو 657 ألف صفقة مقابل 660 ألف صفقة نفذت خلال العام الماضي. وعلى صعيد المساهمة القطاعية في أحجام التداول، فقد استحوذ قطاع العقارات والإنشاءات على الجزء الأكبر من قيمة التداولات في السوق وسجل نحو 20.4 مليار درهم إماراتي وبنسبة 38.4% من إجمالي قيمة التداولات، تلاه في المرتبة الثانية قطاع البنوك بواقع 18.2 مليار درهم إماراتي وبنسبة 34.3%، ثم قطاع الاستثمار والخدمات المالية بحجم تداول مقداره 5.3 مليار درهم إماراتي وبنسبة 10.0% ثم قطاع النقل بتداول مقداره 5.2 مليار درهم إماراتي وبنسبة 9.8%، فقطاع التأمين بتداول 1.9 مليار درهم إماراتي وبنسبة 3.6%، ثم قطاع الخدمات بتداول مقداره 783 مليون درهم إماراتي وبنسبة 1.5%، فقطاع السلع الاستهلاكية والكمالية بتداول 669 مليون درهم إماراتي وبنسبة 1.3%، وقطاع الاتصالات بتداول مقداره 589 مليون درهم إماراتي وبنسبة 1.1% وأخيراً قطاع الصناعة بتداول 11.3 مليون درهم إماراتي.

المؤشر العام لسوق دبي المالي 2019

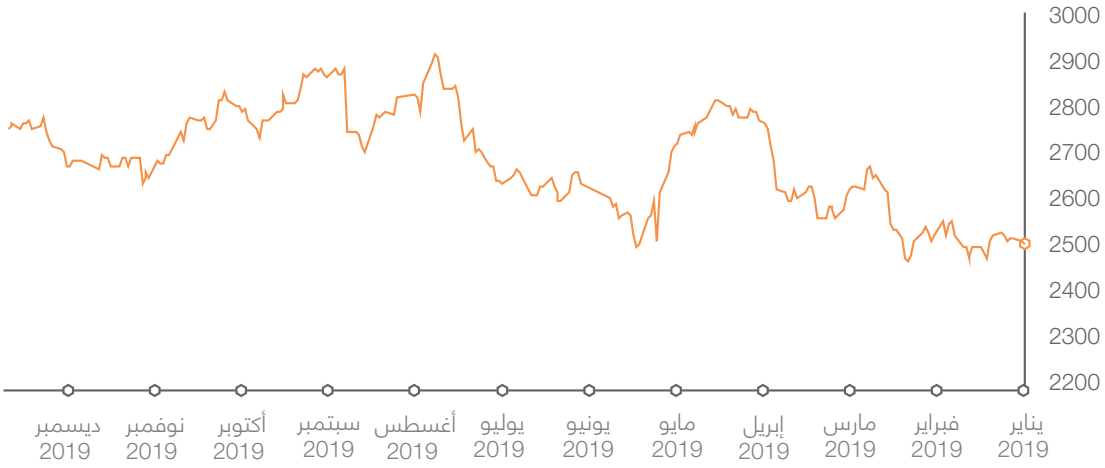

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في السوق، فقد بلغت قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم خلال العام 2019 نحو 26.9 مليار درهم إماراتي لتشكل ما نسبته 50.7% من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم خلال نفس الفترة نحو 24.1 مليار درهم إماراتي لتشكل ما نسبته 45.4% من إجمالي قيمة التداول. ونتيجة لذلك، بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى السوق خلال هذا العام نحو 2.8 مليار درهم إماراتي.

من جانب آخر، بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين المؤسساتيين خلال هذا العام حوالي 27.8 مليار درهم إماراتي لتشكل ما نسبته 52.4% من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم خلال نفس الفترة حوالي 26.5 مليار درهم إماراتي لتشكل ما نسبته 50% من إجمالي قيمة التداول، وبذلك بلغ صافي الاستثمار المؤسسي المتدفق الى السوق نحو 1.3 مليار درهم إماراتي.

ملخص الأداء المالي

فيما يلي أهم النتائج المالية الموحدة التي حققتها شركة سوق دبي المالي متضمنة نتائج الشركة التابعة ناسداك دبي عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

الإيرادات

الإيرادات التشغيلية المتكررة (مليون درهم إماراتي)

* لا تشمل دخلاً استثنائياً من إيرادات أرض الهبة ونفقات مخصص الوكالة بقيمة 5.3 مليون درهم إماراتي.

- بلغ إجمالي الإيرادات المتكررة الموحدة لشركة سوق دبي المالي خلال العام 2019 ما قيمته 327.1 مليون درهم إماراتي بتراجع بلغ 2% مقارنة بالعام الماضي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض إجمالي قيمة التداول في سوق دبي المالي بنسبة 11%، على الرغم من وجود تحسن في إيرادات الاستثمار والتي ارتفعت بنسبة 8%.
- شكلت إيرادات التداول ما نسبته 39% من إجمالي الإيرادات الموحدة للشركة خلال العام 2019 فيما شكلت إيرادات الاستثمار ما نسبته 43% من اجمالي الإيرادات في حين بلغت الإيرادات الأخرى الناتجة عن خدمات التقاص والإيداع والتسوية وخدمات الوسطاء ورسوم التقارير والإدراج وبيع المعلومات الفورية وخدمات التوزيعات النقدية وغيرها ما نسبته 18%.

الإيرادات التشغيلية المتكررة (%)

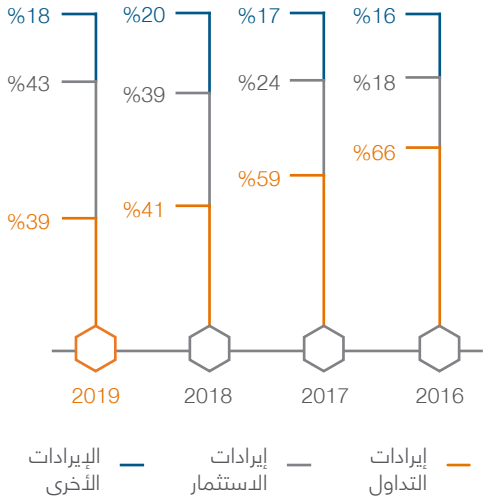

النفقات

بلغ إجمالي النفقات خلال العام 2019 ما قيمته 205.1 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 208.9 مليون درهم إماراتي خلال العام الماضي، ويتبنى سوق دبي المالي أفضل الممارسات العالمية في الحفاظ على الكفاءة التشغيلية المقرونة بتحقيق هوامش ربحية.

توزيع المصاريف في العام 2019

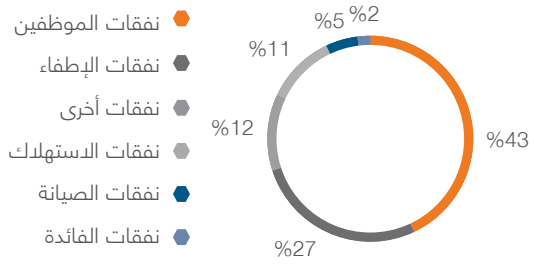

الربح التشغيلي قبل خصم مصاريف الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA)

بلغ الربح التشغيلي قبل خصم مصاريف الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 203.7 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2019 مقارنة مع 195.2 مليون درهم إماراتي في نهاية العام الماضي بارتفاع بلغ 4.4%. وعليه، فقد بلغ هامش الربح التشغيلي 62.3% كما في نهاية العام 2019 مقارنة بـ 62.3% في نهاية العام الماضي.

الربح التشغيلي قبل خصم مصاريف الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA)

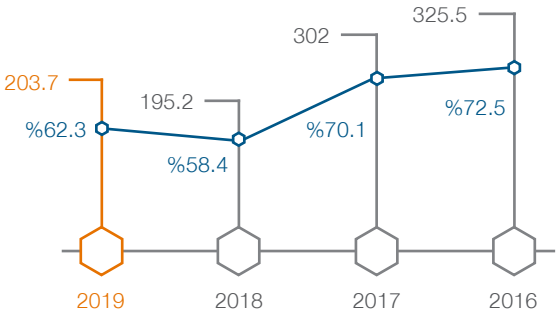

صافي الربح

حققت شركة سوق دبي المالي صافي أرباح موحدة بلغت 122.1 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2019 بانخفاض نسبته 3% مقارنة بالعام الماضي، ويعود سبب هذا التراجع إلى الانخفاض في إيرادات التداول، رغم ارتفاع الإيرادات الأخرى. مع العلم أن شركة سوق دبي المالي حافظت على تحقيق هامش صافي ربح بلغ 37.4% بالمقارنة مع في نهاية العام الماضي.

صافي الربح الموحد

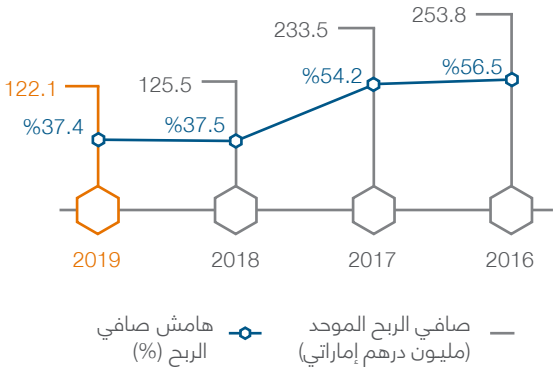

الموجودات

بلغت قيمة موجودات شركة سوق دبي المالي 9,681 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2019 مقارنة بـ 9,443 مليون درهم إماراتي في نهاية العام الماضي. تمتاز ميزانية شركة سوق دبي المالي بالثبات المالي من حيث خلوها من الديون والقدرة على سداد المطلوبات، حيث بلغت نسبة مجموع المطلوبات إلى مجموع الموجودات 18.5% خلال العام 2019 مقارنة مع 17.5% خلال العام الماضي.

المطلوبات

بلغت قيمة مطلوبات شركة سوق دبي المالي 1,789.5 مليون درهم إماراتي في نهاية العام 2019 مقارنة بـ 1,659.3 مليون درهم إماراتي في نهاية العام الماضي بارتفاع نسبته 8%.

استراتيجيتنا

نجح سوق دبي المالي في الوصول إلى مكانة رائدة على المستوى الإقليمي وذلك تحقيقاً لرؤيته باعتباره "سوقاً مالية إقليمية بمقاييس عالمية"، إذ عززت الجهود الاستراتيجية المتوالية للسوق وضعية إمارة دبي الرائدة في قطاع أسواق المال عبر تطبيق أفضل الممارسات العالمية وبما يلبي الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين المحليين والعالميين. وبناءً على الدراسات التي نفّذها مستشارون مستقلون، اعتمد مجلس إدارة السوق الاستراتيجية المحدثة للخمس سنوات (2017-2021) والموائمة لخطة دبي 2021 بما يدعم نمو السوق وزيادة الإيرادات وتعزيز القيمة المضافة لجميع المتعاملين.

تابع السوق تنفيذ استراتيجيته خلال العام 2019 استناداً إلى خمس غايات رسمت معالم توجهاته حتى العام 2021. وهي على النحو التالي:

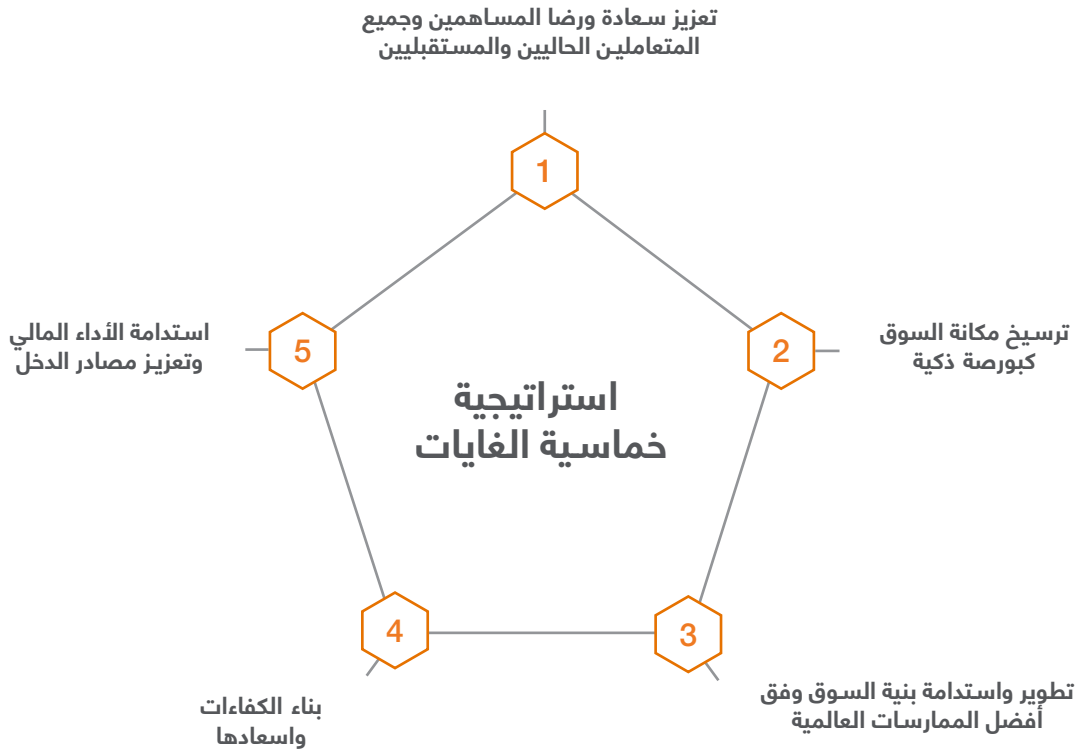

تتمحور استراتيجية سوق دبي المالي حول خمس غايات رئيسية، فيما يلي أهم ما أنجِز في ظل كل منها:

1

تعزيز سعادة ورضا المساهمين وجميع المتعاملين الحاليين والمستقبليين

كان رضا وسعادة المساهمين وجميع المتعاملين من شركات مدرجة ومستثمرين وشركات وساطة وغيرهم أحد أهداف استراتيجية سوق دبي المالي على مدى السنوات السابقة. واليوم أيضاً، ما زال السوق يسعى لتعزيز هذا الهدف عبر تقديم خدمات جديدة تجذب اهتمام جميع المتعاملين وعبر تطوير علاقاته مع شركائه الاستراتيجيين. ويمتد هدف السوق في إسعاده للمتعاملين ليشمل المجتمع الذي ينبثق منه، إذ يسعى لتحقيق أفضل النتائج المتعلقة بخطته في التنمية المستدامة من حيث مسؤوليته الاجتماعية، ومساهماته الاقتصادية والبيئية.

1 - استمرار العمل الممنهج لرفع مستوى سعادة المتعاملين

عمل سوق دبي المالي على تزويد المتعاملين بالعديد من الخدمات والأدوات التي تسهم في رفع مستويات السعادة لديهم، ومنذ العام 2013 يقوم السوق بمسوحات لرضا المتعاملين، حيث وصل تقييم مؤشر السعادة لدى مركز خدمة المستثمرين إلى نسبة 100% خلال العام 2019.

وخلال العام المنصرم قام السوق أيضاً بتقييم شركات الوساطة عبر إعلانه عن نتائج الدورة الأولى من برنامج "تقييم تميز الوسطاء"، الذي تم إطلاقه العام الماضي. ويوفر التصنيف آلية متواصلة تتيح لشركات الوساطة تحديد نقاط تميزها ومجالات التحسين استناداً إلى تقييم فريق من الخبراء وإلى نتائج دراسات المتسوق السري ونظام التقييم الداخلي في السوق، علاوة على الزيارات الميدانية لمراكز الخدمة ومقار شركات الوساطة. وعلى صعيد تقييم الموظفين بصورة سلسة، اعتمد سوق دبي المالي نظاماً جديداً إلكترونياً يمتاز بفاعلية أعلى لتقييم أداء الموظفين.

2 - من حيث المسؤولية الاجتماعية

يأتي دعم سوق دبي المالي للفعاليات الاجتماعية امتداداً لاستراتيجيته في التنمية المستدامة، وذلك من خلال الحضور الفاعل في عدة أنشطة كان أبرزها المشاركة في الأعياد الوطنية مثل اليوم الوطني، ويوم الشهيد، ويوم العلم، والمناسبات العالمية مثل اليوم العالمي للمرأة 2019 ،ويوم الأم، واليوم العالمي للصحة واليوم العالمي للمسؤولية الاجتماعية. لمزيد من التفاصيل حول مساهمتنا الاجتماعية الرجاء الرجوع إلى جزء الاستدامة من هذا التقرير (الصفحات 32-51).

2

ترسيخ مكانة السوق كبورصة ذكية

يتابع سوق دبي المالي ترسيخ مكانته كبورصة ذكية، والتي بدأها منذ العام 2014 باستحداث خدمات إلكترونية مبتكرة وتطبيقات للهواتف الذكية، وبإطلاق المنصّة الإلكترونية للاكتتابات الأولية eIPO في حينه. ويعكف السوق الآن على توسيع دائرة تطبيق الاستعمال الذكي وتطوير الحلول الذكية لتشمل على سبيل المثال لا الحصر؛ تشجيع الشركات المدرجة غير المشاركِة على توزيع أرباحها عن طريق خدمة توزيع الأرباح التي يوفرها السوق عبر بطاقة آيفستر، ونشر خدمات المستثمرين الرقمية، وأتمتة جميع الخدمات المقدّمة للمتعاملين بالاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعيّ.

1 - تطوير باقة من الحلول الذكية

واصل السوق تطوير مجموعة من الحلول المبتكرة التي توظف أحدث التقنيات في توفير خدماته عبر وسائط متعددة تتناسب مع احتياجات كافة المتعاملين. حيث عزز السوق خدمات منصة توزيع الأرباح النقدية الخاصة بالشركات المدرجة بإطلاق خدمة "حسابي - myAccount" التي تمنح المستثمرين أداة مرنة وفعالة لإجراء التحويلات النقدية من مبالغ التوزيعات بحيث يمكنهم التحويل من الحساب الإلكتروني الجديد لتوزيعات الأرباح لدى سوق دبي المالي إلى الحسابات المصرفية أو حساب بطاقة آيفستر الخاصة بهم، وكذلك إمكانية استخدام المبالغ المتوفرة للمشاركة في أية اكتتابات عامة أو حقوق أولوية الاكتتاب في السوق.

2 - تحفيز التداول عبر الهواتف الذكية

يتعاون سوق دبي المالي عن كثب مع كافة شركات الوساطة من أجل توفير أفضل الخدمات المتطورة وأكثر قنوات التواصل بين الوسطاء وجمهور المستثمرين فعالية ومرونة، وبخاصة أدوات التداول الإلكتروني والتداول عبر أجهزة الهاتف فقد بلغت قيمة التداول الإلكتروني 22 مليار درهم إماراتي لتشكل ما نسبته 21% من إجمالي التداول.

وفي هذا الإطار قام السوق بتكريم شركات الوساطة الأنشط ضمن فئة التداول عبر تطبيقات الهواتف الذكية في العام 2019.

3 - تشجيع توزيع الأرباح النقدية عبر حلول السوق الذكية

للسنة الثامنة على التوالي، أنجز سوق دبي المالي بنجاح عملية توزيع الأرباح النقدية عن السنة المالية 2018، حيث تم توزيع ما مجموعه 13.1 مليار درهم إماراتي على ما يزيد عن 432,000 مستثمراً. وقد بلغ عدد الشركات التي قام السوق بإدارة عملية توزيع الأرباح نيابة عنها 38 شركة، وتم توزيع الأرباح من خلال التحويل للحسابات المصرفية وبطاقة آيفستر.

3

تطوير واستدامة بنية السوق وفق أفضل الممارسات العالمية

يواصل السوق جهوده للارتقاء بنموذج العمل وتطوير عمليات التشغيل تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية. يندرج ضمن هذا التوجه الاستراتيجي تطوير أنظمة التّقاص والتسوية والإيداع، فضلاً عن تطبيق أفضل الممارسات التي تضمن استدامة الحوكمة لدى السوق أولاً ولدى الشركات المدرجة ثانياً. وينظر السوق أيضاً إلى تسخير أحدث التقنيات لتشغيل عملياته (مثل البلوك تشين)، ومواصلة تطوير المعايير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تحتكم إليها الأدوات المالية الإسلامية في التصنيف، على أنها من جملة مبادراته الاستراتيجية في هذا السياق.

1 - تطوير خدمات ما بعد التداول

حصلت شركة سوق دبي المالي على الموافقة الرسمية من هيئة الأوراق المالية والسلع لتأسيس شركتها الجديدة لخدمات الإيداع، شركة دبي للإيداع (ذ. م. م.) كأول شركة مستقلة في مجال خدمات الإيداع المركزي للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة الأمر الذي سيعزز من آليات حماية الأوراق المالية العائدة للمستثمرين، كما يمهد الطريق لاستكمال تنفيذ خطة إعادة التنظيم عبر إطلاق شركة التقاص المركزي (دبي للمقاصة). وتتماشى إعادة تنظيم خدمات ما بعد التداول وفصلها عن أنشطة السوق ذات الصلة بإدراج وتداول الأوراق المالية مع معايير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو» IOSCO، والقواعد التنظيمية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

2 - إطلاق الخطة الاستراتيجية للاستدامة

استكمالاً لما حققه من إنجازات على صعيد نشر أفضل ممارسات الاستدامة، وبخاصة في مجالات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG)، أطلق سوق دبي المالي استراتيجيته للاستدامة والتي تهدف إلى تحويله إلى سوق رأس المال المستدام الرائد في المنطقة بحلول العام 2025. وسيعمل على تحقيق ذلك عبر الالتزام الراسخ بمجموعة من القيم المشتركة مع كافة المتعاملين والمستندة إلى أربع ركائز رئيسية هي: التقارير والإفصاحات المستدامة، التوعية بشأن الاستثمار المستدام، إدراج الأدوات المالية الخضراء، والتوازن بين الجنسين وتمكين الكوادر البشرية. وقد شكل السوق لجنة تتولى متابعة تنفيذ استراتيجية الاستدامة من خلال برامج لتوعية المستثمرين وكافة المتعاملين.

وعلى هذا الصعيد أيضاً أطلق السوق "دليل إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية"، وذلك لتشجيع توسع الشركات المدرجة في تطبيق أفضل الممارسات العالمية. يقدم الدليل شرحاً وافياً لسُبل الارتقاء بعملية إعداد تقارير الاستدامة بما يعزز من الشفافية والإفصاح في السوق المالي وتم استعراض التفاصيل من خلال ورشة عمل للشركات المدرجة بمشاركة مجموعة من الخبراء في هذا المجال.

3 - تعزيز شفافية الإفصاح للشركات المدرجة

بهدف توفير بيئة تداول عادلة وشفافة تُمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم في سياق رؤية واضحة بشأن وضع كل شركة مدرجة، قام السوق بتطبيق الإجراءات الجديدة التي أقرتها هيئة الأوراق المالية والسلع. حيث أُلزِمت شركات المساهمة المدرجة حال وصول خسائرها المتراكمة إلى 20% فأكثر من رأسمالها بالإفصاح عن ذلك ورفع الأسباب وخطة المعالجة إلى هيئة الأوراق المالية والسوق وذلك اعتباراً من النتائج المالية للربع الثالث 2019. والتي على إثرها قام السوق بإضافة علامة مميزة إلى جانب اسم الشركة على شاشات الأسعار تفيد أن الخسائر المتراكمة للشركة قد بلغت نسبة 20% فأكثر من رأسمالها فور صدور الإفصاح من الشركة.

4 - تنظيم رابع دورة تدريبية لاعتماد أمناء سر مجالس إدارة الشركات المدرجة

تماشياً مع جهوده في تبني الاستدامة وتشجيع أفضل الممارسات في المجالات البيئية والاجتماعية وبهدف تحسين ممارسات حوكمة الشركات المدرجة لديه، عزز سوق دبي المالي شراكته الناجحة مع "معهد حوكمة" حيث قام المعهد منذ العام 2017 بتدريب أكثر من 100 أمين سر مجلس الإدارة من مختلف الشركات المدرجة بالسوق، كما بادر إلى تقديم عروض موجزة بهدف إطلاع وتعريف مجالس إدارة ما يزيد على 65% من الشركات المدرجة في سوق دبي المالي على ممارسات حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة في الحوكمة والاستدامة بالشركات.

5 - تجديد شهادة نظام إدارة الجودة "ISO 9001: 2015"

استطاع سوق دبي المالي أن يجدد بنجاح شهادة نظام إدارة الجودة "ISO 9001: 2015". وتعد الشهادة معيار رئيسي لتقييم قدرة الشركة على توفير المنتجات والخدمات التي تلبي متطلبات العملاء والمتطلبات التنظيمية بالإضافة لإثبات قدرتها على التطوّر المستمر. يؤكد هذا الإنجاز على التزام سوق دبي المالي بتبني معايير التميز في العمل والجودة الدولية، فضلاً عن سعيه المستمر لتعزيز خدماته بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

4

بناء الكفاءات واسعادها

يدرك سوق دبي المالي أهمية تزويد المستثمرين وكافة المتعاملين بأفضل وأحدث المنتجات والخدمات على أيدي موظفين مؤهلين ومبدعين، لذا يضع على سلم أولوياته جذب وإشراك وتطوير الكوادر البشرية باعتبارها أهم الأصول ما يكفل استدامة هذه الثروة الرئيسية.

1 - تدريب الكوادر البشرية

يؤمن سوق دبي المالي بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية والمحفز الأول لتحقيق النجاح، لذلك يستقطب السوق أفضل الكفاءات والمواهب ويحافظ عليها. ويتم ذلك من خلال تشجيع التطوّر الوظيفي، وجعل الابتكار محوراً لتحقيق أفضل النتائج. ومن أجل ذلك، عمل السوق على تدريب وتطوير 125 موظفاً بإجمالي ساعات تدريبية تقارب الـ 3,556 ساعة تدريبية خلال العام 2019.

2 - تعزيز ثقافة التميز المؤسسي وثقافة الإبداع والابتكار

حاز سوق دبي المالي خلال العام 2019 على جائزة دبي للجودة عن القطاع المالي وذلك عقب عملية تقييم شاملة لكافة الإجراءات والخدمات في السوق خلصت إلى امتلاكه بيئة عمل تتسم بالتميز والجودة في كافة العمليات والإجراءات والخدمات التي يقدمها لكافة فئات المتعاملين وفقاً لمعايير الجائزة. وجاء الحصول على جائزة دبي للجودة بعد شهور قليلة من حصوله على جائزة "الاعتراف بالتميز" من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM)، والتي تهدف إلى رفع مستوى التنافسية لدى الشركات المشاركة وتقدير دور الشركات والمؤسسات التي حققت مستويات بارزة من التميز المستدام حسب معايير التميز العالمية و المحلية.

وخلال العام أيضاً عبر سلسلة من الفعاليات خلال "شهر الإمارات للابتكار 2019"، قام سوق دبي المالي بتحفيز روح الابتكار في أوساط الموظفين والمتعاملين حيث نظم جلسات عصف ذهني للموظفين والوسطاء والشركات المدرجة ومصارف الحفظ الأمين والشركاء الاستراتيجيين تركز على تحفيز ملكات الابتكار.

5

استدامة الأداء المالي وتعزيز مصادر الدخل

في إطار جهوده لتعزيز مصادر الدخل ولتعظيم الأرباح ولتعزيز القيمة المضافة للمساهمين، يعمل سوق دبي المالي على تنويع الفرص الاستثمارية وزيادة عمقه السوقيّ عبر تشجيع ثقافة التحول إلى المساهمة العامة والإدراج. كما يسعى السوق إلى زيادة حجم التداول بتنويع ما يطرحه من منتجات وخدمات نوعيّة غير تقليدية لكافة المتعاملين ورفع كفاءة العمليات التشغيلية للوسطاء ولعمليات التّقاص والتسوية والإيداع. إضافة إلى توفير خيارات استثمارية جديدة تسهم في تعزيز مستويات السيولة.

1 - تشجيع ثقافة الإدراج

ضمن منهجية تشجيع ثقافة الإدراج وفي سياق حث الشركات العائلية والخاصة على الاستفادة من مزايا سوق المال، قام سوق دبي المالي بتنظيم ملتقى حول الاكتتابات العامة وسبل الاستفادة من أسواق المال بالتعاون مع هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق)، وذلك ضمن "منتدى الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر" تم خلالها استعراض المراحل الرئيسة لتحول الشركات الخاصة إلى شركات مساهمة عامة مدرجة بدءاً من مرحلة الاستعداد والتقييم وصياغة قصص

النجاح الاستثمارية وصولاً إلى التوقيت المناسب لاتخاذ قرار التحول إلى مساهمة عامة والإدراج في السوق. واستقطب الملتقى 38 من كبار المسؤولين في 21 شركة خاصة تمثل العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الشارقة منها، العقارات، الخدمات المالية، التقنية، التجزئة، الصناعة، والنفط والغاز.

2 - الاستعداد لإطلاق منصة تداول الأوراق المالية لشركات المناطق الحرة

يسارع سوق دبي المالي لإطلاق منصة تداول الأوراق المالية لشركات المناطق الحرة وذلك بالتعاون مع مجموعة رائدة من الشركاء الاستراتيجيين. ستسمح هذه المنصة لشركات المناطق الحرة الناشطة في قطاعات اقتصادية متنوعة في الدولة (حيث تضم دولة الإمارات 45 منطقة حرة، من بينها 22 منطقة حرة في دبي وحدها تشتمل على 31,000 شركة) بالاستفادة من المزايا العديدة التي يتيحها الإدراج في سوق دبي المالي، بما في ذلك القدرة على جمع رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التوسع عبر قاعدة مستثمرين ضخمة يضمها السوق، علاوة على المزايا الأخرى ذات الصلة بمرحلة ما بعد الإدراج في السوق.

3 - إطلاق "المؤشر الاسلامي لسوق دبي المالي"

يمثل إطلاق المؤشر خطوة مهمة لمواكبة الطلب المتزايد على الاستثمار الأخلاقي من قبل المستثمرين في دول العالم الإسلامي وخارجها الأمر الذي يعزز جهود جذب المزيد من الاستثمارات المالية الإسلامية إلى السوق. حيث سيتمكن المستثمرون وصناديق الاستثمار العالمية التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من قياس أداء أسهم الشركات المتوافقة مع الشريعة المدرجة في السوق ومقارنتها بالمؤشرات الإسلامية والتقليدية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. هذا وقد تم إعتماد تاريخ 31 ديسمبر 2009 لتحديد القيمة السوقية الأساسية للمؤشر الإسلامي، بوجود 40 شركة مدرجة مشمولة ضمن المؤشر الإسلامي بحد أقصى يعادل 10% لوزن الشركة الواحدة في المؤشر. ويتم إدراج أسهم الشركات المشمولة ضمن المؤشر بعد اعتماد قائمة الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في السوق، والتي تراجع القائمة بصورة فصلية على أساس البيانات المالية المعلنة من جانب الشركات المدرجة. وفي ذات السياق أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع وبالتعاون مع سوق دبي المالي عن التخطيط لإطلاق المؤشر الأول من نوعه لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المحلية بهدف تشجيع الشركات المدرجة على تبني أعلى مستويات الإفصاح والشفافية والمسؤولية الاجتماعية وفق أفضل المعايير العالمية.

4 - إدراج شركة سوق دبي المالي ضمن مؤشر "FTSE4Good" العالمي

تم إدراج شركة سوق دبي المالي في مؤشر "FTSE4Good" وذلك بعد استيفائة لمتطلبات معايير سلسلة المؤشر للأسواق الناشئة، والتي هي جزء من سلسلة المؤشرات العالمية التابعة لِـ "FTSE Russel"، ليصبح بذلك السوق أحد أربع شركات فقط من دولة الإمارات العربية المتحدة التي تم ضمها للمؤشر خلال مراجعة استيفاء المعايير في شهر يوليو 2019. يؤكد تصنيف سوق دبي المالي ضمن هذا المؤشر على ريادته المستمرة في الالتزام بمعايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، الأمر الذي يؤثر على تنويع الفرص الاستثمارية ورفع قيمة التداول حيث يستقطب هذا التصنيف شريحة المستثمرين المعنيين بالاستثمار المسؤول وحماية البيئة. وتستخدم هذه المؤشرات من قبل المؤسسات والمستثمرين الأفراد على مستوى العالم لقياس وتقييم أداء الاستثمار وإنشاء صناديق الاستثمار وصناديق المؤشرات المتداولة في البورصة والمشتقات القائمة على المؤشرات. هذا ويركز السوق على نشر مبادىء الاستدامة بين الشركات المدرجة ويشجعهم على التوسع في نشر التقارير المعنية بها ما يدعم قدرة الشركات على جذب الاستثمارات والتمويلات ودخول أسواق جديدة.

5 - تسارع وتيرة نمو آلية "حساب التخصيص"

عمل السوق على تلبية متطلبات صناديق الاستثمار العالمية بما يوفر لها وصولاً سلساً ويحفز نشاط تداولها حيث أطلق السوق في بداية العام الماضي آلية "حساب التخصيص" التي تتيح لشركات الوساطة فتح حساب تخصيص موحد لدى المقاصة يتم من خلاله إجراء تعاملات بيع وشراء الأوراق المالية باسم الشركة نيابة عن عملائها الأمر الذي يرفع من فاعلية إنجاز الصفقات لصالح العملاء. اكتسبت هذه الآلية خلال العام 2019 قوة دفع ملحوظة وسط نشاط متزايد نتيجة أهميتها الكبيرة بالنسبة الشركات الوساطة لا سيما تلك التي تقدم

خدماتها للمؤسسات الاستثمارية العالمية فقد حصلت ثلاث من شركات الوساطة المعتمدة في سوق دبي المالي على ترخيص تقديم هذه الخدمة لعملائها. وبذلك بلغت قيمة الصفقات التي تم تنفيذها عبر هذه الآلية 436 مليون درهم إماراتي خلال العام 2019 ويعكف السوق حالياً على دراسة طلبات من شركات وساطة أخرى تسعى للحصول على ترخيص مماثل.

6 - تعزيز حضور الاستثمار الأجنبي

في إطار استراتيجيته الرامية إلى تعزيز وتنويع مصادر السيولة وجذب المزيد من المؤسسات الاستثمارية، يحرص سوق دبي المالي على تشجيع الشركات المدرجة على الانفتاح بصورة أكبر على المستثمرين سواء الحاليين أو المحتملين واطالعهم بصورة منتظمة على تطورات العمل واستراتيجيات النمو. وفي هذا المجال نظم السوق مؤتمرين سنويين للمستثمرين العالميين في لندن وفي نيويورك واجتمع خلالها بممثلي صناديق استثمارية عالمية وذلك بالتزامن مع مؤتمرات مهمة تنظمها البنوك الاستثمارية.

7 - تعزيز تعلميات التداول بالهامش

قام السوق خلال هذا العام بتعديل تعليمات التداول بالهامش المطبقة لديه ،حيث أجازت هذه التعديلات إمكانية تحويل الأوراق المالية الممولة بالهامش من حساب التداول بالهامش الخاص بالمستثمر لدى شركة الوساطة إلى حساب التداول بالهامش لدى شركة وساطة أخرى والذي من شأنه أن يمنح كلاً من المستثمر والوسيط حرية إنهاء اتفاقية التمويل قبل انتهاء مدتها بأقل مخاطر ممكنة. كما تم تعديل شروط بيع الوسيط لكل أو بعض الأوراق المالية الموجودة بحساب التداول بالهامش فور انتهاء الفترة المسموحة بحيث يتم تغطية النقص في ملكية المستثمر عن هامش الصيانة بالقدر الذي يعيد نسبة ملكيته إلى الحد الأدنى المقرر لهامش الصيانة بدلاً من الهامش الأولي. هذا وقد بلغت قيمة التداولات بالهامش في سوق دبي المالي 15.3 مليار درهم إماراتي خلال العام 2019 وبنسبة تساوي 14% من إجمالي قيمة التداول.

03. الاستدامة

ملخص الاستدامة

تلعب أسواق رأس المال دوراً أساسياً في رسم معالم مستقبل الاقتصاد العالمي، وتكمن جهود دعم وتعزيز الاستدامة في جوهر هذا الدور الهام.

تنسجم الرؤية والخطط الوطنية للتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة مع خطط التنمية المستدامة العالمية. فحسب تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمية (SDGs) للعام 2019، تم تصنيف الأداء الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الـ 65 من أصل 162 دولة على مستوى العالم، وتأتي دولة الإمارات في المرتبة الأولى مقارنة مع تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي[1].

تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2019 (ترتيب الدول عالمياً)[1]

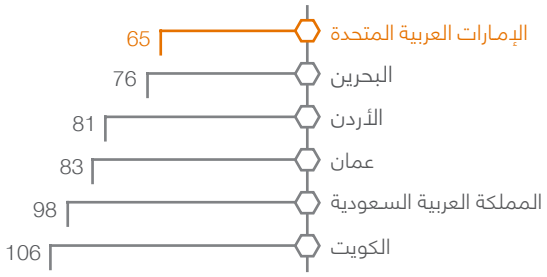

ندرك في سوق دبي المالي أن القرارات الاستثمارية المدروسة والمستندة إلى معلومات غير مالية، باتت تحمل أهمية متزايدة في قرارات قطاع الاستثمار. ولضمان مساهمتنا إلى أقصى حد في التنمية المستدامة المحلية والعالمية، يتماشى نهج الاستدامة في سوق دبي المالي مع الأجندة الخضراء 2015-2030 لدولة الإمارات العربية المتحدة، وما واكبها من التزام الدولة ببنود اتفاقية باريس مع أهداف التنمية المستدامة العالمية، وانسجاماً مع رؤية دبي 2021 الرامية إلى تطوير مدينة ذكية مستدامة. وعليه، قام سوق دبي المالي بتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة الستة التالية، والتي ارتكزت إليها نشاطات مسؤوليتنا الاجتماعية بالأصل، ومن ثم دمجها بالخطة الاستراتيجية للسوق لضمان تنفيذها.

[1] تقرير التنمية المستدامة العالمية (SDGs) للعام 2019.

أبرز إنجازات الاستدامة خلال العام 2019

في اعتقادنا، لقد حققنا خلال العام 2019 نجاحات عدة في مسيرتنا نحو الاستدامة والتي نورد أهمَّها فيما يلي:

تم إدراج شركة سوق دبي المالي في مؤشر "FTSE4Good" وذلك بعد استيفائة لمتطلبات معايير سلسلة المؤشر للأسواق الناشئة، والتي هي جزء من سلسلة المؤشرات العالمية التابعة لِـ "FTSE Russel"، ليصبح بذلك السوق أحد أربع شركات فقط من دولة الإمارات العربية المتحدة التي تم ضمها للمؤشر خلال مراجعة استيفاء المعايير في شهر يوليو 2019.

كما قمنا بإصدار أول تقرير استدامة مستقل للعام 2018، والذي يتضمن تفاصيل ومعلومات مهمة وموسعة وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI): الخيار الأساسي. وتضمَّن التقرير إصداراً جديداً من الخطة الاستراتيجية للاستدامة 2025، وإطار العمل والسياسات المتبعة، بالإضافة إلى تقييم الأهمية النسبية لمواضيع الاستدامة الجوهرية بالنسبة للسوق ولكافة المتعاملين.

وأطلق السوق كذلك وبالتعاون مع مركز دبي المالي العالمي "مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي"، وذلك في إطار الجهود الحثيثة الداعمة لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2030 وخطة دبي الاستراتيجية 2021 والرامية لجعل دبي المركز المالي الأكثر استدامة في المنطقة.

كما أطلق السوق أيضاً "المؤشر الإسلامي لسوق دبي المالي" خلال النصف الثاني من العام 2019، ليصبح أول مؤشر شريعة من نوعه في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يسهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات الإسلامية من خلال تزويد المستثمرين بمعايير خاصة لقياس أداء الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وخلال العام أيضاً أصدر السوق دليلاً شاملاً لإعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، والذي يوفر للشركات المدرجة شرحاً تفصيلياً حول أفضل ممارسات إعداد تقارير الاستدامة من خلال تطبيق 32 مقياساً ومؤشراً مختلفاً. هذا، وتم استعراض تفاصيل الدليل عبر ورشة عمل نظمها السوق للشركات المدرجة، حيث يشجع سوق دبي المالي بقوة الشركات المدرجة على المزيد من الالتزام في تقديم تقارير الاستدامة، إلا أن رفع هذه التقارير لا يزال طوعياً.

وضمن الجهود المشتركة لكل من سوق دبي المالي ومؤسسة دبي للمرأة فقد أطلق السوق منصة "eBoard" الإلكترونية للترشيح لمجالس الإدارات، والتي تهدف إلى زيادة الوعي بمناصب مجلس الإدارة المتاحة لدى الشركات المدرجة في السوق وتشجيع تمثيل المرأة في مجالس الإدارة. تم كذلك إطلاق هذه المنصة بالتزامن مع مناسبة اليوم العالمي للمرأة في مارس 2019، خلال الحفل السنوي الذي يقيمه سوق دبي المالي لقرع جرس التوازن بين الجنسين بحضور سعادة منى غانم المري، نائبة رئيس مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين.

استراتيجية الاستدامة 2025

يشمل نموذج عمل أسواق رأس المال طيفاً واسعاً من العلاقات مع المتعاملين، وبهذا فهو يتطلب تطبيق منهجية عمل دؤوبة لرعاية تلك العلاقات لتوفير قيمة طويلة الأمد ضمن مختلف فئات المتعاملين. ولتحقيق هذه الغاية، تبرهن الخطة الاستراتيجية للاستدامة لسوق دبي المالي على التزامنا الراسخ بتعزيز حضورنا الريادي كواحد من أبرز الأسواق المستدامة في المنطقة عبر توفير قيمة مشتركة وطويلة الأمد للمتعاملين لدى سوق دبي المالي بحلول العام 2025.

وتقوم هذه الاستراتيجية على أربع ركائز رئيسية هي: التقارير والإفصاحات المستدامة، التوعية بشأن الاستثمار المستدام، إدراج الأدوات المالية الخضراء، والتوازن بين الجنسين وتمكين الكوادر البشرية. وتأتي الاستدامة في مقدمة أولويات سوق دبي المالي، حيث ينعكس ذلك في جميع جوانب استراتيجيته المؤسسية وعملياته التنظيمية، ما يفضي إلى توفير هذه القيمة.

المشاركة مع كافة متعاملينا

ندرك في سوق دبي المالي بأن قدرتنا على مواصلة تحقيق النجاح تعتمد بالدرجة الأولى على توفير قيمة رفيعة المستوى لمختلف فئات المتعاملين، حيث نقوم باستشارة كل من هذه الفئات والاستماع لآرائهم، وذلك بهدف رسم صورة أوضح حول احتياجاتهم المتغيرة وتضمين وجهات نظرهم في استراتيجياتنا وأنشطتنا المختلفة. ويعد ذلك عاملاً أساسياً في ضمان مواكبة سوق دبي المالي لجميع التطورات، والاستجابة لها، وتوفير قيمة طويلة الأمد، وضمان سعادة ورضا المتعاملين لدينا.

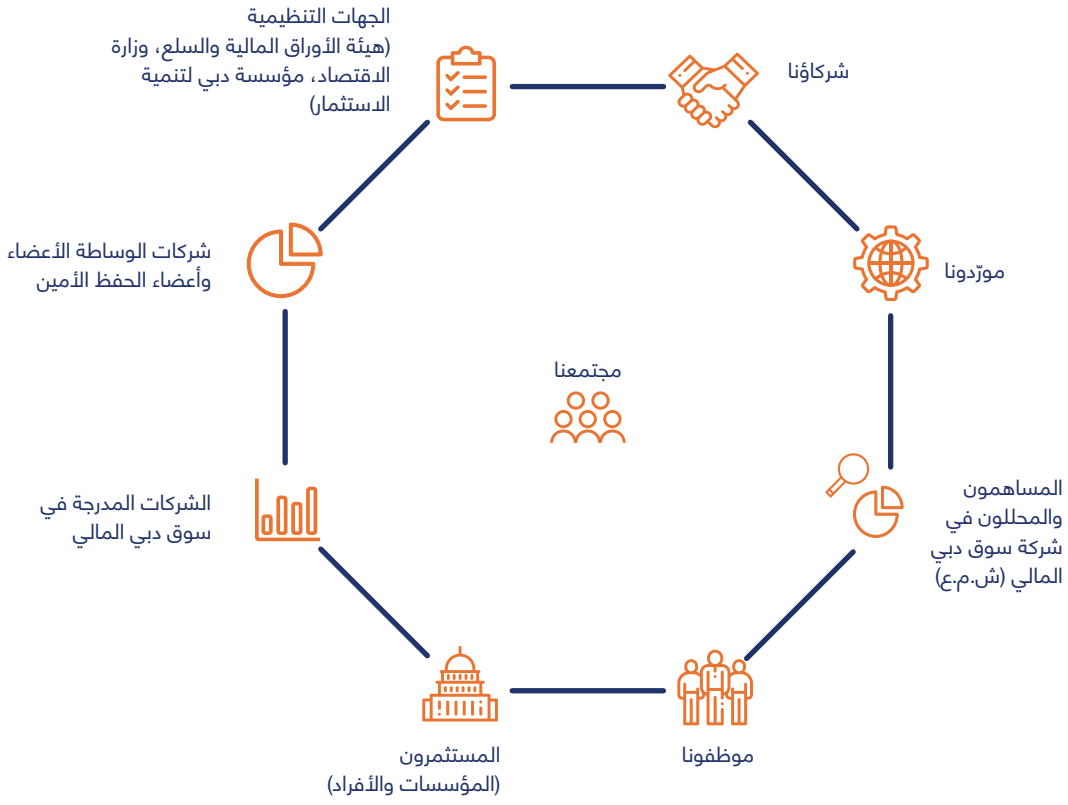

لمزيد من المعلومات حول تفاعل سوق دبي المالي مع متعامليه، يرجى الرجوع إلى الصفحات (20-23) من تقرير الاستدامة لسوق دبي المالي ش.م.ع للعام 2018.

تقييم الأمور الجوهرية

نحرص على التفاعل المستمر مع المتعاملين وإبقاء قنوات الحوار الاستراتيجية مفتوحة معهم، وذلك لضمان فعالية وشمولية عمليات سوق دبي المالي وإدارة الاستدامة بطريقة متصلة بالواقع، ما يُتيح لنا القدرة على إدارة المواضيع الجوهرية بالنسبة للسوق ولكافة المتعاملين في مجالات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والحد من آثارها إن وجدت، والتي يُمكن أن تبرز في ظل تغير البيئة التشغيلية.

أجرينا خلال العام الماضي "تقييم الأهمية النسبية" والذي يبرز المواضيع الجوهرية المتعلقة بمجالات الاستدامة لكافة المتعاملين الداخليين والخارجيين؛ حيث مثّل المستثمرون الأفراد غالبية المشاركين في هذا الاستبيان بواقع 54%، تلاهم موظفوا سوق دبي المالي بنسبة 23%، ومن ثم المشاركون من الشركات المُدرجة في السوق بواقع 12%.

وعلى إثرها أتاح لنا هذا الاستبيان الفرصة لتحديد 20 موضوعاً مهماً والتركيز عليها، لما تمثله هذه المواضيع من أهمية للمتعاملين لدينا، وتأثيرها على الخطة الاستراتيجية لسوق دبي المالي وأنشطته التشغيلية؛ إذ جاءت قضايا مكافحة الفساد والرشوة على رأس قائمة الأولويات، بينما تلتها قضية استقرار الأداء المالي للسوق، وأتت خصوصية البيانات في المركز الثالث من حيث الأهمية. لمزيد من المعلومات حول جدول الأهمية النسبية، يرجى الرجوع إلى الصفحة 25 من تقرير الاستدامة لسوق دبي المالي ش.م.ع للعام 2018.

وضمن مساعينا للاستفادة من هذه النتائج لتوجيه إداراتنا للاستدامة، قُمنا بتطوير "إطار سوق دبي المالي للاستدامة" لضمان مواكبتنا لهذه النتائج ودمجها في استراتيجيتنا وعملياتنا وإطار إدارة المخاطر المعتمد.

إطار عمل الاستدامة

يشكل فهمنا العميق لسياق الاستدامة الحالي والتوجهات العالمية الناشئة في هذا المجال الأساس الذي يقوم عليه إطار عمل الاستدامة الخاص بسوق دبي المالي والذي نطمح من خلاله لتوفير قيمة مشتركة طويلة الأمد للمتعاملين، وتعزيز حضور سوق دبي المالي كإحدى الأسواق المالية الرائدة في مجال الاستدامة على مستوى المنطقة بحلول العام 2025، فضلاً عن المساهمة الفاعلة في تحقيق طموحات الاستدامة الأوسع نطاقاً للأجندات الوطنية والعالمية وأجندات قطاع أسواق رأس المال. لمزيد من المعلومات حول إطار سوق دبي المالي للاستدامة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 18 من تقرير الاستدامة لسوق دبي المالي ش.م.ع. للعام 2018.

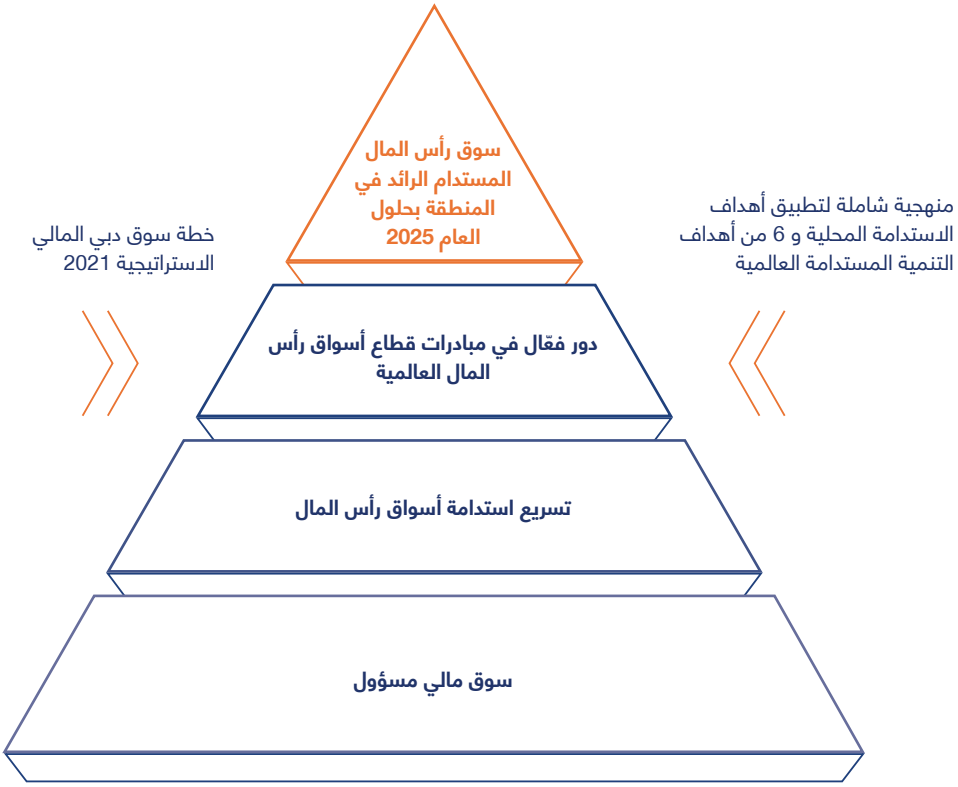

1
سوق مالي مسؤول

في إطار سعيه ليصبح سوق رأس المال المستدام الرائد في المنطقة، يطبق سوق دبي المالي خطته ليكون نموذجاً يحتذى به في القطاع. ومن هنا، فإننا نواصل دمج أفضل ممارسات الاستدامة العالمية في عملياتنا وتحديد الفرص المتاحة لتحسين الأداء بشكل مستمر. وباعتبارنا سوقاً مالياً مسؤولاً، فإننا ملتزمون بما يلي:

- تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والشفافية
- استقرار الأداء المالي للسوق
- تطوير الابتكار الرقمي
- تطوير مهارات موظفينا
- حماية البيئة
- إثراء مجتمعاتنا

2
تسريع استدامة أسواق رأس المال

نعمل على الانتقال بالسوق نحو الاستدامة من خلال التركيز على المحاور الأربعة الرئيسية لسوق دبي المالي والمتعاملين معه، والتي تشمل:

- رفع تقارير وإفصاحات الاستدامة
- التوعية بشأن الاستثمار المستدام
- إدراج الأدوات المالية الخضراء
- تحقيق التوازن بين الجنسين وتمكين الكوادر البشرية

3
دور فعّال في مبادرات قطاع أسواق رأس المال العالمية

نتطلع لأن تصبح مساهمتها هي الأبرز في مبادرات قطاع أسواق رأس المال العالمية من خلال إبرام الشراكات والتعاون الفاعل، حيث ندعم الاستثمار المسؤول والأسواق المستدامة، فضلاً عن تعزيز العمل على مستوى المنطقة للحصول على نتائج مماثلة.

سياسات الاستدامة

انطلاقاً من أهميتها في تحقيق نجاحنا، فإننا نضع الاستدامة على رأس أولوياتنا في جميع جوانب عملياتنا واستراتيجيتنا المؤسسية، ما يتيح لنا توفير قيمة مشتركة طويلة الأمد لجميع المتعاملين لدينا. وتُظهر سياسة سوق دبي المالي للاستدامة التزامنا بنماذج أفضل الممارسات المسؤولة ومزاولة العمل على نحو يسهم في ضمان مستقبل مستدام على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وترتكز سياسة سوق دبي المالي للاستدامة على ما يلي:

1. الإدارة المستدامة للمخاطر
2. إدارة سلسلة التوريد
3. إسعاد كافة المتعاملين
4. تدريب الموظفين وتعزيز مشاركتهم
5. تمكين المرأة والشباب
6. الحفاظ على موارد الطاقة والمياه
7. برنامج إعادة التدوير
8. تطوير منتجات وخدمات مستدامة
9. إجراءات وسياسات العمل لتطبيق الاستدامة
10. جمع البيانات وإعداد التقارير بطريقة مستدامة

نحن فخورون بتنفيذ التزامنا المتمثل بإصدار أول تقرير استدامة مستقل للعام 2018، والذي يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط: www.dfm.ae. ونواصل في الصفحات التالية تقديم لمحة موجزة حول إنجازاتنا في مجال الاستدامة للعام 2019 بما يتماشى مع إطار عملنا واستراتيجية سوق دبي المالي للاستدامة 2025:

- **سوق مالي مسؤول**؛ نسلط الضوء على أهمية الدور الذي نلعبه في مجال الحوكمة، وسبل تطوير مهارات موظفينا، وإحداث تغيير إيجابي في المجتمع.
- **تسريع استدامة أسواق رأس المال**؛ نسلط الضوء على أهمية رفع التقارير وتقديم الإفصاحات إلى جانب الجهود التي نبذلها لتحقيق التوازن بين الجنسين وتمكين الكوادر البشرية.
- **دور فعّال في مبادرات قطاع أسواق رأس المال العالمية**؛ نسلط الضوء على شراكاتنا وأنشطة التعاون الفاعلة لدعم الاستثمارات المسؤولة.
- **نظرة مستقبلية**؛ نناقش توجهاتنا العامة وخططنا وطموحاتنا للاستدامة ضمن إطار حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

سوق مالي مسؤول

1. ترسيخنا للحوكمة

واصل سوق دبي المالي تركيزه على تعزيز ثقة المتعاملين من خلال تطبيق ممارسات حوكمة الشركات. وتمثل هيئة الأوراق المالية والسلع قاعدة الدعم لإطار عمل الحوكمة في السوق، من خلال تعريفها الواضح لكافة الجوانب وعناصر القياس المتعلقة بالحوكمة. ويتضمن تطبيق الحوكمة جوانب تنحصر بموافقة مجلس إدارة الشركة، وجوانب أخرى يمكن للمجلس تفويض اللجان المنبثقة عنه، وإدارة الشركة بالبت فيها. وخلال العام المنصرم تابع السوق تحديث سجل المخاطر لديه بما في ذلك قابلية السوق للمخاطرة خلال ممارسته أعماله بهدف خفض مدى تعرضه للمخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية والمخاطر المتعلقة بالامتثال للقوانين كما قام بتضمين أهم المواضيع المتعلقة بالاستدامة في إطار إدارة المخاطر لديه. لمزيد من التفاصيل حول إطار إدارة المخاطر، يرجى الرجوع إلى الصفحات 72-70 من تقرير الحوكمة.

واصل سوق دبي المالي كذلك التعاون مع معهد حوكمة في تقديم برنامج اعتماد أمناء سر مجالس إدارة الشركات المدرجة في السوق، حيث يهدف البرنامج إلى تمكين أمناء السر من القيام بأعمالهم بأفضل طريقة ممكنة. ويعد هذا البرنامج إلزامياً لجميع الشركات المدرجة في سوق دبي المالي، فخلال العام 2019 اختُتِمت ورشة العمل الرابعة لهذا البرنامج ليصل إجمالي عدد المشاركين في هذه الورش إلى أكثر من 100 مشارك، في حين بلغ عدد من اجتاز امتحانات الاعتماد 75 أمين سر معتمد من معهد حوكمة.

منذ التأسيس، أثبت سوق دبي المالي ريادته في مجال التنمية المستدامة، حيث بدأنا من قناعتنا الراسخة بالمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، فكنّا أول سوق مالي يلتزم عالمياً بمبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة والممارسات الأخلاقية. تضم لجان مجلس إدارة سوق دبي المالي كلاً من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ولجنة التدقيق، وذلك انسجاماً مع أفضل الممارسات العالمية والمعايير المحاسبية، وسعياً لتلبية متطلبات الاستثمار الأخلاقي والقائم على العقيدة الذي يؤكد على مدى شفافية عمل السوق.

الشركات المدرجة الممتثلة لأحكام الشريعة الإسلامية 2019

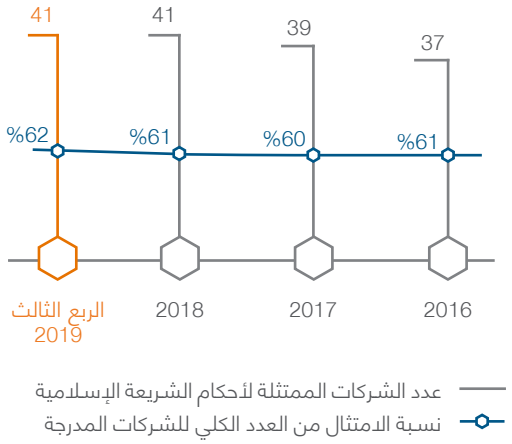

نجحنا خلال العام 2019 بتجديد شهادة الجودة العالمية "آيزو ISO 9001" والتي تشكل معياراً أساسياً لإثبات قدرتنا على مواصلة تقديم منتجات وخدمات تواكب احتياجات العملاء والمتطلبات التنظيمية، بالإضافة إلى قدرتنا على تحقيق التقدم المستمر. ويبرهن هذا الإنجاز المهم على التزام سوق دبي المالي المتمثل باعتماد أرقى معايير التميز والجودة في قطاع الأعمال، فضلاً عن سعيه الحثيث للارتقاء بمستوى خدماته بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. كما ساهمت مبادرات لجنة التدقيق والإجراءات الصادرة عن إدارة الرقابة الداخلية في حصول سوق دبي المالي على شهادات الأيزو التالية:

شهادة إدارة الجودة ISO 9001

شهادة إدارة أمن المعلومات ISO 27001

شهادة إدارة تكنولوجيا المعلومات ISO 20000

شهادة إدارة استمرارية الأعمال ISO 22301:2012

وفي خطوة مثّلت إنجازاً هاماً، قام مساهمو سوق دبي المالي بتعيين سيدة كعضو في مجلس إدارة السوق المؤلف من سبعة أعضاء، ما عزز التمثيل النسائي في مجلس إدارة الشركة.

خصص سوق دبي المالي في هذا التقرير السنوي جزءاً شاملاً حول الحوكمة، استعرض فيه أفضل ممارسات الحوكمة ليضم معلومات إضافية حول ممارسات التوافق مع الشريعة الإسلامية، وإنجازات التدقيق الداخلي، ومعلومات عن مجلس إدارة السوق يرجى الرجوع للصفحات 56-77 من هذا التقرير للاطلاع على مزيد من المعلومات حول ممارسات السوق في إطار حوكمة الشركات.

انظر الصفحة 66 لتقرير لجنة التدقيق
انظر الصفحة 67 لتقرير لجنة الترشيحات والمكافآت

2. استقرار الأداء المالي

في إطار جهوده لاستدامة الأداء المالي وتعزيز مصادر الدخل وتعظيم الأرباح وتعزيز القيمة المضافة للمساهمين، يعمل سوق دبي المالي على تنويع الفرص الاستثمارية وزيادة عمقه السوقيّ عبر تشجيع ثقافة التحول إلى المساهمة العامة والإدراج. كما يسعى السوق إلى زيادة حجم التداول بتنويع ما يطرحه من منتجات وخدمات نوعيّة غير تقليدية لكافة المتعاملين ورفع كفاءة العمليات التشغيلية للوسطاء ولعمليات التّقاص والتسوية والإيداع. إضافة إلى توفير خيارات استثمارية جديدة تسهم في تعزيز مستويات السيولة.

وخلال العام 2019، تضمنت جهودنا الهادفة لاستقرار أدائنا المالي وتنويع مصادر دخلنا الإنجازات التالية:

تشجيع ثقافة الإدراج

ضمن منهجية تشجيع ثقافة الإدراج وفي سياق حث الشركات العائلية والخاصة على الاستفادة من مزايا سوق المال، قام سوق دبي المالي بتنظيم ملتقى حول الاكتتابات العامة وسبل الاستفادة من أسواق المال بالتعاون مع هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق)، وذلك ضمن "منتدى الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر" تم خلالها استعراض المراحل الرئيسة لتحول الشركات الخاصة إلى شركات مساهمة عامة مدرجة بدءاً من مرحلة الاستعداد والتقييم وصياغة قصص النجاح الاستثمارية وصولاً إلى التوقيت المناسب لاتخاذ قرار التحول إلى مساهمة عامة والإدراج في السوق.

الاستعداد لإطلاق منصة تداول الأوراق المالية لشركات المناطق الحرة

يسارع سوق دبي المالي لإطلاق منصة تداول الأوراق المالية لشركات المناطق الحرة وذلك بالتعاون مع مجموعة رائدة من الشركاء الاستراتيجيين. ستسمح هذه المنصة لشركات المناطق الحرة الناشطة في قطاعات اقتصادية متنوعة في الدولة (حيث تضم دولة الإمارات 45 منطقة حرة، من بينها 22 منطقة حرة في دبي وحدها تشتمل على 31 ألف شركة) بالاستفادة من المزايا العديدة التي يتيحها الإدراج في سوق دبي المالي.

إطلاق "المؤشر الاسلامي لسوق دبي المالي"

يمثل إطلاق المؤشر خطوة مهمة لمواكبة الطلب المتزايد على الاستثمار الأخلاقي من قبل المستثمرين في دول العالم الإسلامي وخارجها الأمر الذي يعزز جهود جذب المزيد من الاستثمارات المالية الإسلامية إلى السوق. حيث سيتمكن المستثمرون وصناديق الاستثمار العالمية التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من قياس أداء أسهم الشركات المتوافقة مع الشريعة المدرجة في السوق ومقارنتها بالمؤشرات الإسلامية والتقليدية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

إدراج شركة سوق دبي المالي ضمن مؤشر "FTSE4Good" العالمي

تم إدراج شركة سوق دبي المالي في مؤشر "FTSE4Good" وذلك بعد استيفائة لمتطلبات معايير سلسلة المؤشر للأسواق الناشئة، والتي هي جزء من سلسلة المؤشرات العالمية التابعة لِـ "FTSE Russel"، ليصبح بذلك السوق أحد أربع شركات فقط من دولة الإمارات العربية المتحدة التي تم ضمها للمؤشر خلال مراجعة استيفاء المعايير في شهر يوليو 2019. يؤكد تصنيف سوق دبي المالي ضمن هذا المؤشر على ريادته المستمرة في الالتزام بمعايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، الأمر الذي يؤثر على تنويع الفرص الاستثمارية ورفع قيمة التداول حيث يستقطب هذا التصنيف شريحة المستثمرين المعنيين بالاستثمار المسؤول وحماية البيئة.

تسارع وتيرة نمو آلية "حساب التخصيص"

عمل السوق على تلبية متطلبات صناديق الاستثمار العالمية بما يوفر لها وصولاً سلساً ويحفز نشاط تداولها حيث أطلق السوق في بداية العام الماضي آلية "حساب التخصيص". اكتسبت هذه الآلية خلال العام 2019 قوة دفع ملحوظة وسط نشاط متزايد نتيجة أهميتها الكبيرة بالنسبة الشركات الوساطة لا سيما تلك التي تقدم خدماتها للمؤسسات الاستثمارية العالمية فقد حصلت ثلاث من شركات الوساطة المعتمدة في سوق دبي المالي على ترخيص تقديم هذه الخدمة لعملائها. وبذلك بلغت قيمة الصفقات التي تم تنفيذها عبر هذه الآلية 436 مليون درهم خلال العام 2019 ويعكف السوق حالياً على دراسة طلبات من شركات وساطة أخرى تسعى للحصول على ترخيص مماثل.

تعزيز حضور الاستثمار الأجنبي

في إطار استراتيجيته الرامية إلى تعزيز وتنويع مصادر السيولة وجذب المزيد من المؤسسات الاستثمارية،

يحرص سوق دبي المالي على تشجيع الشركات المدرجة على الانفتاح بصورة أكبر على المستثمرين سواء الحاليين أو المحتملين واطلاعهم بصورة منتظمة على تطورات العمل واستراتيجيات النمو. وفي هذا المجال نظم السوق مؤتمرين سنويين للمستثمرين العالميين في لندن وفي نيويورك واجتمع خلالها بممثلي صناديق استثمارية عالمية وذلك بالتزامن مع مؤتمرات مهمة تنظمها البنوك الاستثمارية.

تعزيز تعلميات التداول بالهامش

قام السوق خلال هذا العام بتعديل تعليمات التداول بالهامش المطبقة لديه والتي من شأنها أن توفر مرونة أعلى وتمنح كلاً من المستثمر والوسيط حرية أكبر بأقل مخاطر ممكنة. هذا وقد بلغت قيمة التداولات بالهامش في سوق دبي المالي 15.3 مليار درهم خلال العام 2019 وبنسبة تساوي 14% من إجمالي قيمة التداول.

وخلال العام 2019، فقد غلب الطابع الإيجابي على أداء الأسواق المالية، الأمر الذي يؤشر على تكيفها مع استمرار تقلب المناخ الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم، وما يرافق هذا التقلب من أجواء عدم التأكد. فخلال العام 2019، ارتفع المؤشر الرئيس في 62 بورصة من أصل 76 بورصة يتوفر عنها بيانات من البورصات الأعضاء في اتحاد البورصات العالمي بينما انخفض المؤشر في 14 بورصة[1]. استفادت الأسواق المالية في الدولة أيضاً من التحسن في حركة النشاط الإقتصادي ممثلة بارتفاع طفيف في معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي انعكس إيجابياً على أدائها، حيث سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي حتى نهاية العام 2019 ارتفاعاً بنسبة 9.3% مقارنة بالعام السابق.

[1] المصدر: تقارير الاتحاد الدولي للبورصات.

فيما يخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش. م. ع.) خلال العام 2019، فقد بلغ صافي الربح الموحد 122.1 مليون درهم إماراتي مقابل 125.5 مليون درهم إماراتي خلال العام الماضي. وبلغ إجمالي الإيرادات الموحدة 327.1 مليون درهم إماراتي خلال العام 2019، مقابل 334.4 مليون درهم إماراتي خلال العام الماضي، وتوزعت الإيرادات بواقع 187 مليون درهم إماراتي من العمليات التشغيلية و140.1 مليون درهم إماراتي من الاستثمارات وغيرها.

القيمة الاقتصادية المباشرة المتحققة والموزعة (مليون درهم إماراتي)

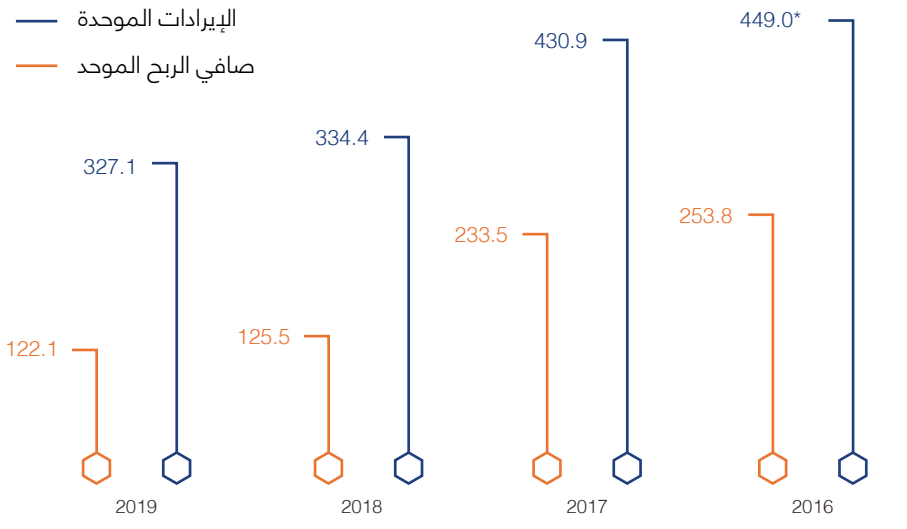

* لا تشمل دخلاً استثنائياً من إيرادات أرض الهبة ونفقات مخصص الوكالة بقيمة 5.3 مليون درهم إماراتي.

3. انتهاج البيئة الإلكترونية

أثمرت استراتيجية سوق دبي المالي بشأن التحول إلى بورصة ذكية نتائج إيجابية، والتي من أبرز نتائجها تحول سوق دبي المالي إلى قاعة تداول ذكية توفر الخدمات الإلكترونية التي تتيح للمستثمرين الاطلاع على معلومات المحافظ الاستثمارية وتقديم الطلبات مباشرة إلى السوق عبر تطبيقات الهواتف الذكية والموقع الإلكتروني. كما تساهم هذه المبادرات الرقمية في تعزيز انسيابية العمليات بالنسبة للوسطاء، حيث قام السوق خلال العام بتكريم ثلاث شركات وساطة عاملة في السوق لتوفيرها خدمة التداول عبر تطبيقات الهواتف الذكية. ومن جهة أخرى، تزود المنصة الإلكترونية للاكتتابات العامة الأولية المستثمرين والشركات المصدرة والبنوك المتلقية بمزايا الاستخدام الإلكتروني خلال إجراءات الاكتتاب العام الأولي، فيما يساهم نظام إدارة علاقات العملاء (Customer Relationship Management) في إدارة العلاقات مع الموردين عبر منصة إلكترونية. وقد وفر سوق دبي المالي بديلاً إلكترونياً عن شيكات الصرف لغايات توزيع الأرباح، وذلك بطرح بطاقة آيفستر وتعزيزها بإطلاق خدمة "حسابي- myAccount" والتي تمنح المستثمرين أداة مرنة وفعالة لإجراء التحويلات النقدية من مبالغ التوزيعات بحيث يمكنهم التحويل من الحساب الإلكتروني الجديد لتوزيعات الأرباح لدى سوق دبي المالي إلى الحسابات المصرفية أو حساب بطاقة آيفستر الخاصة بهم، وكذلك إمكانية استخدام المبالغ المتوفرة للمشاركة في أية اكتتابات عامة أو حقوق أولوية الاكتتاب في السوق. كذلك أطلق السوق خلال العام 2019 خدمة "أرقام المستثمر المتعددة" لتُمكن فئات محددة من المستثمرين من امتلاك أكثر من رقم مستثمر بما يسهل عليهم إدارة محافظهم الاستثمارية.

استهلاك الطاقة ومركز البيانات

اتخذ سوق دبي المالي خطوات عديدة في إطار سعيه لتطوير عمليات تكنولوجيا المعلومات بحيث تكون صديقة للبيئة. وقد أتاح تطبيق تكنولوجيا في-بلوك (Vblock) في مركز بيانات السوق تخفيض حجم استهلاك الطاقة، والاستغلال الأمثل للمساحة وموارد الشبكات المتاحة. كما نفذ السوق عدة مبادرات تهدف لخفض استهلاك الطاقة، منها استخدام مصابيح (LED) الموفرة للطاقة، وفرض قوانين إطفاء المصابيح بعد انتهاء ساعات العمل.

ترشيد استهلاك الطاقة عبر تكنولوجيا (Vblock)

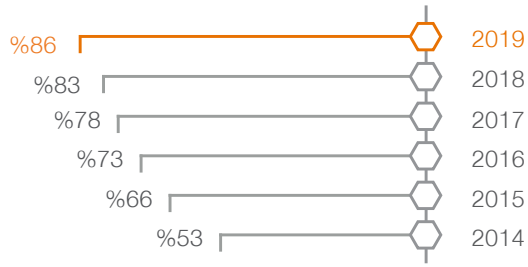

المقر الرئيسي الجديد، صديق للبيئة

سيقع المقر الرئيسي لسوق دبي المالي الجديد في منطقة الخليج التجاري. وقد بدأت عملية التخطيط للمقر الرئيسي الجديد في العام 2016، ودخل المشروع حالياً مرحلة التصميم. يسعى سوق دبي المالي إلى تطوير المبنى الجديد بحيث يمثل مقراً رئيسياً ذكياً مستداماً، قائماً على أحدث التقنيات. كما حرص السوق على تعزيز جهود ترشيد استهلاك الطاقة بشكل ملموس في الموقع الجديد، بحيث يحقق المبنى المعايير العالمية المتعلقة بقوانين المباني الذكية وشروط الصحة والسلامة والبيئة، وهي معايير تتبناها جهات الترخيص المحلية.

4. موظفونا في صميم اهتماماتنا

موظفو سوق دبي المالي جوهر نجاحنا، إذ يعمل لدى السوق 161 موظفاً كما في نهاية العام 2019.

توظيف الكفاءات

انطلاقاً من إدراك سوق دبي المالي للدور الأساسي الذي يلعبه فريق العمل في نجاح عملياته، ومدى ارتباط قوة ونجاح السوق بقدرته على جذب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها، فإنه يركز جهوده في مجال توظيف الكفاءات المتميزة والعمل على الاحتفاظ بها. ففي نهاية العام 2019، وصلت نسبة الموظفين الحاملين لدرجة البكالوريوس أو ما يفوقها إلى 74% من إجمالي عدد الموظفين. كما يعكس فريق العمل تنوعاً في الفئات العمرية والخبرات.

مستوى الخبرة والاختصاص في العام 2019

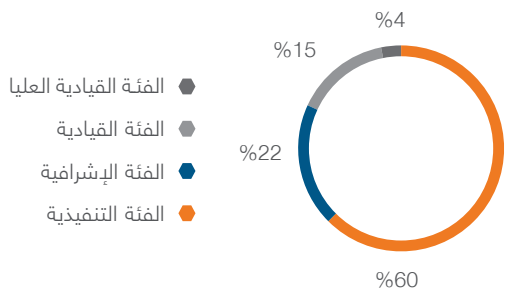

فئات المؤهلات العملية في العام 2019

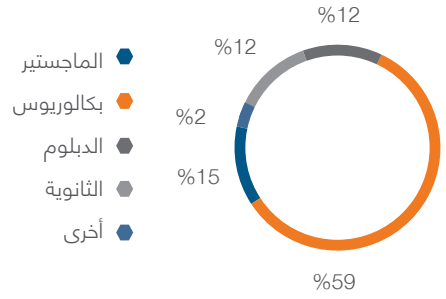

لفئات العمرية في العام 2019

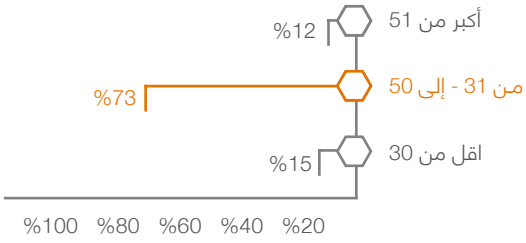

تحقيق التوازن بين الجنسين

يؤمن سوق دبي المالي إيماناً راسخاً بالدور الرائد الذي تلعبه المرأة في موقع العمل. فقد وصلت نسبة الإناث ضمن فريق عمل السوق إلى 57% في نهاية العام 2019، ما يؤكد التزام السوق بتعزيز التوازن الاجتماعي. التنوع والمساواة بين الجنسين. نجحنا خلال الأعوام القليلة الماضية بتحقيق تقدم إيجابي ملحوظ في هذا المجال، حيث حدد المجلس النسائي في سوق دبي المالي مجموعة من الأهداف وخطط العمل لمواصلة تعزيز جهودنا في هذا المجال مستقبلاً. كما يتولى سوق دبي المالي قيادة الجهود المبذولة في دولة الإمارات والرامية إلى دعم تطور المرأة وتوسيع نطاق حضورها في مجتمع الأعمال - يرجى الرجوع إلى قسم "التوازن بين الجنسين وتمكين الكوادر البشرية" في تقرير الاستدامة لسوق دبي المالي للعام 2018.

استمر المجلس النسائي في سوق دبي المالي خلال العام 2019 في تنفيذ العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة المهنية والإدارية لموظفات سوق دبي المالي.

التنوع الاجتماعي

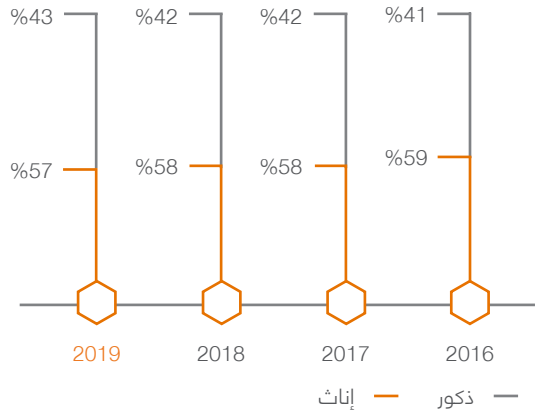

سياسة الاحتفاظ بالكفاءات

يقدم سوق دبي المالي لموظفيه مجموعة واسعة من الحوافز بدءاً من التطور الوظيفي، وصولاً إلى الترقيات والعلاوات، والرواتب المرتبطة بالأداء. وبالإضافة إلى هذه الحوافز، يحرص السوق على توفير بيئة عمل مثالية محفّزة للنمو. ويطبق السوق نطاقاً إشرافياً يتمثل بنسبة 5:1 (مدير: موظفين مباشرين)، ما يعزز فرص التطوير الذاتي والنمو. وبالإضافة إلى ذلك، يطبق السوق نظام الحوافز المرتبطة بالأداء، بما ينسجم مع أفضل الممارسات في مجال "الإدارة بالأهداف". وقد ساهمت سياسة السوق الناجحة في الحفاظ على معدل منخفض لدوران الموظفين ليسجل 4% في نهاية العام 2019.

انطلاقاً من قناعة السوق بأن رفع هوامش الربحية هو نتيجة مباشرة لمساهمة الموظف الإيجابية، يسعى السوق حثيثاً لاكتساب رؤية عميقة حول ردود فعل الموظفين ودوافعهم ورضاهم من خلال إجراء استطلاعات قياس رضا الموظفين السنوية.

معدل دوران الموظفين

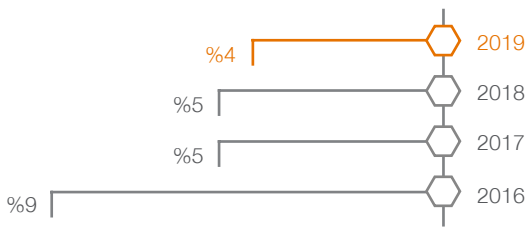

مستوى رضا الموظفين

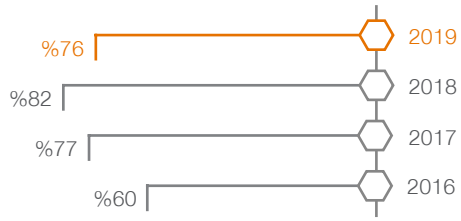

برنامج التوطين

في إطار جهوده لدعم خطط دولة الإمارات المتمثلة في استقطاب الكفاءات الوطنية الإماراتية وحثها على الانخراط في قطاع الخدمات المالية، ينفذ سوق دبي المالي مبادرات تهدف إلى استقطاب المواطنين. حيث يسعى السوق من خلال علاقاته مع الجامعات والكليات لجذب المواهب المحلية، ويقوم بالمشاركة في معارض التوظيف المهنية والإعلان عن فرص العمل في مواقع التوظيف الإلكترونية الحكومية. ونتيجة لذلك، استطاع السوق الحفاظ على معدل توطين يتجاوز الـ 50% على مدى السنوات الأربعة الماضية، وبلغت نسبة القوى العاملة الإماراتية 58% في نهاية العام 2019. على الرغم من تراجع نسبة التوطين خلال العامين الماضيين نتيجة لتوظيف المهارات الفنية المتخصصة، فلا تزال نسبة التوطين في سوق دبي المالي من أعلى النسب المسجلة في قطاع الخدمات المالية.

نسبة التوطين

التعليم والتدريب المستمر يدعم تطوير المواهب والكفاءات الناشئة

يتبنى سوق دبي المالي، في إطار أهدافه الاستراتيجية، سياسة التعليم المستمر بهدف تعزيز وتطوير قدرات الموظفين. ويسعى السوق لتحقيق ذلك من خلال تزويد الموظفين بالمهارات والمعارف التي تتخطى الخبرات اللازمة لتمكينهم من القيام بمهامهم وفقاً لمناصبهم وأدوارهم الحالية. وفي هذا الصدد، يوفر السوق لفريق العمل فرصاً عديدة للتدريب والمنح الدراسية وبرامج التعليم المستمر وفرص التغيير الدوري للمناصب داخل السوق. وقد تمخضت هذه المبادرات الشاملة خلال العام 2019 عن تدريب 125 موظفاً (بنسبة 78% من إجمالي عدد الموظفين) ما مجموعه 3,556 ساعة تدريب. ويوضح الرسم البياني أدناه الفئات والمجالات التي تركز فيها التدريب:

مجالات التدريب في العام 2019

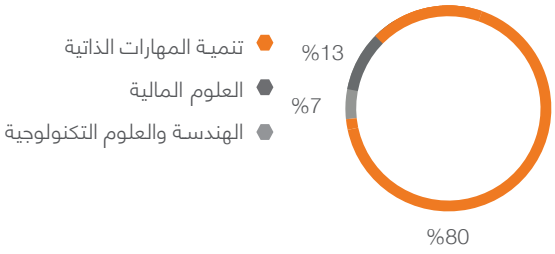

ساعات التدريب

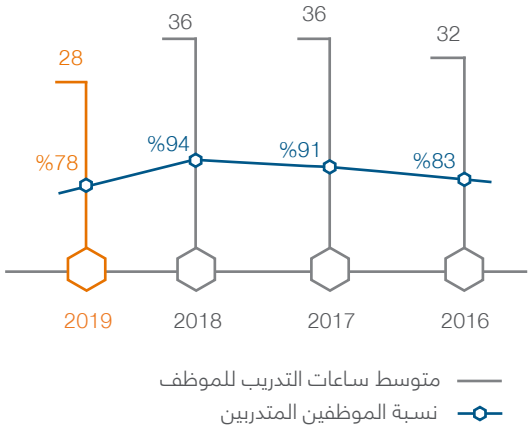

5. حمايتنا للبيئة

يحرص سوق دبي المالي على المساهمة في حماية البيئة وتقليل بصمته البيئية إلى أدنى حدٍ ممكن، انطلاقاً من دوره كجهة مؤثرة في السوق، وكشركة مساهمة عامة مدرجة أيضاً. وفي هذا الإطار، نفّذ السوق عدداً من المبادرات الرامية لتحقيق هذه الأهداف. وبالرغم من عدم توفّر تقرير شامل حول الأثر البيئي لأعمالنا، فقد ارتأينا أن نستعرض البيانات حول بصمتنا البيئية وفقاً لعدة مقاييس بسيطة. لمزيد من المعلومات حول مساهمتنا البيئية، يرجى الرجوع إلى الصفحات (45-47) من تقرير الاستدامة لسوق دبي المالي ش.م.ع 2018.

وتماشياً مع توجه سوق دبي المالي للوصول إلى بيئة عمل إلكترونية مستدامة، فقد اشترك السوق بخدمة (جرين بوكس) منذ العام 2015. وتهدف هذه الخدمة إلى المساهمة في تطوير نظام بيئي مستدام من خلال تسخير تقنيات تدوير الورق، وإلى زيادة الوعي حول النفايات الورقية وأثرها البيئي السلبي، بالإضافة إلى تغيير عادات استهلاك الورق الشائعة، وتخفيض البصمة الكربونية لسوق دبي المالي.

وبحسب تقرير (جرين بوكس)، فقد أظهرت نتائج سوق دبي المالي انخفاض في كمية الورق المعاد تدويره في العام 2019.

ويظهر هذا الانخفاض خاصة بعد ارتفاع الكمية المعاد تدويرها في العام السابق بسبب التخلص من الوثائق المحفوظة مسبقاً على مدى السنوات السابقة (حيث اعتمدت الأرشفة في السنوات السابقة على النظام الورقي) وإلى الزيادة في عدد الصحف المجانية التي تلقاها السوق خلال العام السابق. ويعمل السوق دوماً على إعادة تدوير هذه الأوراق لصالح البيئة ويستمر في سعيه تجاه التنمية المستدامة المنشودة.

الورق المعاد تدويره (بالكيلوغرام)

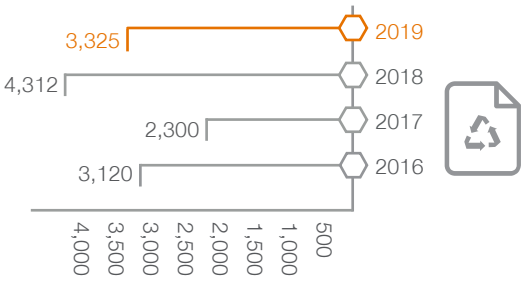

كمية النفط الموفَّرة (بالغالون)

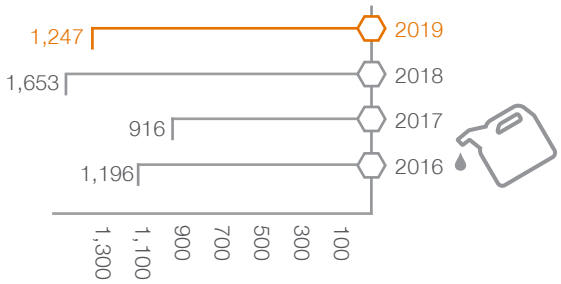

عدد الأشجار الموفَّرة

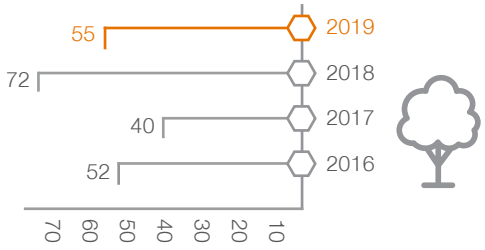

تعويض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

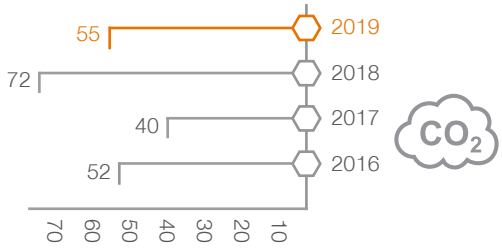

كمية المياه الموفَّرة (بالغالون)

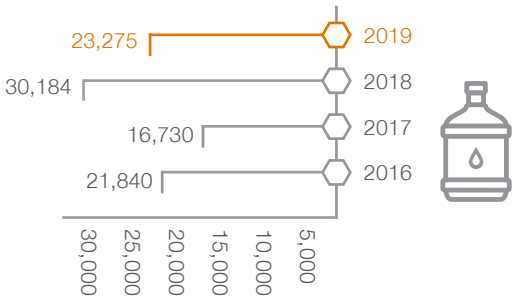

6. مساهمتنا الاجتماعية

تماشياً مع سياسة المسؤولية الاجتماعية التي ينتهجها سوق دبي المالي، وفي إطار استراتيجيته لتحقيق أعلى معايير الاستدامة، فقد واصل السوق تنظيم فعاليات وأنشطة موجهة للمجتمع، انطلاقاً من إدراكه لأهمية إضافة قيمة متميزة للمجتمع وما لها من أثر إيجابي يعود على السوق.

وفيما يلي بعض أبرز الفعاليات التي نظمها سوق دبي المالي خلال العام 2019:

تفعيل المشاركة والتواصل مع كافة المتعاملين باعتبارهم أولوية دائمة

في إطار الحوار العالمي المتعلق بتطبيق حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، استضاف سوق دبي المالي خلال العام 2019، وبالتعاون مع شركة "Sustainability Excellence" ومعهد حوكمة، ورشة عمل خاصة بالمستثمرين لتوضيح التفاصيل المتعلقة بدليل سوق دبي المالي حول إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتسليط الضوء على أهمية إعداد تقارير الاستدامة.

وعلاوة على تنظيم عدد من جلسات التوعية بهدف إطلاع شركات الوساطة والشركات المصدرة حول الخدمات أو التقنيات الجديدة، واصل سوق دبي المالي جهوده الرامية لإطلاع مجموعة واسعة من المستثمرين حول مزايا إدراج الشركات في السوق من خلال تنظيم جلسة نقاش خاصة بتوعية الشركات الخاصة والعائلية في الشارقة بما يوفره سوق دبي المالي من منصات إدراج متنوعة تشمل "الإدراج الرئيسي" و"السوق الثانية"، علاوة على منصته المرتقبة والأولى من نوعها لإدراج شركات المناطق الحرة. وركزت المناقشة التي تمت بالتعاون مع هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير "شروق" على السبل التي تتيح للشركات الخاصة اغتنام الفرص التي يوفرها الإدراج في سوق دبي المالي.

ويحرص سوق دبي المالي على الاستماع إلى كافة الجهات المعنية في خضم ممارسته لأعماله وبهدف تفعيل مشاركتهم على المستويين الداخلي والخارجي، حيث قام بإجراء عدد من استطلاعات الرأي لقياس رضا العملاء وسعادتهم، بالإضافة إلى استطلاعات رضا الموظفين.

لمزيد من المعلومات حول هذه الاستطلاعات، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23 من تقرير الاستدامة لسوق دبي المالي ش.م.ع 2018.

مستوى رضا العملاء

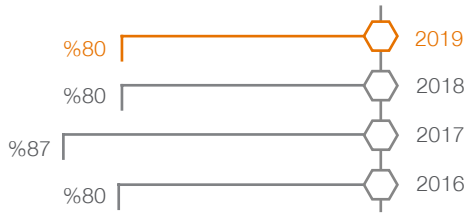

وانسجاماً مع أهداف مؤشر دبي للسعادة، يحرص يسوق دبي المالي على الارتقاء بمستويات السعادة لدى كافة متعاملي السوق، حيث تم تنفيذ استطلاعات لقياس مستوى سعادة المتعاملين عبر مكتب شؤون خدمة العملاء والتي تمكّن العملاء من تقييم مستوى الخدمة المقدمة.

مؤشر السعادة

دعم الطلاب

بهدف تطوير مهارات الطلاب وتطبيق نظريات أسواق رأس المال بشكل عملي، يواصل سوق دبي العالمي تشغيل لعبة الأسهم التي تحاكي سوق الأسهم عبر الإنترنت، واستضافة عدد من دورات التدريب المهني للطلاب والتي شارك فيها أكثر من 25 طالباً. وبهدف دعم الطلاب الذين يواجهون ضائقة مالية، قام سوق دبي المالي بدفع الرسوم الجامعية لعدد من الطلاب في جامعة دبي.

تمكين المرأة

في إطار جهوده لتمكين المرأة في قطاع أسواق المال وخاصة من خلال رفع مستوى مشاركتها في مجالس إدارة الشركات المدرجة، أطلق السوق منصة "eBoard" الإلكترونية للترشيح لمجالس الإدارات، وذلك بهدف تشجيع

تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المدرجة في سوق دبي المالي كجزء من استراتيجية السوق للاستدامة 2025 وبما يدعم هدف دولة الإمارات العربية لتحقيق تمثيل نسائي يعادل 20% من مجالس إدارة الشركات.

وقد تم إطلاق هذه المنصة أثناء احتفالية قرع الجرس بمناسبة يوم المرأة العالمي 2019، وذلك في إطار الدور النشط الذي يقوم به السوق لترسيخ مبدأ التوازن بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاع أسواق المال. حيث انضم سوق دبي المالي إلى 70 بورصة عالمية تشارك في سلسلة احتفاليات بالتعاون مع كل من مبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة (SSE)، اتحاد البورصات العالمية، مؤسسة التمويل الدولية، مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمرأة واتحاد المرأة في قطاع صناديق المؤشرات المتداولة.

المشاركة في عدد من الفعاليات الوطنية والدولية

شارك سوق دبي المالي في عدد من الاحتفالات الوطنية والدولية كونه عضواً فاعلاً في المجتمع. ومن هذه الفعاليات يوم العلم واليوم الوطني ويوم الشهيد.

كما شارك سوق دبي المالي في مبادرة "يوم بلا مراكز خدمة"، وجاءت مشاركته ضمن استراتيجية البورصة الذكية ودعماً لرؤية حكومة دبي. تهدف هذه المبادرة التي أطلقتها دائرة المالية في حكومة دبي إلى تشجيع التحول إلى القنوات الذكية للحصول على الخدمات وإجراء المعاملات. وشارك سوق دبي المالي أيضاً في أسبوع جيتكس لتكنولوجيا المعلومات، وذلك في المنطقة الاقتصادية ضمن جناح حكومة دبي الذكية. واستعرض السوق خلال مشاركته مجموعة متنوعة ومتكاملة من التطبيقات الذكية التي ساهمت في تعزيز مكانة السوق إقليمياً من حيث المبادرات والابتكارات.

تماشياً مع رؤية القيادة والاستراتيجية الوطنية للابتكار التي تهدف إلى نقل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى واحدة من أكثر الدول ابتكاراً على مستوى العالم، شارك سوق دبي المالي بشكل نشط في "شهر الإمارات للابتكار 2019" من خلال تنظيم عدد من الفعاليات لتعزيز ثقافة الابتكار. يتخذ السوق من مفهوم الابتكار ثقافة مؤسسيّة يطبقها بين موظفيه ومختلف مشاركيه بما في ذلك الشركات المدرجة وشركات الوساطة.

تسريع استدامة أسواق رأس المال

يلتزم سوق دبي المالي بتسريع استدامة أسواق رأس المال على المستويين الإقليمي والعالمي، إلى جانب تنفيذ استراتيجية الاستدامة 2025 من خلال تفعيل أربع ركائز رئيسية هي: التقارير والإفصاحات المستدامة، التوعية بشأن الاستثمار المستدام، إدراج الأدوات المالية الخضراء، والتوازن بين الجنسين وتمكين الكوادر البشرية.

1. إطلاق استراتيجية سوق دبي المالي للاستدامة 2025

في إطار الدور الرائد الذي يلعبه على مستوى أسواق البورصة الإقليمية وباعتباره سوقاً مالية إقليمية بمقاييس عالمية، أطلق سوق دبي المالي الخطة الاستراتيجية للاستدامة 2025 والتي تهدف إلى دعم جهوده المستمرة لتطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات المدرجة في السوق وغيرها من المتعاملين.

وبهدف متابعة تنفيذ استراتيجية الاستدامة، شكل سوق دبي المالي لجنة الاستدامة التي تركز على تعزيز الوعي لدى المستثمرين المحليين والإقليميين وغيرهم من المتعاملين بغية ترسيخ حضور دبي كمركز إقليمي رائد في مجال الاستثمار، والمساهمة بشكل فاعل في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لدبي ولدولة الإمارات المتحدة، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة العالمية. حيث ستلعب اللجنة دوراً محورياً في تضمين سياسات وممارسات الاستدامة في جميع عمليات السوق للمساهمة في استمرارية العمل على المدى الطويل، بما في ذلك تحديد المخاطر وتنفيذ مبادرات التنمية الاجتماعية والبيئية.

كما ستقوم اللجنة بإطلاق سلسلة من المبادرات الرامية إلى زيادة الوعي حول الأهمية المتزايدة للاستثمار المتوافق مع مبادئ حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتشجيع الشركات المدرجة على الالتزام بالتطبيق السليم لممارسات الحوكمة وإعداد تقاريرها وفقاً لذلك، بما يدعم قدرتها على جذب الاستثمارات والتمويلات ودخول أسواق جديدة.

2. إطلاق دليل سوق دبي المالي حول إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية

نظراً للدور المحوري الذي تلعبه الأسواق المالية في تحفيز التنمية الاقتصادية وحشد الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، أعلن سوق دبي المالي عن التزامه رسمياً بدعم الاستدامة في أسواق رأس المال، والسعي لجذب المستثمرين العالميين، فضلاً عن تشجيع اعتماد مبادئ الاستثمار المسؤول. وباعتباره عضواً فاعلاً في المجموعات الاستشارية الخاصة بمبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة (SSE)، يعمل سوق دبي المالي منذ العام 2016 على نشر أفضل ممارسات الاستدامة والاستثمار المسؤول لدى مختلف المتعاملين في السوق. ويشكل إصدار دليل سوق دبي المالي حول إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية أحدث المبادرات الرامية لدعم الشركات المدرجة أثناء إعدادها لتقارير الاستدامة.

ويضم الدليل 32 مقياساً ومؤشراً والتي تقوم المؤسسات الاستثمارية عادةً بأخذها بعين الاعتبار في قراراتها الاستثمارية، ويشمل ذلك 10 مقاييس لكل من محوري الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية و12 مقياساً لمحور المسؤولية البيئية. توضح هذه المعايير في مجموعها السبل المتاحة لتحسين عمليات إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتعزيز الشفافية وعمليات الإفصاح في الأسواق المالية. وبهدف تسليط الضوء على هذا الدليل، استضاف سوق دبي المالي ورشة عمل شاملة ضمت ممثلين عن الشركات المدرجة.

يمكن تحميل دليل سوق دبي المالي حول إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية عبر الرابط: www.dfm.ae.

هذا، وسيواصل سوق دبي المالي تطوير إعداد تقارير الاستدامة، إلى جانب التزامه بتسريع الشركات المدرجة لإعداد تقارير الاستدامة.

3. التوعية بشأن الاستثمار المستدام

ضمن جهودنا لزيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة العالمية، وأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، واستراتيجية سوق دبي المالي للاستدامة 2025 وسياستها، نظم سوق دبي المالي دورتين تدريبيتين لـ 18 موظفاً عبر قطاعات السوق المختلفة، والذي حقق نسبة رضا وصلت إلى 88% (يونيو 2019). بالإضافة إلى ذلك، فقد تم عقد ورشتي عمل للتوعية بالاستدامة لجميع موظفي السوق في يوليو 2019.

واصل السوق تنفيذ دوره النشط خلال العام 2019، بالمشاركة في العديد من ندوات ومؤتمرات الاستدامة التي تسلط الضوء على الأهمية المتزايدة لتطوير أسواق رأس المال المستدامة، ونمو التمويل المستدام، وتشجيع رفع تقارير الاستدامة، بما في ذلك المشاركة في أسبوع الاستدامة 2019 لهيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا) بالتعاون مع معهد جامعة كامبريدج لريادة الاستدامة (CISL)، والمشاركة في القمة العالمية للاقتصاد الأخضر، وورشة عمل في هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA).

دور فعّال في مبادرات قطاع أسواق رأس المال العالمية

نسعى لنقوم بدور فعّال في قطاع أسواق رأس المال العالمية من خلال إبرام الشراكات، والحصول على العضوية في أهم المؤسسات والمبادرات، وتعزيز مستويات الوعي. كما ندعم أفضل الممارسات الرائدة عالمياً في مجال حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ونعمل على تعزيزها على المستويين الإقليمي والمحلي. ويحظى سوق دبي المالي بحضور قوي يؤهله لإحداث فارق إيجابي ملموس في مبادرات قطاع أسواق رأس المال، حيث يشكل صلة الوصل بين مجتمع متنوع من المتعاملين في السوق والشركات في دولة الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب المستثمرين العالميين وذلك على مدى دورة الاستثمار.

وخلال العام 2019، وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة في الإمارات 2030 وخطة دبي الاستراتيجية 2021؛ قام سوق دبي المالي بالتعاون مع مركز دبي المالي العالمي بإطلاق "مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي". وتبرهن هذه المبادرة على التزامنا الراسخ بالتعاون مع الأطراف المؤثرة لتعزيز مكانة دبي على أنها المركز المالي الرائد وعاصمة الاقتصاد الإسلامي على المستوى العالمي. أفضى تضافر الجهود بين البنوك الرائدة والمؤسسات المالية إلى جانب الشركات العامة والخاصة في دبي، بهدف غرس أفضل مبادىء ممارسات الاستدامة في كافة أوجه العمل بقطاع الخدمات المالية، إلى انضمام عشرة أعضاء مؤسسين إلى هذه المجموعة وقت إطلاقها وهم: ناسداك دبي، ومعهد حوكمة الشركات "حوكمة"، وديوا، ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وأرامكس، ومواني دبي العالمية، واتش اس بي سي، والإمارات دبي الوطني، ودبي الإسلامي، وسوسيتيه جينرال. ومنذ ذلك الحين، ارتفع عدد الأعضاء المشاركين إلى ستة عشر عضواً لترحب بانضمام شركة إينوك وماجد الفطيم وزيوريخ للتأمين وستاندرد تشارترد.

ساهم سوق دبي المالي أيضاً في إعداد تقرير مبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة (SSE) والاتحاد العالمي للبورصات (WFE) حول "كيف يمكن لأسواق رأس المال تضمين الاستدامة في عملياتها". ويشمل التقرير أمثلة على جهود التنمية المستدامة المطبقة لدى سوق دبي المالي. تم إطلاق التقرير في احتفالات الذكرى السنوية العاشرة لمبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة (SSE)، في نيويورك في 26 سبتمبر 2019، إلى جانب اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وقمة الأمم المتحدة للعمل من أجل المناخ 2019.

ولمزيد من المعلومات حول خططنا الرامية لتفعيل دورنا على المستوى العالمي في مجال الاستدامة، يرجى الرجوع إلى الصفحات (56-58) من تقرير الاستدامة لسوق دبي المالي ش.م.ع 2018.

نظرة مستقبلية

حرصنا من خلال استعراض هذا الجزء من التقرير السنوي على تسليط الضوء على جهود السوق الرامية لتفعيل تواصله ومشاركته مع مختلف فئات المتعاملين بهدف تطوير سوق مالي مستدام. وسنواصل مستقبلاً سعينا لتفعيل علاقات السوق مع كافة المتعاملين لإيجاد قيمة مضافة طويلة الأجل بوصفه شركة مساهمة عامة.

كما تسعى استراتيجية الاستدامة التي ينتهجها السوق، بوصفه جهة مؤثرة، إلى بناء بيئة متطورة في إعداد تقارير الاستدامة، ما يشجع الشركات المدرجة على خوض رحلتها في إعداد تقارير الاستدامة. ومن هنا، سيواصل سوق دبي المالي سعيه لتحقيق القيمة المرتقبة من تقارير الاستدامة بهدف دعم التوجه المتزايد نحو معايير الاستثمارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعزيز الوعي بأفضل ممارساتها، بالإضافة إلى تطوير منظومة متميزة في مجال حوكمة الشركات.

إننا على يقين بأن سوق دبي المالي سيمضي قدماً في مسيرته ليصبح سوق رأس المال المستدام الرائد في المنطقة بحلول العام 2025.

04. الحوكمة

تقرير الحوكمة

تؤكد التعليمات والقواعد التنظيمية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع (الهيئة) في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للمعايير العالمية، على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة، وعلى أهمية العمل بشكل شفّاف ومسؤول.

يضطّلع مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي بمهامه التي تستهدف التوفيق بين مصالح المستثمرين ومصالح كافة الفئات ذات العلاقة. كما أن من أبرز مهامه رفع مستوى الأداء التشغيلي والربحيّة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والقيام بالتوجيه الاستراتيجي، فضلاً عن مراقبة وضبط الأداء، وتحديد وإدارة المخاطر في سبيل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

ويتفرّد سوق دبي المالي، كجزء من المنظومة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بمكانته التي تستطيع من خلالها التأثير في رفع مستوى تطبيق الحوكمة لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في السوق بما يتلاءم مع الأنظمة الخاصة بحوكمة الشركات، حيث استمر السوق وبالتعاون مع معهد حوكمة بتقديم برنامج اعتماد أمناء سر مجالس إدارة الشركات المدرجة فيه منذ العام 2017. يهدف البرنامج إلى رفع كفاءة وتوحيد عمل أمناء سر ومقرري مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دبي المالي وتمكينهم من القيام بأعمالهم بأفضل طريقة ممكنة. ويعد هذا البرنامج إلزامياً لجميع الشركات المدرجة في سوق دبي المالي، حيث وصل إجمالي عدد المشاركين في البرنامج منذ إطلاقه خلال العام الماضي إلى أكثر من 100 مشاركاً، كما بلغ عدد من اجتاز امتحانات الاعتماد وحصلوا على الشهادة 75 أمين سر معتمد من معهد حوكمة. وفي ذات السياق، قام السوق بالمشاركة في العديد من الدورات والندوات المتعلقة بحوكمة الشركات والتي تم تنظيمها من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع أو المنظمات الأخرى، بهدف تعزيز مفهوم الحوكمة والاطلاع على أفضل الممارسات المتبعة، كما قامت السوق بالمشاركة في صياغة القرارات الحديثة التي تعمل هيئة الأوراق المالية والسلع على إصدارها بشأن حوكمة الشركات.

فيما يلي تطبيقات مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي لأهم بنود الحوكمة تماشياً مع متطلبات قانون الحوكمة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر.م.) للعام 2016 وتعديلاته:

1. الاجراءات التي تم اتخاذها لاستكمال نظام حوكمة الشركات خلال العام 2019

تواصل إدارة شركة سوق دبي المالي تطبيق قواعد الحوكمة على نحو فعال وبطريقة شفافة انطلاقاً من مسؤولية مجلس الإدارة نحو مساهمي الشركة، وبما يحمي ويعزز قيمة حقوق المساهمين من خلال ما يلي:

- التزام مجلس الإدارة بعقد خمسة اجتماعات خلال العام 2019.
- التزام أعضاء المجلس بالإفصاح السنوي عن استقلاليتهم خلال العام 2019 والإفصاح عن أي تغيير يؤثر على استقلاليتهم بما في ذلك انضمامهم

لعضوية مجالس إدارات أخرى. حيث قام الأعضاء بالتوقيع على تعهد بكافة المناصب التي يشغلونها كما في نهاية العام 2019، فضلاً عن بيان الإفصاح والاستقلالية الموقع منهم في أول اجتماع لمجلس الإدارة بعد الجمعية العمومية خلال العام 2017.

- عَقد ثماني اجتماعات للجنة التدقيق واجتماعين للجنة الترشيحات والمكافآت، والقيام بتنفيذ المهام المنوطة بتلك اللجان ورفع تقرير لمجلس الإدارة بالنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها اللجان ومتابعة التنفيذ.
- التزام إدارة الشركة بالإفصاح عن البيانات المالية ربع السنوية والسنوية خلال المدة القانونية المسموح بها.
- إقرار سياسة تنظيم تعارض المصالح لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين في شركة سوق دبي المالي، ومراجعتها بشكل دوري، مع مراعاة الشركة في جميع تعاملاتها بأن تكون قائمة على أسس نظامية عادلة سواء في تعاملاتها مع جميع الأطراف من موردين وعملاء أو شركاتها أو مساهميها أو موظفيها.
- إقرار السياسة والإجراءات المنظمة لعمليات التصرف في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين الدائمين والمؤقتين في شركة سوق دبي المالي، ومراجعتها بشكل دوري، تفادياً لاستغلال أي معلومات تم الاطّلاع عليها بحكم العمل في السوق لتحقيق منفعة مادية للنفس أو للغير سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

2. ملكية وتعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأبنائهم في الأوراق المالية لشركة سوق دبي المالي خلال العام 2019

الأسم	المنصب/ صلة القرابة	الأسهم المملوكة كما في 31 ديسمبر 2019	إجمالي عملية البيع	إجمالي عملية الشراء
عيسى عبدالفتاح كاظم	رئيس مجلس الإدارة	5,015,000	-	-
	الزوجة	29,281	-	-
راشد حمد الشامسي	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	-	-
عادل عبد الله الفهيم	عضو مجلس إدارة	-	-	-
علي راشد المزروعي	عضو مجلس إدارة	-	-	-
محمد حميد المري	عضو مجلس إدارة	10,000	-	10,000
مصبح محمد القيزي	عضو مجلس إدارة	-	-	-
موزة سعيد المري	عضو مجلس إدارة	-	-	-

3. تشكيل مجلس الإدارة

أ. تشكيل مجلس الإدارة الحالي:

الاسم	عيسى عبدالفتاح كاظم	راشد حمد الشامسي
الفئة (تنفيذي وغير تنفيذي ومستقل)	رئيس مجلس الإدارة (تنفيذي)	نائب رئيس مجلس الإدارة (مستقل وغير تنفيذي)
المدة التي قضاها كعضو مجلس إدارة	• ثلاثة عشر عاماً	• ثلاثة عشر عاماً
العضوية والمنصب في أية شركات مساهمة أخرى	• عضو مجلس إدارة شركة اتصالات	• لا يوجد
الخبرات والمؤهلات	• بدأ سعادة عيسى كاظم حياته العملية عام 1988 كمحلل أول في إدارة البحوث والإحصاء في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ثم انتقل إلى دائرة التنمية الاقتصادية في دبي في العام 1993 كمدير لإدارة التخطيط والتطوير. وشغل سعادته منصب مدير عام سوق دبي المالي منذ العام 1999 وحتى العام 2006. • يحمل سعادة عيسى كاظم درجة الدكتوراه الفخرية من كلية كـو الأمريكية، ودرجة ماجستير في الاقتصاد من جامعة أيوا الأمريكية، إضافة إلى ماجستير في إدارة الجودة الشاملة من جامعة ولنجونج، وبكالوريوس في الرياضيات والاقتصاد وعلوم الكمبيوتر من كلية كـو الأمريكية.	• الشـريك المؤسّس لشـركة "ميكون" للاستشارات الهندسية والمعمارية، ومالك شـركة الشامسـي لإدارة العقارات في دبي. • حاصل على شـهادة البكالوريوس في الهندسـة المدنية من جامعة جنـوب كاليفورنيـا، الولايـات المتحدة في العام 1982. • عضو سـابق في مجلس إدارة مؤسسـة الإمارات العامة للمواصلات. • عضو سـابق في مجلس إدارة شـركة الخليج للملاحة (ش.م.ع). • مديـر عام مؤسسـة الإمـارات العامة للبترول (إمارات) من العام 2002 وحتى العام 2008 وقـد ترأس خـلال تلك الفترة مجالس إدارات العديد من المشـروعات المشـتركة والشـركات التابعة لمؤسسة (إمارات). • عضـو سـابق في مجلـس إدارة غرفـة تجارة وصناعة دبي من العام 1991 وحتى العام 1997. • عضـو سـابق بمجلـس إدارة بورصة دبي للطاقة. • رئيس تنفيذي سـابق لشـركة سـما دبي العقارية، إحدى الشـركات التابعة لدبي القابضة.
المنصب في أية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة أخرى	• نائب رئيس اللجنة العليا للتشريعات في دبي. • عضو اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي. • محافظ مركز دبي المالي العالمي. • رئيس مجلس إدارة بورصة دبي المحدودة. • عضو المجلس الأعلى لإدارة مركز دبي المالي العالمي. • رئيس مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي. • رئيس مجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي للاستثمار. • عضو مجلس إدارة بورصة ناسداك دبي. • عضو مجلس إدارة ناسداك إنك. • عضو مجلس المناطق الحرة في إمارة دبي. • عضو مجلس الإدارة والأمين العام لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي. • عضو مجلس إدارة لدى معهد روتشستر للتكنولوجيا. • عضو مجلس الأمناء في جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية. • عضو مجلس الأمناء في جامعة الإمارات العربية المتحدة.	• الشـريك المؤسّس لشـركة "ميكون" للاستشارات الهندسية والمعمارية، ومالك شـركة الشامسـي لإدارة العقارات في دبي. • عضو مجلس إدارة ناسـداك دبي. • عمـل فـي مجال تسـويق وتوزيـع منتجات الطاقة على مدى 22 عاماً.

الاسم	**محمد حمد المري**	**مصبح محمد القيزي**
الفئة (تنفيذي وغير تنفيذي ومستقل)	عضو مجلس إدارة (مستقل وغير تنفيذي)	عضو مجلس إدارة (مستقل وغير تنفيذي)
المدة التي قضاها كعضو مجلس إدارة	• تسعة أعوام وثمانية أشهر	• ستة أعوام
العضوية والمنصب في أية شركات مساهمة أخرى	• لا يوجد	• لا يوجد
الخبرات والمؤهلات	• خبير مالي وإداري ذو خبرة تزيد عن حوالي 25 عاماً في القطاعين الحكومي والخاص. وهو خريج برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة، فئة القادة الحكوميين. • بدأ حياته المهنية موظفاً في دائرة الأراضي والأملاك في العام 1986. • يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في دبي للعام 2004 ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات في العين للعام 1990. • محاسب قانوني مرخص منذ العام 1990. • مدير الإدارة المالية في هيئة الطرق والمواصلات (2006-2009). • مساعد المدير العام لمؤسسة دبي للمواصلات (2005-2006). • عضو مجلس الإدارة لمجلس الإعمار – حكومة دبي (2005-2008). • مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية في دائرة الأراضي والأملاك حتى العام 2005. • عضو جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بالإمارات منذ العام 1997. • عضو ندوة الثقافة والعلوم في دبي منذ التأسيس. • حاصل على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي لإنجاز شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في دبي. • حاصل على شهادة القيادة المؤسسية من مركز القيادة والتعلم المؤسسي بفلوريدا – الولايات المتحدة الأمريكية. • ممارس برمجة لغوية عصبية مرخص من قبل ريتشارد باندلر من خلال معهد مكلندون ومشاركوه. • حاصل على دبلوم ممارس في الإيحاء الذاتي من مدرسة براودفوت للإيحاء الذاتي.	• خبرة عملية تناهز الـ 20 عاماً، قضى أغلبها في قطاع التكنولوجيا، متنقلاً بين العمل والإشراف والإدارة المباشرة للعديد من الأفراد وفرق العمل متنوعة المهام. • التحق السيّد مصبح القيزي ببنك دبي الإسلامي في العام 1999 رئيساً لوحدة أعمال البطاقات، والتي تمكن من تطويرها خلال سنتين من العمل. • رئيس قسم نظم المعلومات ببنك دبي الإسلامي ما بين العام 2001 والعام 2008، حيث تمكن خلال هذه الفترة من بناء ودعم البنية التحتية للنظم المعلوماتية الأمر الذي زوّده بخبرة عملية مرموقة في مجال إدارة المشاريع في نطاقات مصرفية متعددة. • حاصل على البكالوريوس في نظم معلومات الكومبيوتر من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1991.
المنصب في أية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة أخرى	• مساعد المدير التنفيذي للشؤون المالية والدعم المؤسسي في مؤسسة محمد بن راشد للإسكان منذ أغسطس من العام 2009. • شريك في شركة فارس وشركاه لتدقيق الحسابات والاستشارات الإدارية. • عضو سابق في مجلس إدارة تكافل الإمارات (ش.م.ع).	• رئيس إدارة الخدمات المصرفية الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات لبنك دبي الإسلامي بالإضافة إلى مناصب قيادية أخرى، كعضو لجنة الأتمتة في بنك دبي الإسلامي، والتي تلعب دوراً في مواءمة الاستراتيجية الشاملة للبنك مع أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات. • عمل منذ العام 2008 في وحدة العمليات المصرفية الإلكترونية لتطوير قنوات الاتصال. وتقديراً للتطوير الهائل الذي أحدثه في هذا المجال، حصلت مشاريعه على عدة جوائز في مجالات تطوير نظم الصيرفة الإلكترونية.

	موزة سعيد المري	علي راشد المزروعي
الاسم		
الفئة (تنفيذي وغير تنفيذي ومستقل)	عضو مجلس إدارة (مستقل وغير تنفيذي)	عضو مجلس إدارة (مستقل وغير تنفيذي)
المدة التي قضاها كعضو مجلس إدارة	• عامان وتسعة أشهر	• تسعة أعوام وثمانية أشهر
العضوية والمنصب في أية شركات مساهمة أخرى	• لا يوجد	• عضو مجلس إدارة شركة الصكوك الوطنية. • عضو مجلس إدارة شركة الإمارات للاستثمار والتنمية (ش.م.خ). • عضو مجلس إدارة تعليم القابضة (ش.م.خ).
الخبرات والمؤهلات	• خلال مسيرتها المهنية الممتدة إلى 20 عاماً، اكتسبت خلالها خبرات متنوعة بفضل العمل في مؤسسات حكومية، وشبه حكومية وخاصة، ولجان متنوعة المهام في مختلف القطاعات، ما منحها أسلوباً يتسم بالمرونة وسرعة التكيف مع المتطلبات المتعددة لمختلف القطاعات. • استهلت مسيرتها المهنية في 1999 بالعمل في شركة "نستله الشرق الأوسط"، حيث تولت الإشراف على الاتصال الداخلي لسوق الشرق الأوسط وبلاد الشام. • بعدها انتقلت إلى مجال المصارف والبنوك حيث انضمت إلى بنك الإمارات دبي الوطني في 2009 وشغلت منصب مدير أول تسويق الأعمال والاتصال. • وفي يناير 2014 اتجهت الى القطاع الحكومي بالانضمام إلى هيئة الطرق والمواصلات بدبي كمدير لإدارة التسويق والاتصال المؤسسي، ومن ثم مدير إدارة تنفيذي لمكتب المدير العام ورئيس مجلس المديرين في الهيئة. • وتترأس موزة في منصبها الحالي عدداً من اللجان الحيوية التي تساهم في عناصر التنمية الشاملة في الدولة، منها: الفريق المعني بدراسة متابعة مشروع استشراف مستقبل التنقل، المعني بمتابعة الاستراتيجيات والمبادرات الخاصة بالتحول الذكي في قطاع النقل وتعزيز ريادة الهيئة والإمارة في صناعة مستقبل النقل. • حصلت موزة على شهادة الماجستير في مجال إدارة الأعمال في الأعمال العامة من الجامعة الأمريكية في دبي.	• مدير تنفيذي لمجموعة شركات البحري والمزروعي، التي تأسّست عام 1968 في دبي كمجموعة استثمارات عامة فصارت إحدى أوائل الروافد الفعّالة للنهضة في دولة الإمارات العربية المتحدة. يضطلّع السيّد علي المزروعي بالمهام المالية والإدارية المتعلقة بالأنشطة التجارية والعقارية والصناعية والسياحية للمجموعة. • كما تولّى العديد من المهام الوظيفية إبان فترة عمله لدى مجموعة سيتي بنك في دبي منذ العام 2000 ولغاية العام 2007؛ منها مدير قسم الحسابات التجارية، ورئيس قسم أعمال التخطيط والتحليل لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وتركيا، وكذلك شغل منصب نائب رئيس قسم الإدارة المالية. • حاصل على بكالوريوس "إدارة أعمال" من الجامعة الأمريكية في دبي وماجستير "إدارة الأعمال" من جامعة (ساوثرن نيو هامبشاير) بالولايات المتحدة الأمريكية.
المنصب في أية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة أخرى	• مدير إدارة تنفيذي لمكتب المدير العام ورئيس مجلس المديرين في هيئة الطرق والمواصلات. • عضواً لمجلس إدارة مجلس دبي الرياضي. • أميناً عاماً لجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للإبداع الرياضي. • رئيساً للجنة رياضة المرأة. • تترأس أيضاً اللجنة النسائية في هيئة الطرق والمواصلات، والتي تساهم في تمكين وتطوير وتنمية العنصر النسائي في الهيئة. حيث عملت على طرح العديد من المبادرات النوعية، وتنظيم مختلف الفعاليات الثقافية والرياضية.	• مدير تنفيذي لمجموعة شركات البحري والمزروعي.

الاسم	**عادل عبد الله الفهيم**
الفئة (تنفيذي وغير تنفيذي ومستقل)	عضو مجلس إدارة (مستقل وغير تنفيذي)
المدة التي قضاها كعضو مجلس إدارة	• تسعة أعوام وثمانية أشهر
العضوية والمنصب في أية شركات مساهمة أخرى	• لا يوجد
الخبرات والمؤهلات	• شغل الفهيم العديد من المناصب الإدارية في حكومة دبي، ويتمتع بخبرة عملية طويلة في المجال الاقتصادي والمالي والإداري والتدقيق/الرقابة ونظم المعلومات والقانون. • المدير العام لجمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين (2000-2002). • عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المؤتمرات في جمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين القانونيين (2002-2004). • رئيس معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) – فرع الإمارات العربية المتحدة (2006-2007). • حاز على جائزة المفكر المالي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (للعام 2012). • كما حصد جائزة الشخصية صاحبة الإنجاز مدى الحياة في القطاع الاقتصادي للتدقيق والرقابة (للعام 2013). • وللسيّد الفهيم مقالات ودراسات تناقش أهم الأحداث الاقتصادية الحيوية والمؤثرة على تطورات الاقتصاد العالمي. • حاصل على البكالوريوس في التجارة، محاسب قانوني معتمد، مستشار مالي معتمد، مدرب معتمد للغة أوامر التدقيق، ومكافح اختلاسات معتمد. • عضو مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (CPA). • مكافح اختلاسات معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية (CFE). • مستشار مالي معتمد من كندا (CFC). • مدرب معتمد للغة أوامر التدقيق من بلجيكا (ACL). • عضو مؤسس لجمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين القانونين. • عضو معترف به ضمن فئة معاوني القضاة في جدول الخبراء في محاكم دبي لإبداء الرأي الفني. • عضو جمعية تدقيق نظم المعلومات والرقابة (الولايات المتحدة). • عضو معهد المدققين الداخليين (الولايات المتحدة). • عضو الجمعية الأمريكية للجودة (الولايات المتحدة). • عضو جمعية المحترفين الماليين لشؤون الضيافة والتكنولوجيا للقطاع الفندقي مجمع المستشارين الماليين (كندا). • عضو مجمع المستشارين الماليين (كندا).
المنصب في أية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة أخرى	• الرئيس التنفيذي للشؤون المالية بمطار دبي.

ب. نسبة تمثيل العنصر النسائي في مجلس الإدارة للعام 2019

وفيما يتعلق بالتمثيل النسائي، يضم مجلس الإدارة الحالي للشركة سيدة واحدة من بين سبعة أعضاء وهي السيدة موزة سعيد المري، وذلك في إطار حرص مجلس إدارة الشركة على ضم كوادر نسائية متميزة بهدف تمكين المرأة وتعزيز مسيرة الدولة في هذا المجال.

ث. بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

1. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة عن العام 2018

تم صرف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2018 بمبلغ وقدره 300,000 درهم إماراتي لكل عضو من أعضاء المجلس والتي تم اعتمادها في الجمعية العمومية التي عُقدت بتاريخ 17 مارس 2019.

2. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن العام 2019 والتي سيتم عرضها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمصادقة عليها

سوف يتم اقتراح صرف مبلغ 300,000 درهم إماراتي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2019 والذي سيتم عرضه في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمصادقة عليه.

3. تفاصيل بدلات حضور جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2019

الأسم	بدلات حضور جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس		
	اسم اللجنة	قيمة البدل (درهم إماراتي)	عدد الاجتماعات
راشد حمد الشامسي	لجنة الترشيحات والمكافآت	30,000	2
عادل عبدالله الفهيم	لجنة الترشيحات والمكافآت	30,000	2
محمد حميد المري	لجنة التدقيق	120,000	8
عادل عبدالله الفهيم	لجنة التدقيق	120,000	8
علي راشد المزروعي	لجنة التدقيق	105,000	7

4. تفاصيل البدلات أو الرواتب أو الأتعاب الإضافية التي تقاضها عضو مجلس الإدارة بخلاف بدلات حضور اللجان وأسبابها

تقاضى السيد/ عيسى كاظم – رئيس مجلس الإدارة مبلغ 300,000 درهم إماراتي خلال العام 2019 وذلك نظير الأعمال الإضافية التي قام بها لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كرئيس لمجلس إدارة الشركة.

ج. عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي عُقدت خلال السنة المالية 2019 مع بيان تواريخ انعقادها، وعدد مرات الحضور الشخصي لجميع الأعضاء والأعضاء الحاضرين بالوكالة

	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	الحضور بالوكالة	أسماء الأعضاء الغائبين*
1	13 فبراير 2019	7	لا يوجد	لا يوجد
2	28 إبريل 2019	6	لا يوجد	محمد حميد المري
3	21 يوليو 2019	6	لا يوجد	موزة سعيد المري
4	06 نوفمبر 2019	7	لا يوجد	لا يوجد
5	15 ديسمبر 2019	4	لا يوجد	علي راشد المزروعي، عادل عبد الله الفهيم، موزة سعيد المري

*تغيب العضو عن الحضور بعذر مقبول

ح. عدد قرارات مجلس الإدارة التي صدرت بالتمرير خلال السنة المالية 2019 مع بيان تواريخ انعقادها

يقوم مجلس إدارة سوق دبي المالي بإتخاذ قراراته بالتمرير في حدود ضيقة وحسب ضرورة العمل، ولا يتم اللجوء إلى هذه الآلية إلا في حالات يصعب معها دعوة مجلس الإدارة للانعقاد بحيث يتم إرسال كافة الأوراق والمستندات الخاصة بالقرار المراد اتخاذه وتوصية اللجان الداخلية حسب الحالة، بحيث يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من مراجعة والاطلاع على المعلومات والبيانات اللازمة لإتخاذ القرار بالتمرير، وخلال العام 2019 تم إتخاذ 7 قرارات بالتمرير خاصة بالأمور الإدارية الروتينية للشركة بالتواريخ التالية:

- 25 مارس 2019
- 20 مايو 2019
- 19 يونيو 2019
- 01 سبتمبر 2019
- 01 أكتوبر 2019
- 24 أكتوبر 2019

خ. مهام واختصاصات مجلس الإدارة التي قام بها أحد أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية خلال العام 2019 بناءً على تفويض من المجلس

يتم تفويض الإدارة التنفيذية بالقيام بمهام واختصاصات محددة بموجب لائحة الصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة في مايو 2019. وحيث أن هذا التفويض يرتبط بالصفة الوظيفية وليس بشخوص شاغلي الإدارة التنفيذية، فإن مدة التفويض تبقى سارية المفعول إلى حين صدور قرار بإلغائها أو بتعديلها من قبل مجلس الإدارة. وفيما يلي قائمة بالمهام والصلاحيات التي تم تفويضها للإدارة التنفيذية.

صلاحية التفويض			اسم الشخص المفوض	مدة التفويض
الموافقة على الشراء المباشر	حتى 50,000 درهم إماراتي	رئيس إدارة المشتريات والعقود	أحمد علي إبراهيم	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	حتى 250,000 درهم إماراتي	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	أحمد الجزيري	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	حتى 500,000 درهم إماراتي	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	ما زاد على ذلك	يعرض على مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
اعتماد التعاقد بالممارسة	حتى 1,000,000 درهم إماراتي	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	ما زاد على ذلك	يعرض على مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
اعتماد التعاقد بالمناقصة المحدودة أو العامة	حتى 5,000,000 درهم إماراتي	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	ما زاد على ذلك	مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
توقيع العقود المعتمدة	حتى 5,000,000 درهم إماراتي	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	أحمد الجزيري	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	حتى 50,000,000 درهم إماراتي	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	ما زاد على ذلك	يعرض على مجلس الإدارة		لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
توقيع اتفاقية تفاهم/تمثيل محدود/إيداع فرعي/سرية المعلومات	-	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس ورئيس القطاع المعني	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة رئيس القطاع المعني	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
الموافقة على صرف مواد ومعدات رأسمالية من المخزن	-	رئيس إدارة المشتريات والعقود	أحمد إبراهيم	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
الموافقة على نقل الأصول خارج السوق لأغراض العمل	-	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	أحمد الجزيري	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
اعتماد نتائج الجرد السنوي	-	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة

صلاحية التفويض			اسم الشخص المفوض	مدة التفويض
قرار التخلص من المخلفات والأصول المهلكة دفترياً		الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
تشكيل وتغيير وحل اللجان التنفيذية		الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
اعتماد أدلة الإجراءات والقرارات والتعميمات الإدارية المنظمة للعمل	-	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
اعتماد التعميمات الإدارية وأوامر العمل على مستوى القطاع		رئيس القطاع أو نائبه في حالة غيابه		لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
قرار تأجير مساحات السوق وتحديد القيمة الإيجارية		الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
تحديد رسوم الخدمات والغرامات وتحديث قائمة الرسوم وفقاً لمعطيات السوق.		الرئيس التنفيذي	الرئيس التنفيذي	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
سياسة الائتمان	تمديد لأكثر من 30 يوم حتى 60 يوم	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	أحمد الجزيري	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	تمديد لأكثر من 60 يوم حتى يوم90 يوم	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
الخصم/الإعفاء من الرسوم	حسب رسم المعاملة، للمعاملة الواحدة ✔ حتى 500 ألف درهم إماراتي كحد أقصى 10% ✔ ما يزيد عن 500 ألف حتى مليون درهم إماراتي كحد أقصى 20% ✔ ما يزيد عن مليون درهم إماراتي كحد أقصى 30%	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	إعفاء كامل لرسوم تحويل من جهة حكومية لحساب آخر بناء على أمر سامي من الحاكم	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	إعفاء كامل للرسوم الرمزية للطلب المقدم من الجهات العليا والرسمية	رئيس قطاع التقاص والتسوية والايداع	مريم فكري	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
توقيع الغرامات/الجزاءات		رئيس القطاع المعني أو من ينوب عنه في غيابه	رئيس القطاع المعني أو من ينوب عنه في غيابه	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
إلغاء المخالفة	عن أول مخالفة	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية بالاشتراك مع رئيس قطاع الوحدة المعنية	أحمد الجزيري مع رئيس القطاع المعنى	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	عن المخالفة التالية	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس إدارة
إعدام الذمم المدينة / الأصول ذو قيمة دفترية	حتى 20 ألف درهم إماراتي	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	أحمد الجزيري	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	ما يزيد عن 20 ألف درهم إماراتي	مجلس الإدارة		لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
استثمارات ودائع قصيرة المدى	غير محددة المبالغ	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس بناءً على توصيات لجنة الاستثمارات الداخلية	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة

صلاحية التفويض			اسم الشخص المفوض	مدة التفويض
استثمارات ودائع طويلة المدى	حتى 50,000,000 درهم إماراتي	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس بناءً على توصيات لجنة الاستثمارات الداخلية	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
التوقيع على الشيكات والتحويلات المصرفية يشترط توقيع الفئة (أ) مع الفئة (ب) حتى 100,000 درهم إماراتي	الفئة (أ) - رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس - رئيس قطاع الخدمات المؤسسية (أحمد الجزيري) - مدير الإدارة المالية (محمد وهبة)	الفئة (ب) - نائب الرئيس التنفيذي - رئيس قطاع العمليات (حسن السركال) - نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع التقاص والتسوية (مريم فكري) - نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع تنمية الأعمال - (فهيمة البستكي) - نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الموارد البشرية والاستراتيجية (جمال الخضر)		لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
التوقيع على الشيكات والتحويلات المصرفية يشترط توقيع الفئة (أ) مع الفئة (ب) حتى 50,000,000 درهم إماراتي	الفئة (أ) - رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس - نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الخدمات المؤسسية (أحمد الجزيري)	الفئة (ب) - نائب الرئيس التنفيذي - رئيس قطاع العمليات (حسن السركال) - نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع التقاص والتسوية والإيداع (مريم فكري)		لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
التوقيع على الشيكات والتحويلات المصرفية يشترط توقيع الفئة (أ) مع الفئة (ب) ما زاد على ذلك	الفئة (أ) - رئيس مجلس الإدارة (عيسى كاظم) - نائب رئيس مجلس الإدارة (راشد الشامسي)	الفئة (ب) - الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس - نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الخدمات المؤسسية (أحمد الجزيري)		لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
التوقيع على حسابات التسوية المالية (الإقراض مقابل الدفع، البيع على الهامش، المشتقات.. إلخ) يشترط توقيع الفئة (أ) مع الفئة (ب) غير محدد المبالغ	الفئة (أ) - رئيس مجلس الإدارة (عيسى كاظم) أو الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس - نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الخدمات المؤسسية (أحمد الجزيري)	الفئة (ب) - نائب الرئيس التنفيذي - رئيس قطاع العمليات (حسن السركال) - نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع التقاص والتسوية والإيداع (مريم فكري) - نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الموارد البشرية والاستراتيجية (جمال الخضر)		لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
تجديد التسهيلات المصرفية	غير محددة المبالغ	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
الموافقة على مناقلة المخصصات المالية بين بنود الموازنة	من بند الى بند آخر	الرئيس التنفيذي أو من يفوضه المجلس	الرئيس التنفيذي أو أحد أعضاء مجلس الإدارة	لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة
	من حساب الى حساب آخر في نفس البند	رئيس قطاع الخدمات المؤسسية (احمد الجزيري)		لحين تعديلها بموجب قرار مجلس الإدارة

د. التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح) خلال العام 2019

يتبع سوق دبي المالي القواعد والأنظمة المتبعة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن تعريف الأطراف ذات العلاقة والصفقات بشكل عام، وعلى وجة التحديد قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة.

لقد تم تعريف الأطراف ذات العلاقة على أنها؛ رئيس وأعضاء مجلس إدارة سوق دبي المالي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بسوق دبي المالي، والشركات التي يساهم فيها أي من هؤلاء بما لا يقل عن 30% من رأسمالها، وكذا الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة.

كما أن الصفقات أو التعاملات هي؛ التعاملات أو العقود أو الاتفاقيات التي تبرمها سوق دبي المالي والتي لا تدخل ضمن النشاط الرئيسي لسوق دبي المالي أو التي تتضمن شروط تفضيلية لا تمنحها سوق دبي المالي عادةً للمتعاملين معها وأية صفقات اخرى تحددها الهيئة من وقت لآخر بقرارات أو تعليمات أو تعاميم تصدرها.

في ضوء التعريف أعلاه، لم يقم سوق دبي المالي بإبرام أية معاملات مع أطراف ذات علاقة خلال العام 2019.

الطرف ذو العلاقة	توضيح طبيعة العلاقة	نوع التعامل	قيمة التعامل بالآلاف درهم إماراتي
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

في ضوء تعريف الهيئة للأطراف ذات العلاقة والصفقات، يعمل سوق دبي المالي على تحري الأطراف ذات العلاقة والصفقات التي تقوم بإبرامها بشكل مستمر، وبحيث يتم الحصول على موافقة مجلس الإدارة على الصفقات التي لا تتجاوز 5% من رأس مال السوق، وفيما زاد عن هذه النسبة، فقد تم الحصول على موافقة الجمعية العمومية عن نهاية السنة 2018 – بموجب قرار خاص - على إبرام صفقات مع أطراف ذات علاقة للعام 2019 في حدود 30% من رأس مال سوق دبي المالي.

ذ. الهيكل التنظيمي لشركة سوق دبي المالي

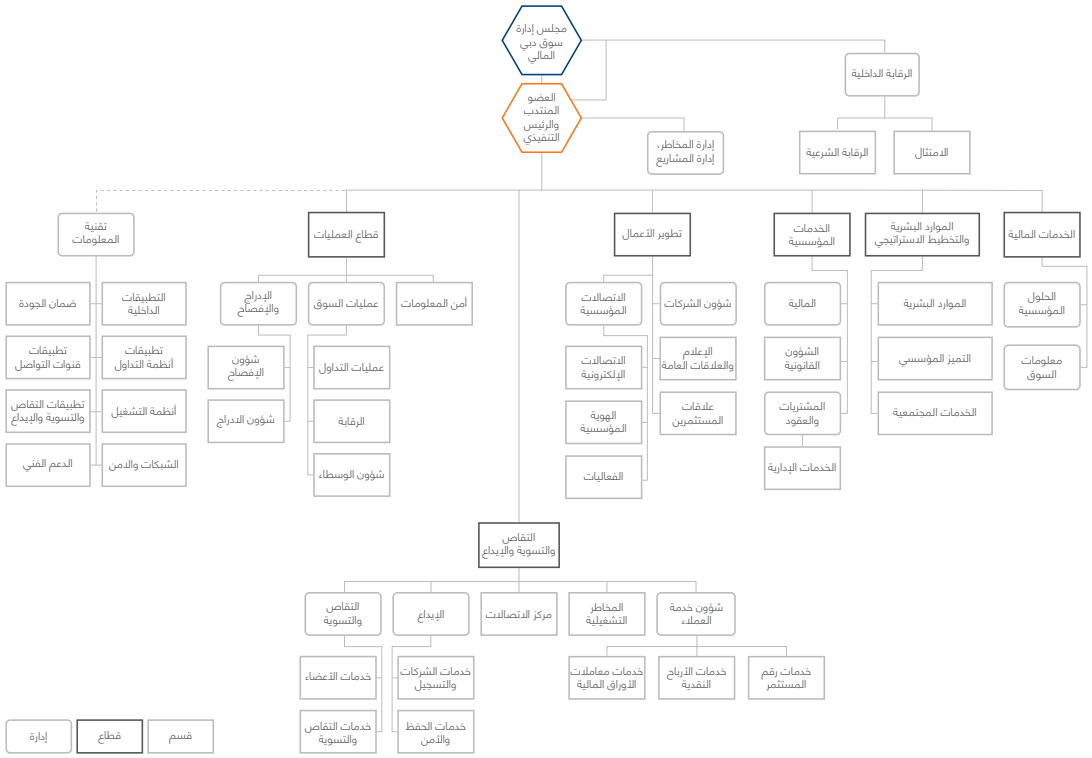

ر. بيان تفصيلي لكبار الموظفين التنفيذيين في الصف الأول والثاني حسب ما ورد في الهيكل التنظيمي للشركة ووظائفهم وتواريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم:

تضم الإدارة التنفيذية العليا للشركة ستة من كبار الموظفين التنفيذيين، ويبين الجدول التالي أسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة ووظائفهم وتواريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم:

إسم الموظف	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة خلال العام 2019	المكافآت المدفوعة للعام 2019 (درهم إماراتي)	مكافآت أخرى أو مزايا نقدية/ عينية للعام 2019 (درهم إماراتي)	المجموع الكلي (درهم إماراتي)
حسن عبد الرحمن السركال	نائب رئيس تنفيذي - رئيس تنفيذي للعمليات - رئيس قطاع العمليات	01 يونيو 1999	1,253,262	108,616	245,771	**1,607,649**
مريم محمد فكري	نائب رئيس تنفيذي - رئيس تنفيذي للعمليات - رئيس قطاع التقاص والتسوية والإيداع	01 يونيو 1999	1,253,262	108,616	197,451	**1,559,329**
أحمد محمد الجزيري	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	01 يونيو 1999	1,121,302	97,179	176,634	**1,395,115**
جمال إبراهيم الخضر	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي	01 يونيو 1999	1,121,302	97,179	301,784	**1,520,267**
فهيمة عبد الرزّاق البستكي	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع تطوير الأعمال	22 مايو 2004	1,049,841	90,986	253,915	**1,394,742**
علي عامر الهاشمي	نائب رئيس تنفيذي -رئيس قطاع الخدمات المالية	02 أغسطس 2009	1,095,648	94,956	123,008	**1,313,612**

4. مدقق الحسابات الخارجي

أ. تقديم نبذة عن مدقق حسابات الشركة للمساهمين

إن "كي بي إم جي" شبكة عالمية من شركات الخدمات المهنية التي تقدم خدمات التدقيق والضرائب والاستشارات. تعمل الشركات الأعضاء لدى "كي بي إم جي" في 147 دولة، ويتجاوز إجمالي موظفيها 219,000 موظف.

تأسست الشركة في منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من 50 عاماً ولها مكاتب في الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان وعُمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية واليمن، حيث يعمل بها أكثر من 5,000 موظف في منطقة الشرق الأوسط. تعمل الشركة في الإمارات العربية المتحدة منذ أكثر من 45 عاماً من خلال مكاتبها في أبو ظبي ودبي والشارقة، والتي تضم أكثر من 100 شريك ومدير تنفيذي وأكثر من 1300 موظف.

ب. الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق أو الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي

إسم مكتب التدقيق	"كي بي إم جي" (KPMG)
إسم المدقق الشريك	السيد إميليو بيرا
عدد السنوات التي قضاها كمدقق حسابات خارجي للشركة	سنتين
إجمالي أتعاب التدقيق للعام 2019	شركة سوق دبي المالي 180,000 درهم إماراتي بورصة دبي (الشركة الأم) 120,000 درهم إماراتي ناسداك دبي (شركة تابعة) 120,000 درهم إماراتي
أتعاب وتكاليف الخدمات الخاصة الأخرى بخلاف التدقيق للبيانات المالية لعام 2019	36,700 درهم إماراتي
تفاصيل وطبيعة الخدمات المقدمة الأخرى	بناءً على خطاب هيئة الأوراق المالية والسلع رقم ش س/خ/2019/527 الوارد بتاريخ 18 نوفمبر 2019 فقد تم تعيين كي بي إم جي لتدقيق كافة توزيعات أرباح شركة سوق دبي المالي التي لم يتم استلامها من قبل المساهمين.
بيان بالخدمات الأخرى التي قام مدقق حسابات خارجي أخر غير مدقق حسابات الشركة بتقديمها خلال العام 2019	لا يوجد

ج. التحفظات التي قام مدقق حسابات الشركة بتضمينها في القوائم المالية المرحلية و السنوية للعام 2019 .

لا يوجد أي تحفظات قام مدقق الحسابات بتضمينها في القوائم المالية للعام 2019.

5. لجنـة التدقيـق:

أ. يُقر السيد محمد حميد المري رئيس لجنة التدقيق بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عملها والتأكد من فعاليتها.

ب. أسماء أعضاء لجنة التدقيق، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها.

أسماء أعضاء لجنة التدقيق.

- محمد حميد المري - رئيساً
- علي راشد المزروعي - عضواً
- عادل عبدالله الفهيم - عضواً

وجميع الأعضاء غير تنفيذيين ومستقلين وجميعهم خبراء في المحاسبة والمالية.

بيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها:

- تطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ومراقبة استقلاليته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومراجعة رأي مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من رد الإدارة المالية والإدارات التنفيذية على الاستفسارات المطروحة من قبله، واستيفاء جميع متطلبات مدقق الحسابات الخارجي.
- مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال العام، حيث ركزت على:
  - إبراز النواحي الخاضعة لتقدير مجلس الإدارة
  - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق
  - افتراض استمرارية عمل الشركة
  - التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقرّها الهيئة
- التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة بشكل ربع سنوي لمناقشة القوائم المالية الربعية والسنوية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي الموجهة للإدارة العليا.
- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة واعتماد خطة الرقابة الداخلية المعدلة والمعدة على منهجية المخاطر المتعلقة بكل قطاع أو إدارة لشركة سوق دبي المالي وناسداك دبي ومتابعة الإنجاز في الخطة بشكل ربع سنوي.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية في الشركة وتطويرها وسياسة وإجراءات المخاطر التشغيلية.
- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومناقشة المسائل الواردة في تقارير الرقابة الداخلية ودائرة الرقابة المالية ومتابعة الإجراءات التصحيحية بشكل ربع سنوي.
- مراقبة الأدوات التي تم وضعها والتي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو الابلاغ عن المخاطر أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات والتي تمثلت في البريد الإلكتروني whistleblower@dfm.ae وهاتف رقم: 5665 305 4 971+، وتخصيص موظفين للتقارير السرية بالاضافة الى بوابة الموظفين على الشبكة الداخلية للشركة.
- مراقبة مدى تقيد الشركة بقواعد السلوك المهني.
- مراقبة مدى تقيد المطلعين أو المطلعين المؤقتين بسياسة تداولات المطلعين.

ج. عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة التدقيق خلال العام 2019 وتواريخها لمناقشة المسائل المتعلقة بالبيانات المالية وأية أمور أخرى، وتحديد عدد مرات الحضور الشخصي للأعضاء في الاجتماعات المنعقدة.

	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
1	05 فبراير 2019	3	لا يوجد
2	11 فبراير 2019	3	لا يوجد
3	14 مارس 2019	2	علي راشد المزروعي*
4	25 إبريل 2019	3	لا يوجد
5	25 يونيو 2019	3	لا يوجد
6	21 يوليو 2019	3	لا يوجد
7	01 أكتوبر 2019	3	لا يوجد
8	30 أكتوبر 2019	3	لا يوجد

*تغيب العضو عن الحضور بعذر مقبول.

6. لجنة الترشيحات والمكافآت

أ. يُقر السيد راشد حمد الشامسي رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عملها والتأكد من فعاليتها.

ب. أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها.

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار صادر من مجلس الإدارة بتاريخ 16 إبريل 2017 حيث تضم أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين على النحو التالي:

- راشد حمد الشامسي - رئيساً
- عادل عبدالله الفهيم - عضواً
- موزة سعيد المري - عضواً

وقامت اللجنة بالمهام الموكلة إليها وهي:

- التحقق من استقلالية أعضاء مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي بشكل مستمر وبما يتفق مع القوانين والأنظمة.
- رفع مقترحات بشأن بعض التعديلات على سياسات الموارد البشرية.

ج. عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال العام 2019 وتواريخ انعقادها، وعدد مرات الحضور الشخصي لجميع أعضاء اللجنة.

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعين اثنين حسب الجدول التالي:

	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	أسماء الأعضاء الغائبين
1	21 مارس 2019	2	موزة سعيد المري*
2	12 ديسمبر 2019	2	موزة سعيد المري*

*تغيب العضو عن الحضور بعذر مقبول.

7. لجنة متابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطلعين

أ. تُقر السيدة أسمه لوتاه رئيس لجنة تداولات المطلعين بمسؤوليتها عن نظام المتابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطّلعين في الشركة وعن مراجعتها لآلية عمله والتأكد من فعاليته.

ب. تتشكل لجنة تداولات المطلعين برئاسة أسمه لوتاه – رئيس إدارة الرقابة الداخلية وعضوية كل من

- السيد عصام الدين محجوب، إدارة الشؤون القانونية
- السيدة حنان الحبشي، إدارة رقابة السوق
- السيدة فاطمه قداد، إدارة الإيداع
- السيدة مريم مراد، إدارة الموارد البشرية
- السيد رضا فاروق، إدارة الرقابة الداخلية - مقرراً للجنة.

وتختص اللجنة بالمهام التالية:

1. منح الموافقات اللازمة للطلبات التي تُقدم ممن تنطبق عليهم السياسة وذلك من خلال الوسيلة التي تراها

ملائمة لها، وتكون قراراتها بأغلبية الأصوات.

2. وضع قواعد وتنظيم تداولات الموظفين في الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة أو الشركة الأم أو الشركات التابعة أو الشقيقة لها.
3. إدارة، متابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطلعين وملكياتهم والاحتفاظ بالسجل الخاص بهم ورفع الكشوف والتقارير الدورية الى اللجنة الإدارية ولجنة التدقيق.
4. مراجعة المخالفات المُرتكبة (إن وجدت) ودراسة كل مخالفة على حدة ورفع تقرير بالقرارات أو الجزاءات التي تراها مناسبة لإدارة الموارد البشرية لتنفيذها.
5. إخطار الهيئة بقائمة محدثة بأسماء المطّلعين في بداية كل سنة مالية وأي تعديلات تطرأ عليها خلال السنة المالية.
6. تسليم نسخة من سجل المطلعين الى الهيئة بناءً على طلبها.
7. الالتزام بالافصاح للهيئة وفقاً للنموذج الوارد منها في شهر يونيو 2019، على أن يكون بشكل ربع سنوي بالتزامن مع البيانات المالية وأن يشتمل الكشف على المطّلعين والمطّلعين المؤقتين.
8. الالتزام بأي متطلبات أخرى تحددها هيئة الأوراق المالية والسلع.

ج. قامت اللجنة بعقد 6 اجتماعات خلال العام 2019 تم فيها مناقشة كافة المعاملات المتعلقة بتداولات المطلعين، التحديثات المطلوبة على السياسة، كما قامت أيضاً بمناقشة آلية آتمتة الاجراءات الخاصة بتداولات المطلعين ومُراقبتها.

8. أي لجنة أو لجان أخرى يقرها مجلس الإدارة

لا توجد أي لجان أخرى أقرها مجلس الإدارة سوى الذي تم ذكرها أعلاه.

9. نظام الرقابة الداخلية:

أ. يُقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة والقيام بمراجعته والتحقق من مدى فاعليته وذلك من خلال إدارة الرقابة الداخلية، والتي تقوم بدورها، وفقاً للإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي والصادر عن معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA)، برفع تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي، وكذلك الإنجازات، بالإضافة إلى تقييمها لمدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

حصلت إدارة الرقابة الداخلية على فئة "General Compliance" من قبل معهد المدققين الداخليين IIA أثناء خضوعها للتدقيق على الجودة لمدى امتثال الإدارة بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي "IPPF" خلال العام 2019.

تتبع إدارة الرقابة الداخلية، من الناحية الإدارية، للإدارة العليا للشركة؛ ومن الناحية الوظيفية لمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق بالشكل الذي يضمن استقلاليتها. وتعتمد إدارة الرقابة الداخلية في القيام بدورها على أحدث المعايير الدولية الصادرة من قبل معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA) وأفضل الممارسات العالمية وذلك متمثلاً فيما يلي:

- إعداد بطاقة الأداء المتوازن للإدارة بالتوافق مع الخطة الاستراتيجية للشركة.
- وضع خطة تدقيق يتم بناؤها وفق المخاطر المتعلقة بكل قطاع أو إدارة أو قسم لتحديد أولوية البدء بالأقسام ذات المخاطر الشديدة وتتم مناقشتها مع الرئيس التنفيذي للشركة واعتمادها من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- في نهاية كل عملية تدقيق يتم إصدار تقرير يتضمن:
  - أهداف التدقيق
  - نطاق التدقيق
  - منهجيات التدقيق
  - نتائج التدقيق
  - تقييم الملاحظات من حيث درجة المخاطرة
  - وكذلك تقييم شامل لبيئة الرقابة الداخلية في القطاع أو الإدارة الخاضعة للتدقيق وفق مصفوفة التقييم.
- قامت الإدارة برفع عدد من التوصيات تم الاتفاق عليها مع القطاعات المختلفة التي خضعت للتدقيق خلال العام 2019 سواء كانت لشركة سوق دبي المالي أو ناسداك دبي، الأمر الذي ساهم في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر، وذلك بما يتماشى وتعريف نشاط التدقيق الداخلي الرامي إلى إضافة قيمة إلى المؤسسة وإلى حملة الأسهم فيها من خلال مساهمته في تعزيز فعالية وكفاءة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

- عرض جميع تقارير الرقابة الداخلية والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارات المعنية لتعزيز الضوابط الداخلية على لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لكل من شركة سوق دبي المالي وناسداك دبي خلال العام، لتمكينهما من تقييم وضع الرقابة الداخلية واتخاذ التوصيات أو القرارات المناسبة.
- قيام الإدارة بمتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفقاً للتقارير الصادرة من الجهات الرقابية الداخلية والخارجية وذلك من خلال برنامج التدقيق "Team Mate".
- التنسيق مع مدقق الحسابات الخارجي، جهاز الرقابة المالية، ومدققي الجودة، وكذلك مفتشي هيئة الأوراق المالية والسلع.
- تقديم خدمات استشارية لتطوير وتحسين إجراءات العمل بشكل لا يؤثر على استقلالية المدققين ووفق ما هو منصوص عليه بميثاق عمل الإدارة.
- تحديث ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من قبل لجنة التدقيق بما يتوافق مع أحدث نموذج صادر من قبل معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA).

ب. مدير الإدارة ومؤهلاته وتاريخ التعيين

مدير الإدارة: أسمه لوتاه

المؤهلات:

- ماجستير في المالية من كلية E.Philip Saunder جامعة RIT مايو 2011.
- محاسب مالي معتمد CMA فبراير 2008.
- مدقق جودة معتمد ISO 9001:2000 من IRCA مايو 2004.
- بكالوريوس إدارة أعمال من كلية التقنية للطالبات 2001.
- دبلوم عالي في المحاسبة من كلية التقنية للطالبات 2000.
- رئيس رابطة خريجي جامعة روشيستر في دبي منذ مارس 2014.
- عضو مجلس استشاري في كلية إدارة الأعمال في جامعة روشيستر في دبي.
- عضو في AAA.

تاريخ التعيين: تم تعيين مدير إدارة الرقابة الداخلية في العام 2010.

وإدارة الرقابة الداخلية مدعمة بفريق مؤهل على النحو التالي:

رضا فاروق شحاته:

مدير – الرقابة الداخلية والشرعية

يحمل شهادة CIB 2013 وشهادة CFC وشهادة CRMA 2012، ودراسات عُليا في المحاسبة المالية من جامعة عين شمس 2003، وبكالوريوس محاسبة من جامعة عين شمس 1998.

جاكوب سيباستيان:

مدير - قسم تدقيق نظم المعلومات - الرقابة الداخلية

يحمل شهادة Certified Cobit Asserssors 5.0 2014 وشهادة CISA 2012 وشهادة Certified Lead Auditor ISO 27001 2011 وشهادة CISSP 2011 وشهادة CISM 2010، وماجستير في المالية من جامعة بارثي داسن 2014 وبكالوريوس هندسة حاسوب من جامعة كوشن 2001.

محمد أحمد العسالة:

نائب مدير - قسم الامتثال - الرقابة الداخلية

يحمل شهادة ACCA منذ 2009، CRMA 2012

وبكالوريوس محاسبة من جامعة اليرموك 2003.

أحمد رجب معطي:

نائب مدير - قسم الامتثال - الرقابة الداخلية

يحمل شهادة CIA 2017 وشهادة ACCA 2011، وليسانس آداب من جامعة المنوفية 2000.

فرح هاني العناني:

مدقق أول - قسم الامتثال - الرقابة الداخلية

تحمل شهادة CPA 2010، وبكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية 2007.

ج. أسم ضابط الامتثال ومؤهلاته وتاريخ التعيين

تم تعيين مدير إدارة الرقابة الداخلية كضابط امتثال في العام 2016.

د. كيفية تعامل إدارة الرقابة الداخلية مع أية مشاكل كبيرة بالشركة أو تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية

لم تتعرض الشركة لأي مخاطر جوهرية خلال العام 2019، ووفقاً لما هو منصوص عليه في دليل عمل إدارة الرقابة الداخلية، فإن الإدارة تتعامل مع المشاكل التي تتعرض لها الشركة من خلال الآتي:

- تحديد طبيعة المشكلة وتصنيفها من حيث درجة المخاطرة من خلال تحديد حجم المشكلة ومدى السلبيات الناجمة عنها التي قد تتأثر بها الشركة.
- التواصل مع الإدارات التنفيذية من خلال رؤساء القطاعات المختلفة والرئيس التنفيذي لبحث كيفية تدارك المشكلة وسبل حلها وعمل التوصيات اللازمة.
- رفع الأمر وكذلك التوصيات المتعلقة به التي تم اقتراحها إلى لجنة التدقيق والتي بدورها تقوم بعد المناقشة وتقييم الوضع بعرض الأمر على مجلس الإدارة للوقوف على المشكلة واتخاذ القرار الملائم بشأنها.
- تقوم الإدارة بمتابعة تنفيذ حل المشكلة من خلال التأكد من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- التواصل مع المدقق الخارجي للشركة إن تطلب الأمر ذلك.

هـ. عدد التقارير الصادرة من إدارة الرقابة الداخلية لمجلس إدارة الشركة

تم انجاز خطة التدقيق المعتمدة للعام 2019 بنسبة 92% تمثلت في إعداد 13 تقرير للرقابة على الامتثال للنظم والقوانين والسياسات، و12 تقرير لتكنولوجيا المعلومات، و10 تقارير للرقابة الشرعية.

و. إدارة المخاطر

في وقت يتسم بتراجع مدى اليقين، أصبح رفع مستوى كفاءة التداول وتوفير المعلومات اللحظية بالإضافة إلى الاستعداد للمخاطر المقترن بأحدث أدوات إدارة المخاطر، بنوداً ذات أهمية قصوى على أجندة نجاح الأسواق العالمية. يضع سوق دبي المالي إدارة المخاطر بشكل استباقي على سلم أولوياته في تحقيقه لاستراتيجيته الخماسية (2017-2021) والتي تهدف إلى دفع عجلة النمو وزيادة العائدات ورفع القيمة المضافة المساهمين. وبناءً على ذلك، قام السوق بوضع استراتيجية وتنفيذ سياسات وإجراءات مصممة لقياس وإدارة ومراقبة والإبلاغ عن التعرض للمخاطر، والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل هيئات الإدارة والإشراف المختصة.

أثناء تنفيذه لاستراتيجيته، قام سوق دبي المالي بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وإطار إدارة المخاطر للمؤسسات (ERM) وفقاً لمبادىء وبنود أفضل الممارسات الصادرة عن عدة جهات في هذا المجال، حيث كان من أبرزها: إطار الرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (ERM COSO)[1] – والتي تعنى بربط نظام إدارة المخاطر باستراتيجية المؤسسة وأدائها، وشهادة الجودة ISO 31000: 2018، ونموذج عمل "كي بي إم جي" لإدارة المخاطر (ERM KPMG)، والتي تحدد جميعها أفضل الممارسات وتهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

[1] لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (كوسو) هي مبادرة مشتركة لإدارة المخاطر ومنع الاحتيال.

مبادئ إدارة المخاطر في سوق دبي المالي متوافقة مع أهداف السوق الاستراتيجية

إطار إدارة المخاطر

في خضم سعيه لتحقيق رؤيته ورسالته وأهدافه، يهدف إطار إدارة المخاطر الذي يطبقه سوق دبي المالي إلى رفع قدرة السوق على إدارة المخاطر مع قبول درجة معينة منها. يختلف مدى تقبل المخاطرة في سوق دبي المالي باختلاف النشاط الذي يتم الاضطلاع به، وتخضع أي مخاطر لتحليل التكلفة مقابل المنفعة قبل الموافقة عليها مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات المعقولة لتخفيفها.

ضمن هذا الإطار، وضع سوق دبي المالي عملية منهجية لتحديد وتحليل وتقييم المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية التي يواجهها أثناء تسيير أعماله. حيث تم بناء شبكة الإبلاغ عن المخاطر وتسجيلها لتبدأ بالموظفين كافة وذلك عبر تطبيق سياسة وإجراءات التبليغ عن الممارسات المخالفة والمخاطر وتعيين موظف مسؤول عن المخاطر في كل قسم من

قطاعات السوق. بمجرد تحديد الخطر، يتم تسجيله وتتبعه من خلال سجل المخاطر. هذا، ويشرف على قسم إدارة المخاطر فريق مختص من السوق حيث تقوم لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بالإشراف على قسم إدارة المخاطر المؤسسية. ويقوم سوق دبي المالي بالتطوير المستمر لإطار إدارة المخاطر من خلال توفير سلسلة من ورش عمل للتوعية بالمخاطر وتعيين أدوار ومسؤوليات مختلفة لمفوضي إدارة المخاطر في كل القطاعات. يوضح الرسم البياني أدناه تكامل عمليات إدارة المخاطر في سوق دبي المالي.

تكامل إطار إدارة المخاطر

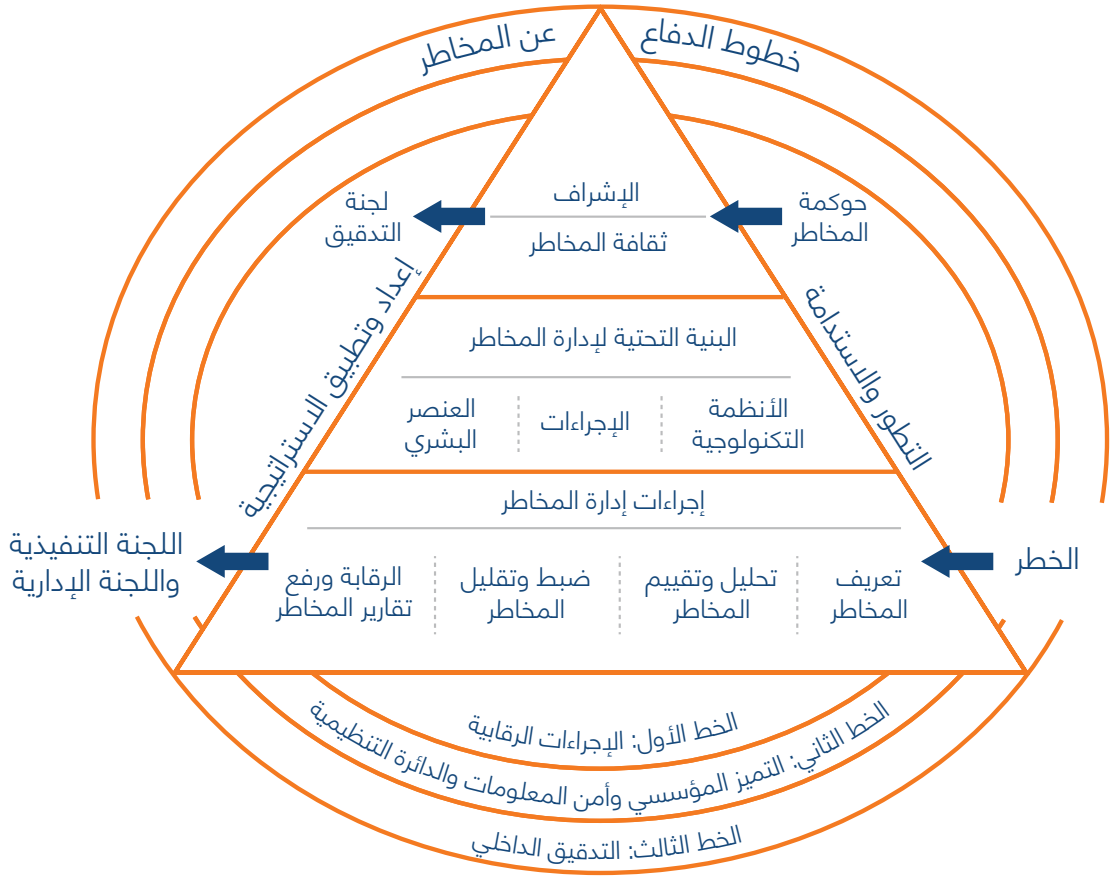

ملخص لأهم المخاطر

كأي شركة، يواجه سوق دبي المالي أنواعاً مختلفة من المخاطر التي تنقسم إلى مخاطر استراتيجية ومخاطر العمليات. تؤثر البيئة الخارجية على المخاطر الاستراتيجية، في حين تشتمل مخاطر العمليات على المخاطر التشغيلية والمالية والامتثال للقوانين والأنظمة حيث تعمل الوحدات التشغيلية الداخلية على إدارة مخاطر العمليات بشكل منتظم.

ومن أمثلة الهيئات الداخلية التي تعمل على إدارة مخاطر العمليات لجنة إدارة المخاطر، ولجنة تعاملات المطلعين، ولجنة التدقيق. فيما يلي ملخص لفئات المخاطر الرئيسية وطرق إدارة سوق دبي المالي لها.

فئة الخطر	تفسير الخطر	إدارة الخطر
المخاطر الاستراتيجية	المخاطر التي تؤثر على أداء السوق على المدى الطويل بما في ذلك العوامل الخارجية التي تحد من قدرة السوق على تنفيذ استراتيجيته وتؤثر على استمراريته. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ مخاطر السوق، ومخاطر المنافسة، والمخاطر الجيوسياسية، ومخاطر السمعة، والمخاطر المرتبطة بالمنتجات والخدمات والمخاطر الإلكترونية، ومخاطر تسرب البيانات، ومخاطر الخصوصية.	يقوم سوق دبي المالي بإدارة التغيرات الناشئة عن تنفيذ مبادراته الاستراتيجية بحذر شديد، حيث يتم وضع تقييم شامل للمخاطر التي قد تؤثر على بيئة عمل السوق نتيجة لهذه المبادرات. يقوم مجلس إدارة سوق دبي المالي ولجنة التدقيق بمراجعة استراتيجية سوق دبي المالي والمخاطر المرتبطة بها والتأكد من تحديثها بشكل دائم بحيث تكون قطاعات السوق قادرة على خلق قيمة اقتصادية بأفضل فاعلية. كما يقوم مجلس الإدارة بتحليل المشهد التنافسي وآثاره على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية عالية التأثير.
المخاطر المالية	تؤدي أنشطة سوق دبي المالي إلى تعريضه لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتلك الأنشطة تنطوي على التحليل والتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. يعتبر قبول المخاطر عاملاً أساسياً في الأعمال المالية، كما تعتبر المخاطر التشغيلية نتيجة حتمية للاستمرار في خوض العمل التجاري. وبالتالي، يهدف السوق إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي لسوق دبي المالي.	يتبع سوق دبي المالي سياسات مصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر بوضع سقوف وضوابط مناسبة لها ومراقبتها. يعمل السوق كذلك على مراجعة سياساته لإدارة المخاطر بطريقة منتظمة لكي تشمل التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات. تضطلع الإدارة المالية للسوق بمراقبة وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بعمليات السوق من خلال التقارير الداخلية حول المخاطر التي تعمل على تحليل التعرض للمخاطر بحسب درجة وحجم المخاطر. تنطوي تلك المخاطر على مخاطر السوق (بما فيها مخاطر صرف العملات الأجنبية، مخاطر الأسعار ومخاطر معدل الربح) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.*
مخاطر التشغيل	تعالج هذه الفئة من المخاطر تلك المتعلقة بتشغيل الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات والأمن، والمشاريع التكتيكية، واستمرارية الخدمة.	يعمل سوق دبي المالي على تقليل المخاطر التشغيلية التي قد تؤدي إلى تعطيل عمليات السوق أو التسويات من خلال تطبيق ضوابط متينة تضمن استمرارية الأعمال. تتم مراجعة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر المتعلقة بالموظفين بشكل دوري. حاز السوق على شهادة الأيزو: ISO 22301:2012 ما يشهد على حرص سوق دبي المالي على مواجهة المخاطر المتعلقة باستمرار الأعمال.
مخاطر عدم الامتثال	يتعرض سوق دبي المالي أثناء تنفيذ أعماله لخطر عدم الامتثال؛ إذ يمكن فرض عقوبات قانونية وخسائر مادية إذا ما قصر السوق في التصرف وفقاً لقوانين وأنظمة الحكومة الاتحادية والهيئات الحكومية الناظمة لعمله.	يولي سوق دبي المالي أهمية كبرى لمخاطر عدم الامتثال، لذلك فهو يعمل بشكل وثيق مع جميع مشاركي السوق من أجل الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية. ويحافظ السوق على روابط قوية مع الجهات والهيئات التنظيمية وصانعي السياسات (مثل هيئة الأوراق المالية والسلع ووزارة الاقتصاد على سبيل المثال لا الحصر). كما يراقب سوق دبي المالي عن كثب التطورات الجديدة في الإطار التنظيمي، في حين يبادر السوق بمشاركاته في المناقشات والمشاورات مع السلطات التنظيمية المعنية لاقتراح التغيير وإبداء الرأي حول الإصلاحات التشريعية والتطورات التنظيمية المؤثرة على السوق بشكل منتظم.

* يمكن الاطلاع على تفاصيل المخاطر المالية بالرجوع إلى الملاحظة رقم 25 من البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير.

10. المخالفات المرتكبة خلال العام 2019 وأسبابها، وكيفية معالجتها وتجنب تكرارها مستقبلاً

لم ترتكب الشركة أي مخالفات خلال العام 2019 أو الأعوام السابقة.

11. المساهمات النقدية والعينية التي قامت بها الشركة خلال العام 2019 في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

تماشياً مع سياسة سوق دبي المالي تجاه المسؤولية الاجتماعية واهتمامه بالتنمية المستدامة، واصل السوق تنظيم الأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع، فقد قام سوق دبي المالي بالمساهمات التالية خلال العام 2019:

إسم الجهة	طبيعة المساهمة	المبلغ (درهم إماراتي)
جامعة دبي	مصروفات دراسية	10,000
هيئة تنمية المجتمع	إعداد سحور في رمضان	5,000

12. معلومات عامة

فيما يلي ملخص لأهم معلومات تداول سهم شركة سوق دبي المالي:

أ. سعر سهم شركة سوق دبي المالي (سعر الإغلاق، أعلى سعر، وأدنى سعر) في نهاية كل شهر للسنة المالية 2019.

الشهر	أعلى سعر خلال الشهر (درهم إماراتي)	أدنى سعر خلال الشهر (درهم إماراتي)	الإغلاق كما في نهاية الشهر (درهم إماراتي)	مؤشر السوق (رقم قياسي)	مؤشر قطاع الخدمات المالية (رقم قياسي)
يناير	0.860	0.790	0.838	2,567.59	2,184.42
فبراير	0.853	0.750	0.839	2,635.78	2,120.14
مارس	0.846	0.722	0.722	2,634.86	2,173.89
إبريل	0.837	0.725	0.771	2,767.10	2,210.88
مايو	0.783	0.650	0.711	2,620.33	2,075.59
يونيو	0.740	0.690	0.710	2,658.63	2,059.06
يوليو	0.960	0.702	0.945	2,918.38	2,329.59
أغسطس	0.950	0.850	0.860	2,758.60	2,206.39
سبتمبر	0.920	0.844	0.855	2,781.07	2,174.75
أكتوبر	0.950	0.845	0.887	2,746.93	2,193.63
نوفمبر	0.926	0.811	0.925	2,678.70	2,186.92
ديسمبر	0.995	0.915	0.970	2,764.86	2,239.80

حركة سهم شركة سوق دبي المالي

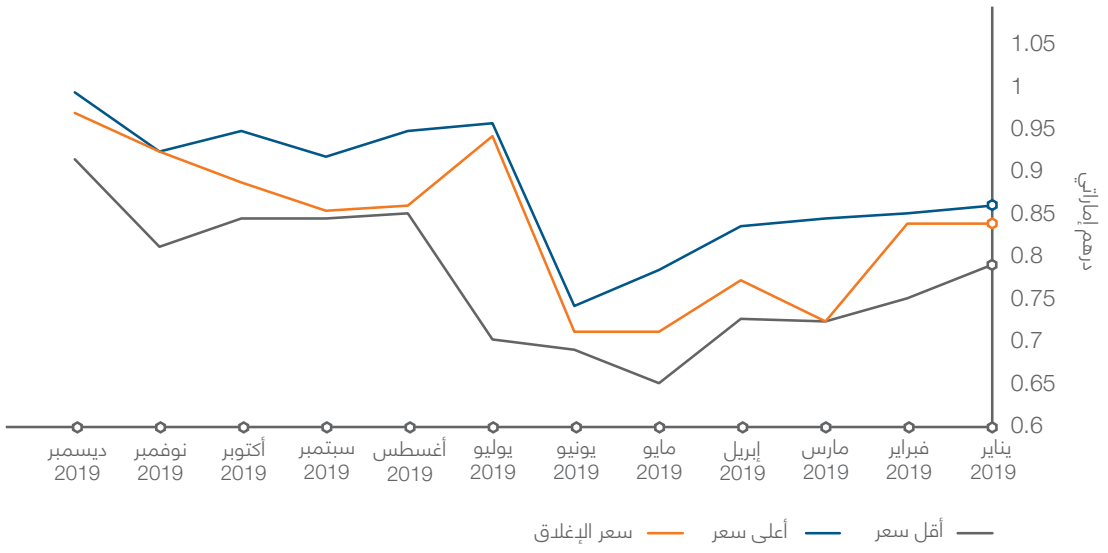

ب. أداء سهم شركة سوق دبي المالي مقارناً مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال العام 2019.

أداء سهم شركة سوق دبي المالي مقارناً مع مؤشر السوق العام خلال 2019

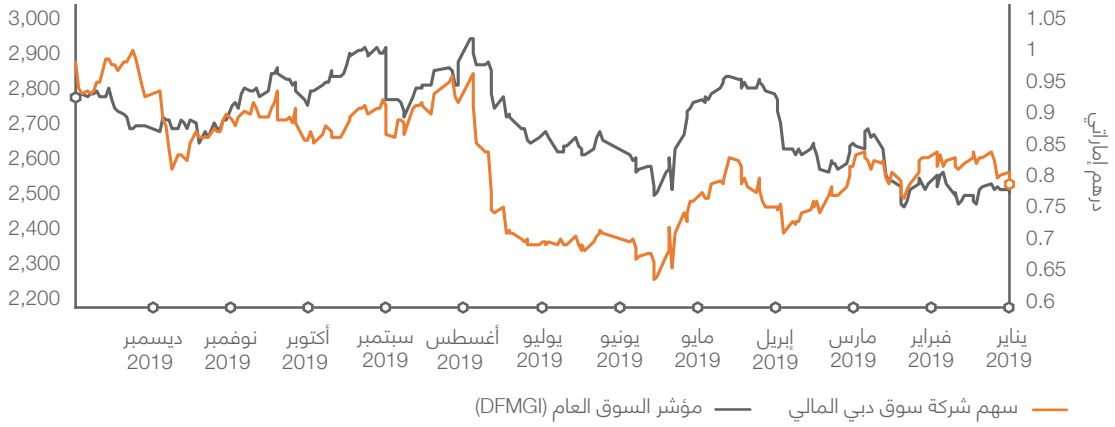

أداء سهم شركة سوق دبي المالي مقارناً مع مؤشر قطاع الخدمات المالية خلال العام 2019

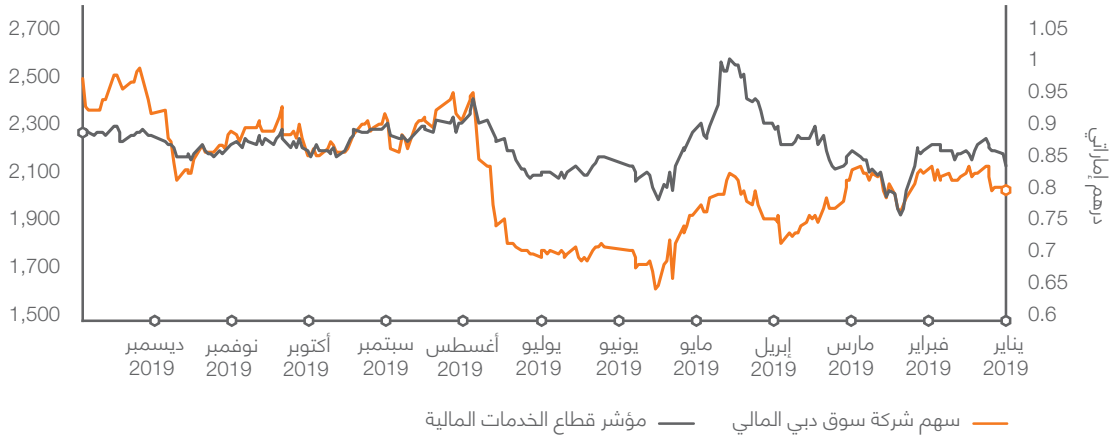

ج. توزيع ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر 2019 (أفراد وشركات وحكومات) مصنفة على النحو التالي: محلي، عربي، وأجنبي.

تصنيف المساهم	نسبة الأسهم المملوكة*			
	أفراد	شركات	حكومة	المجموع
محلي	%7.85	%85.37	%0.01	**%93.23**
عربي**	%2.13	%0.68	-	**%2.81**
أجنبي	%1.31	%2.64	-	**%3.95**
المجموع	**%11.29**	**%88.69**	**%0.01**	**%100**

* مجموع النسب قد لا يساوي المحصلة بسبب التقريب.
** تصنيف حملة الأسهم في الفئة العربية يجمع بين جنسيات المساهمين في كل من دول مجلس التعاون الخليجي والعرب.

د. المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من رأس مال الشركة كما في 31 ديسمبر 2019 حسب الجدول التالي:

الأسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
بورصة دبي	6,453,000,000	%80.6625

هـ. بيان بكيفية توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2019 حسب الجدول التالي:

ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال*
أقل من 50,000	24,013	126,724,099	%1.584
من 50,000 إلى أقل من 500,000	1,735	248,268,172	%3.103
من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	336	437,085,368	%5.464
أكثر من 5,000,000	52	7,187,922,361	%89.849
المجموع	**26,136**	**8,000,000,000**	**%100**

* مجموع النسب قد لا يساوي المحصلة بسبب التقريب.

و. ضوابط علاقات المستثمرين

تعتبر شركة سوق دبي المالي من أوائل الشركات التي أولت علاقات المستثمرين أهمية كبرى منذ العام 2008 حيث أسست الشركة قسماً خاصاً لعلاقات المستثمرين وتم إنشاء صفحة خاصة بعلاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للسوق تحتوي على معلومات عن استراتيجية الشركة، وتحليل سعر سهم الشركة، وبيانات أعضاء مجلس الإدارة، وأخبار وأحداث الشركة، وقائمة محللين سهم الشركة، والتقارير المالية، والحوكمة، والأرباح غير المستلمة، وزكاة الأسهم، وبيانات الاتصال مع مسؤول علاقات المستثمرين. كما أطلقت الشركة تطبيقاً لعلاقات المستثمرين على الهواتف الذكية في إطار جهودها لتعزيز التواصل مع المستثمرين.

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع مسؤول علاقات المستثمرين:

حنين النشاشيبي
رقم الهاتف: **+971 4 305 5650**
رقم الفاكس: **+971 4 305 5191**
البريد الإلكتروني: **IR@dfm.ae**
أو زيارة الموقع الإلكتروني
http://www.dfm.ae/dfm-investor-relations

ز. أهم القرارات الخاصة التي تم عرضها في الجمعية العمومية المنعقده خلال العام 2019 والإجراءات المتخذة بشأنها

تم عرض قرار خاص للموافقة على إبرام الصفقات مع أطراف ذات علاقة (شركات خاضعة لملكية أو مشاركة الحكومة) شريطة ألا تزيد تلك الصفقات عن 30% من رأس مال الشركة وعلى أن يتم عرض تلك المعاملات على الجمعية العمومية مستقبلاً للتصديق عليها، وقد تمت الموافقة عليه.

ح. مقرر اجتماعات مجلس الإدارة

- **أسم مقرر اجتماعات مجلس الإدارة:** السيد هيثم محمد الجبالي.
- **تاريخ التعيين:** تم تعيينه كمقرر اجتماعات مجلس الإدارة بتاريخ 15 ديسمبر 2019.
- **المؤهلات والخبرات:** حاصل على بكالوريوس في القانون العام وماجستير في القانون الخاص، بالإضافة إلى دبلوم عالي في الاقتصاد والمالية العامة من جامعات جمهورية مصر العربية، ومرخص كمسؤول مراقبة داخلية من هيئة الأوراق المالية والسلع، وعضو جمعية الأوراق المالية والاستثمار بإنجلترا.

محامي ومستشار قانوني ذو خبرة تتجاوز الـ 20 عاماً في مجال القانون والاستشارات القانونية، شغل السيد هيثم

الجبالي قبل الانضمام إلى سوق دبي المالي، منصب المستشار العام لمجموعة شركات تلال للاستثمار، ومن العام 2010 وحتى العام 2018 شغل منصب مستشار قانوني لدى شركة شعاع كابيتال (ش.م.ع)، ومن العام 2006 وحتى العام 2010 شغل منصب المستشار العام لشركة الرمز للأوراق المالية (الرمز كوربوريشن "ش.م.ع" حالياً).

يتمتع السيد الجبالي بخبرة قانونية مميزة في أسواق رأس المال والاستثمار، فضلاً عن خبرته في مجال التحكيم والتقاضي، بالإمارات العربية ومنطقة الخليج.

ط. لا توجد أية أحداث يمكن وصفها بالجوهرية صادفت الشركة خلال العام 2019.

ي. بلغت نسبة التوطين في شركة سوق دبي المالي كما يلي:

العام	نسبة التوطين
2017	%60
2018	%58
2019	%58

ك. المشاريع والمبادرات الابتكارية خلال العام 2019

قامت شركة سوق دبي المالي بعدة مشاريع ومبادرات ابتكارية خلال العام 2019 ركزت في معظمها على التحول إلى بورصة ذكية وتحسين إجراءات العمل.

عملت الشركة كذلك على تشجيع توزيع الأرباح النقدية عبر حلول السوق الذكية، وتم كذلك إطلاق المؤشر الإسلامي لسوق دبي المالي. ومن ناحية أخرى عمل السوق حثيثاً على تطوير أنظمة التّقاص والتسوية والإيداع، فضلاً عن تطبيق أفضل الممارسات التي تضمن استدامة الحوكمة.

فيما يلي بيان بالمشاريع التي تم اطلاقها خلال العام 2019:

- نشر كتيب الإرشادات بشأن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).
- إطلاق خدمة "أرقام المستثمر المتعددة".
- تطبيق إجراءات الجديدة بشأن الشركات المساهمة المدرجة المحققة لخسائر متراكمة بنسبة 20% فأكثر من رأسمالها المصدر.
- إطلاق خدمات توزيع الأرباح الإلكترونية عبر خدمة "حسابي- myAccount".
- إطلاق الخطة الاستراتيجية للاستدامة 2025.
- إطلاق مؤشر سوق دبي المالي الإسلامي.
- ترخيص شركة دبي للإيداع (ذ. م. م.) كأول شركة مستقلة في مجال خدمات الإيداع المركزي للأوراق المالية.
- تطوير صفحة الملكية الأجنبية.
- انشاء صفحة تعليم التداول الإلكتروني على الموقع.

توقيع رئيس مجلس الإدارة	توقيع رئيس لجنة التدقيق	توقيع رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	توقيع مدير إدارة الرقابة الداخلية
التاريخ: 2020/02/26	التاريخ2020/02/27	التاريخ:2020/03/01	التاريخ :2020/02/26

تقرير نشاط هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال العام 2019 بالمهام التالية:

معايير السوق

- راجعت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الصيغة النهائية لمعيار سوق دبي المالي لصناديق الاستثمار، تمهيداً لإصداره في صيغته النهائية وذلك بعد الموافقة عليه من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع.
- قامت الهيئة بالعمل على إعداد معيار خاص بالشركات ذات الغرض الخاص "SPV" مازال قيد الدراسة.
- تحديث الأسئلة الأكثر شيوعاً على موقع سوق دبي المالي الإلكتروني - قسم الرقابة الشرعية.

الرقابة الشرعية

قامت الهيئة بمراجعة التقارير التي أعدها قسم الرقابة الشرعية في نهاية كل ربع من العام، وتقديم التوصيات الخاصة بشأنها قبل اعتمادها.

المؤشر الإسلامي لسوق دبي المالي

قام سوق دبي المالي – قسم الرقابة الشرعية بالمشاركة في إنشاء مؤشر إسلامي لسوق دبي المالي يخدم كافة المتعاملين المهتمين بحركة تداولات الشركات المتوافقة مع الشريعة.

الفتاوى

قامت الهيئة ببيان الرأي الشرعي بخصوص كافة الاستفسارات الشرعية التي أثيرت خلال العام 2019 سواءً من قبل إدارة السوق أو الواردة من الجهات الخارجية.

تصنيف الشركات المدرجة

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قوائم تصنيف الشركات المُدرجة بكل من سوق دبي المالي وناسداك دبي من حيث توافقها مع الشريعة والتي يقوم بإعدادها قسم الرقابة الشرعية وفقاً لمعيار سوق دبي المالي لتملّك وتداول الأسهم.

احتساب الزكاة لعام 2018

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قيمة الزكاة الخاصة بشركة سوق دبي المالي عن العام 2018 والتي قامت إدارة المالية بإعدادها ومراجعة قسم الرقابة الشرعية لها وفقاً للميزانية الزكوية للسوق، ومن ثم فقد دعت المساهمين لإخراجها خلال الجمعية العمومية التي تم عقدها خلال العام 2019.

احتساب الدخل غير المتوافق مع الشريعة لعام 2018

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد المبلغ الإجمالي غير المُتوافق مع الشريعة لعام 2018 ونسبة كل سهم منها.

05. البيانات المالية الموحدة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

السادة مساهمي شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) ("الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، التي تشتمل على بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2019، وكذلك البيانات الموحدة للدخل، الدخل الشامل، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة بشكل مجمل وأثناء تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

الانخفاض في قيمة الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة الأخرى

راجع الإيضاح 6 'الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة الأخرى'

يعتبر الانخفاض في قيمة الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة الأخرى أحد أمور التدقيق الرئيسية لأن

- حجم الرصيد (يمثل 51.33% من إجمالي الموجودات كما في 31 ديسمبر 2019)؛ و
- تحديد القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أكبر، يتطلب وضع أحكام من جانب الإدارة.

قامت الإدارة بتقييم الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة الأخرى لدى سوق دبي المالي لغرض تحديد انخفاض القيمة كما في 31 ديسمبر 2019 وذلك من خلال مقارنة القيمة الدفترية للوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة التجارية لها، مع القيمة القابلة للاسترداد.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة عضو في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال كوبريتف ("كي بي إم جي انترناشيونال")، شركة سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36، قامت الإدارة بتقييم القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أكبر. في 31 ديسمبر 2019، قررت الإدارة أن القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أكبر في القيمة. ارتكز تقييم الإدارة فيما يتعلق بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع على متوسط حجم المعدل المرجح لسعر السوق المدرج لدى سوق دبي المالي خلال فترة الثلاثة أشهر الأخيرة من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وسعر السوق المدرج الختامي كما في 31 ديسمبر 2019 وعلاوة السيطرة (صافية من تكاليف البيع) بمعدل 15%.

إن تقييم الإدارة للقيمة القابلة للاسترداد لتحديد الانخفاض في قيمة الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة الأخرى لدى المجموعة، من خلال استخدامها لنموذج القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، ينطوي على أحكام وتقديرات جوهرية مثل علاوة السيطرة (صافية من تكاليف البيع) والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم المطبقة والافتراضات المرتبطة بالنمو المتوقع ومعدلات النمو النهائي.

الرد الخاص بنا

- قمنا بتقييم تحديد الإدارة للوحدات المنتجة للنقد بناء على فهمنا لأعمال المجموعة ومتطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.
- حصلنا على تقرير الخبير المستقل الذي حصلت عليه الإدارة لغرض تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة الأخرى وتأكدنا أن نموذج التقييم المستخدم يتوافق مع المعايير المحاسبية ذات الصلة.
- قمنا بإعادة إجراء تقييم الإدارة لانخفاض القيمة من خلال استخدام متوسط حجم المعدل المرجح لسعر السوق المدرج لدى سوق دبي المالي خلال فترة الثلاثة أشهر الأخيرة من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وسعر السوق المدرج الختامي كما في 31 ديسمبر 2019.
- قمنا بالاستعانة ببعض المتخصصين في التقييم لدينا لإجراء تقييم دقيق لمدى ملاءمة أسعار السوق المدرجة وعلاوة السيطرة (صافية من تكاليف البيع)، ومقارنة تلك الافتراضات مع بيانات السوق الخارجي.
- قمنا بإجراء تحليل الحساسية للافتراضات الرئيسية مثل متوسط حجم المعدل المرجح لسعر السوق المدرج خلال فترة الثلاثة أشهر الأخيرة من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وسعر السوق المدرج الختامي كما في 31 ديسمبر 2019 وعلاوة السيطرة (صافية من تكاليف البيع) لتحديد ما إذا كان هناك مخاطر أعلى مترتبة على انخفاض القيمة والتحقق من الافتراضات الموضوعة من قبل الإدارة.
- كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية للمجموعة.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات حولها ('التقرير السنوي'). من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بعد تاريخ إصدارنا تقرير مدققي الحسابات.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لن نُعبر عن أي استنتاجات تدقيقية بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

في حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي في التقرير السنوي أثناء قراءته، يتعين علينا إحاطة مسؤولي الحوكمة بهذا الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة عضو في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال كوبريتف ("كي بي إم جي انترناشيونال")، شركة سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ودرجة معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خَلُصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدارنا تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة عضو في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال كوبريتف ("كي بي إم جي انترناشيونال")، شركة سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد (فرع دبي) مسجل ومرخص بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما نتحمل مسؤولية توجيه أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. نحن مسؤولون وحدنا عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية لأعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال تدقيقنا.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور التي كانت أكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، فإننا ننوه إلى ما يلي:

1) لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

2) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015؛

3) قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛

4) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة، وبحدود ما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة، مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛

5) كما هو مبين في الإيضاح 25-5 حول البيانات المالية الموحدة، لم تقم المجموعة بشراء أي أسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019؛

6) يبين الإيضاح رقم 15 حول البيانات المالية الموحدة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات؛ و

7) بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، أي من الأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، أو النظام الأساسي للشركة، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2019.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد

إيميليو بيرا
رقم التسجيل: 1146
دبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: 9 فبراير 2020

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
الشهرة التجارية	6	**2,878,874**	2,878,874
الموجودات غير الملموسة الأخرى	6	**2,090,098**	2,146,587
الممتلكات والمعدات	7	**344,863**	294,445
الموجودات المالية الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	8	**850,198**	752,614
استثمار بالتكلفة المطفأة	9	**175,489**	185,017
الودائع الاستثمارية	10	**257,311**	364,749
إجمالي الموجودات غير المتداولة		**6,596,833**	6,622,286
الموجودات المتداولة			
المصروفات المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى	11	**83,855**	74,326
الودائع الاستثمارية	10	**2,791,122**	2,465,148
النقد وما يعادله	12	**209,101**	280,943
إجمالي الموجودات المتداولة		**3,084,078**	2,820,417
إجمالي الموجودات		**9,680,911**	9,442,703
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	13	**8,000,000**	8,000,000
أسهم الخزينة		**(4,364)**	(4,364)
		7,995,636	7,995,636
احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات - بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	14	**(803,542)**	(815,844)
الاحتياطي القانوني	14	**454,272**	442,211
الأرباح المحتجزة		**224,424**	142,249
حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي الشركة		**7,870,790**	7,764,252
الحصص غير المسيطرة		**20,576**	19,137
إجمالي حقوق الملكية		**7,891,366**	7,783,389
المطلوبات غير المتداولة			
قرض مساند	15	**29,098**	27,829
التزامات الإيجار	16	**26,656**	-
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	17	**23,200**	21,388
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		**78,954**	49,217
المطلوبات المتداولة			
الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة	18	**1,238,125**	1,113,454
توزيعات الأرباح مستحقة الدفع إلى الشركة الأم	15 و 19	**466,500**	486,500
المستحق لأطراف ذات علاقة	15	**5,966**	10,143
إجمالي المطلوبات المتداولة		**1,710,591**	1,610,097
إجمالي المطلوبات		**1,789,545**	1,659,314
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**9,680,911**	9,442,703

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة بتاريخ 9 فبراير 2020 من قبل مجلس الإدارة وتم توقيعها بالنيابة عنه من قبل:

.....
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 89 إلى 118 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من 80 إلى 83.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	**2019 ألف درهم**	2018 ألف درهم
الإيرادات			
رسوم عمولات التداول		**129,058**	138,214
رسوم شركات الوساطة		**18,545**	21,646
رسوم المقاصة والتسوية والإيداع		**22,967**	26,043
رسوم الإدراج وبيانات السوق		**9,636**	9,486
رسوم أخرى		**6,765**	7,865
الإيرادات التشغيلية		**186,971**	203,254
إيرادات الاستثمار	20	**140,233**	129,781
إيرادات أخرى		**(97)**	1,358
إجمالي الإيرادات		**327,107**	334,393
المصروفات			
المصروفات العمومية والإدارية	21	**(145,026)**	(151,179)
إطفاء موجودات غير ملموسة أخرى	6	**(56,489)**	(56,489)
مصروفات الفائدة	15 و 16	**(3,544)**	(1,213)
المصروفات التشغيلية		**(205,059)**	(208,881)
صافي أرباح السنة		**122,048**	125,512
الأرباح منسوبة إلى:			
مالكي الشركة		**120,609**	125,466
الحصص غير المسيطرة		**1,439**	46
		122,048	125,512
ربحية السهم الأساسية والمخفضة - درهم	22	**0.015**	0.016

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 89 إلى 118 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من 80 إلى 83.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
صافي أرباح السنة	**122,048**	125,512
الإيرادات الشاملة الأخرى		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر		
التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**10,763**	(130,744)
إجمالي الإيرادات/(الخسائر)الشاملة للسنة	**132,811**	(5,232)
منسوبة إلى:		
مالكي الشركة	**131,372**	(5,278)
الحصص غير المسيطرة	**1,439**	46
	132,811	(5,232)

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 89 إلى 118 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من 80 إلى 83.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	رأس المال	أسهم الخزينة	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	الاحتياطي القانوني	الأرباح المحتجزة	المنسوبة إلى مالكي الشركة	الحصص غير المسيطرة	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في 1 يناير 2018	8,000,000	(4,364)	(702,860)	429,664	419,182	8,141,622	19,091	8,160,713
التعديل الناتج عن التطبيق المبدئي للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	-	-	-	-	(547)	(547)	-	(547)
الرصيد المعدل في 1 يناير 2018	8,000,000	(4,364)	(702,860)	429,664	418,635	8,141,075	19,091	8,160,166
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	125,466	125,466	46	125,512
التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	(130,744)	-	-	(130,744)	-	(130,744)
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة	-	-	(130,744)	-	125,466	(5,278)	46	(5,232)
المعاملات مع مالكي الشركة								
توزيعات الأرباح المعتمدة، بعد استقطاع الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 13)	-	-	-	-	(335,508)	(335,508)	-	(335,508)
استقطاع الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 24)	-	-	-	-	(35,999)	(35,999)	-	(35,999)
تحويل إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 14)	-	-	-	12,547	(12,547)	-	-	-
الخسائر المحققة من استبعاد استثمار	-	-	17,760	-	(17,760)	-	-	-
الزكاة	-	-	-	-	(38)	(38)	-	(38)
كما في 31 ديسمبر 2018	8,000,000	(4,364)	(815,844)	442,211	142,249	7,764,252	19,137	7,783,389
كما في 1 يناير 2019	8,000,000	(4,364)	(815,844)	442,211	142,249	7,764,252	19,137	7,783,389
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	120,609	120,609	1,439	122,048
التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	10,763	-	-	10,763	-	10,763
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	10,763	-	120,609	131,372	1,439	132,811
المعاملات مع مالكي الشركة								
استقطاع الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 24)	-	-	-	-	(24,801)	(24,801)	-	(24,801)
تحويل إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 14)	-	-	-	12,061	(12,061)	-	-	-
الخسائر المحققة من استبعاد استثمار	-	-	1,539	-	(1,539)	-	-	-
الزكاة	-	-	-	-	(33)	(33)	-	(33)
كما في 31 ديسمبر 2019	8,000,000	(4,364)	(803,542)	454,272	224,424	7,870,790	20,576	7,891,366

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 89 إلى 118 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من 80 إلى 83.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	**2019 ألف درهم**	2018 ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي أرباح السنة		**122,048**	125,512
تعديلات لـ:			
الاستهلاك للممتلكات والمعدات	7	**21,604**	11,943
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	17	**2,512**	2,509
إطفاء موجودات غير ملموسة أخرى	6	**56,489**	56,489
مصروفات الفائدة	15	**3,544**	1,213
الإيرادات من الودائع الاستثمارية	20	**(127,348)**	(110,053)
إيرادات توزيعات الأرباح	20	**(12,885)**	(19,728)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**65,964**	67,885
التغيرات في:			
- المصروفات المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى		**(1,019)**	8,660
- المستحق من طرف ذي علاقة		**(4,177)**	(6,030)
- الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة		**88,742**	259,480
النقد الناتج من العمليات		**149,510**	329,995
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	17	**(700)**	(34)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**148,810**	329,961
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
عوائد من بيع واسترداد استثمارات		**22,977**	36,695
استثمارات في صكوك وموجودات مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**(100,403)**	(130,969)
صافي الممتلكات والمعدات	7	**(25,017)**	(31,143)
صافي الودائع الاستثمارية (باستثناء النقد وما يعادله والمعاملات غير النقدية)		**(218,535)**	(275,000)
إيرادات مستلمة من الودائع الاستثمارية		**118,971**	93,627
توزيعات الأرباح المستلمة	20	**12,885**	19,728
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(189,122)**	(287,062)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين	19	**(20,000)**	(171,285)
توزيع إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية على المساهمين	13 و 24	**-**	(64,280)
التزامات الإيجار	16	**(11,530)**	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(31,530)**	(235,565)
صافي النقص في النقد وما يعادله		**(71,842)**	(192,666)
النقد وما يعادله في بداية السنة		**280,943**	473,609
النقد وما يعادله في نهاية السنة	12	**209,101**	280,943

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 89 إلى 118 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من 80 إلى 83.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

1. التأسيس والعمليات

تم تأسيس شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) ("الشركة") كشركة مساهمة عامة في إمارة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم رقم (62) لسنة 2007 الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 6 فبراير 2007، وتخضع لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 ("قانون الشركات"). هذا وقد تم تسجيل الشركة بموجب القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 لدى هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ 4 نوفمبر 2000.

تتمثل الأنشطة المصرح بها للشركة في التداول في الأدوات المالية والعمل بمثابة شركة قابضة وائتمانية في الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والاستشارات المالية في مجال الاستثمار والوساطة المالية في الأسهم والسندات المحلية والأجنبية. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، تلتزم الشركة في جميع أنشطتها وعملياتها ومعاملاتها الرسمية بأحكام الشريعة الإسلامية وتستثمر كافة أموالها بمقتضى تلك الأحكام.

إن أسهم الشركة مدرجة في سوق دبي المالي.

تضطلع الشركة في الوقت الراهن بإدارة عمليات سوق دبي للأوراق المالية وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة وتنفيذ الأنشطة الاستثمارية لحسابها الخاص. إن العنوان المسجل للشركة هو مركز دبي التجاري العالمي، شارع الشيخ زايد، ص. ب. 9700، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تعتبر حكومة دبي بمثابة الشركة الأم الأساسية والطرف المسيطر، حيث تمتلك نسبة 80.66% (2018: 79.63%) من شركة سوق دبي المالي من خلال بورصة دبي المحدودة ("الشركة الأم")، وهي شركة تابعة لحكومة دبي.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) وشركاتها التابعة (يُشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة"). فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
شركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي القابضة ذات شخص واحد ش.ذ.م.م*	الشركة القابضة	الإمارات العربية المتحدة	%100
ناسداك دبي المحدودة**	السوق المالية الإلكترونية	الإمارات العربية المتحدة	%67***

*فيما يلي الشركات التابعة لشركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي القابضة ذات شخص واحد ش.ذ.م.م:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
شركة دبي للمقاصة ذات شخص واحد ش.ذ.م.م	خدمات التقاص المركزي للأوراق المالية	الإمارات العربية المتحدة	%100
شركة دبي للإيداع ذات شخص واحد ش.ذ.م.م	خدمات الإيداع المركزي للأوراق المالية	الإمارات العربية المتحدة	%100

**فيما يلي الشركات التابعة لناسداك دبي المحدودة:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي جاردين ليمتد	الممثل الحصري لشركة ناسداك دبي المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	%100

*** تمتلك شركة بورصة دبي المحدودة حصة الملكية المتبقية البالغة 33% (إيضاح 23)

2. أساس الإعداد

(أ) بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية، والأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 2 لسنة 2015 ("قانون الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2015").

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

(ج) العملة الرسمية وعملة عرض البيانات المالية

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، وهو العملة الرسمية وعملة العرض للمجموعة، كما تم تقريبها إلى أقرب رقم صحيح بالألف، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة بصفة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية بصورة مستقبلية. بصورة محددة، يتم في الإيضاح رقم 5 الإفصاح عن المعلومات حول المجالات الهامة لعدم التأكد من التقديرات والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة.

3. التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة

قامت المجموعة بالتطبيق المبدئي للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "عقود الإيجار" اعتباراً من 1 يناير 2019. كما يسري عدد من المعايير الجديدة اعتباراً من 1 يناير 2019 ولكن ليس لها أي تأثير جوهري على البيانات المالية للمجموعة.

قامت المجموعة بتطبيق المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باستخدام منهجية استرجاعية معدلة، يتم بموجبها الاعتراف بالتأثير المتراكم لتطبيق المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ضمن الأرباح المحتجزة في 1 يناير 2019. وعليه لم تتم إعادة بيان معلومات المقارنة التي تم عرضها لسنة 2018 – أي تم عرضها كما هي مفصح عنها سابقاً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والتفسيرات ذات الصلة. يتم أدناه إدراج تفاصيل التغيرات في السياسات المحاسبية. علاوة على ذلك، لم يتم بصورة عامة تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على معلومات المقارنة.

أ. تعريف عقد الإيجار

كانت تقوم المجموعة سابقاً في بداية العقد بتحديد ما إذا كان الاتفاق يمثل أو يتضمن عقد إيجار وفقاً للتفسير رقم 4 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "تحديد ما إذا كان الاتفاق يتضمن عقد إيجار". تقوم المجموعة حالياً بتقييم ما إذا كان العقد يمثل أو يتضمن إيجار بناءً على التعريف الجديد لعقد الإيجار، كما هو موضح في الإيضاح 4-16.

عند التحول إلى تطبيق المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، اختارت المجموعة اتخاذ الإجراء العملي باتباع التقييم الحالي الذي يحدد أي المعاملات تمثل عقوداً إيجارية حيث قامت بتطبيق المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فقط على العقود التي تم تحديدها سابقاً كعقود إيجار. فيما يتعلق بالعقود التي لم يتم تحديدها كعقود إيجار بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والتفسير رقم 4 الصادر عن لجنة تفسيرات

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لم تتم إعادة تقييمها لتحديد أي منها يمثل عقد إيجار. لذلك، تم تطبيق تعريف عقد الإيجار وفقاً للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فقط على العقود التي تم إبرامها أو تغييرها في أو بعد 1 يناير 2019.

ب. المجموعة كمستأجر

كطرف مستأجر، تقوم المجموعة باستئجار مبنى مكاتب. قامت المجموعة سابقاً بتصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي بناءً على تقييمها ما إذا كانت كافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بملكية الموجودات ذات الصلة قد تحولت إلى المجموعة بموجب العقد. طبقاً للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقد الإيجار لمعظم عقود الإيجار – أي يتم الاعتراف بهذه العقود في بيان المركز المالي.

عند بداية أو تعديل عقد ما يتضمن بند إيجار، تقوم المجموعة بتوزيع قيمة الإيجار في العقد على كل من العناصر الإيجارية حسب أسعارها المستقلة نسبياً.

بالنسبة لعقد ايجار مبنى المكاتب، قررت المجموعة عدم فصل العناصر غير الإيجارية واحتساب العناصر الإيجارية وغير الإيجارية كعنصر ايجاري واحد.

1. عقود الإيجار المصنفة كعقود إيجار تشغيلي بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17

قامت المجموعة سابقاً بتصنيف عقود إيجار العقارات كعقود إيجار تشغيلي بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم عند التحول قياس مطلوبات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية مخفضة بمعدل الفائدة على الاقتراض الإضافي لدى المجموعة كما في 1 يناير 2019. يتم قياس موجودات حق الاستخدام إما:

- بالقيمة الدفترية كما لو كان تم تطبيق المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من تاريخ البدء، مخصومة بمعدل الفائدة على الاقتراض الإضافي لدى المجموعة في تاريخ التطبيق المبدئي؛ أو
- بقيمة مساوية لالتزام عقد الإيجار المعدلة بناء على قيمة أي دفعات إيجارية مدفوعة مقدماً أو مستحقة:

قامت المجموعة بتطبيق هذه المنهجية على جميع عقود الإيجار لديها.

قامت المجموعة باختبار موجودات حق الاستخدام لديها لتحديد أي انخفاض في القيمة في تاريخ التحول وخلصت إلى أنه لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة موجودات حق الاستخدام.

استخدمت المجموعة عدد من البدائل العملية عند تطبيق المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على عقود الإيجار المصنفة سابقاً كعقود إيجار تشغيلي وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17. وبصورة محددة، قامت المجموعة بـ:

- عدم الاعتراف بموجودات ومطلوبات حق الاستخدام بالنسبة لعقود الإيجار التي تكون مدتها أقل من 12 شهراً من تاريخ التطبيق المبدئي؛
- عدم الاعتراف بموجودات ومطلوبات حق الاستخدام بالنسبة لعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة (مثل: معدات نظم المعلومات)؛
- استثناء التكاليف المباشرة المبدئية من قياس موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي؛ و
- استخدام مبدأ إعادة النظر عند تحديد فترة الإيجار.

ج. التأثير على البيانات المالية

التأثير عند التحول

عند التحول للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، قامت المجموعة بالاعتراف بموجودات حق استخدام والتزامات إيجار إضافية. فيما يلي تلخيص التأثير الناتج عن التحول.

	كما في 1 يناير 2019 ألف درهم
موجودات حق الاستخدام – الممتلكات والمعدات (إيضاح 16)	33,335
التزامات الإيجار	24,823

عند قياس التزامات الإيجار لعقود الإيجار التي تم تصنيفها كعقود تأجير تشغيلي، قامت المجموعة بخصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي في 1 يناير 2019. يبلغ متوسط سعر الفائدة المطبق 5.5%.

	كما في 1 يناير 2019 ألف درهم
ارتباطات الإيجار التشغيلي كما في 1 يناير 2019	28,341
مخفضة باستخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي في 1 يناير 2019	24,823

4. ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

4-1 التوحيد

الشركات التابعة

تتمثل الشركات التابعة في كافة المنشآت (بما في ذلك تتمثل الشركات التابعة في كافة المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تخضع لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما تتعرض المجموعة أو يكون لها الحق في عائدات متغيرة من ارتباطها مع تلك المنشأة ويكون لديها القدرة على التأثير في تلك العائدات من خلال نفوذها على تلك المنشأة.

يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة ضمن بيان البيانات المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة عليها وحتى تاريخ انتهاء هذه السيطرة.

تطبق المجموعة طريقة الاستحواذ لاحتساب عمليات دمج الأعمال. يتمثل الثمن المدفوع مقابل الاستحواذ على شركة تابعة في القيمة العادلة للموجودات المحولة والمطلوبات التي دفعها إلى المُلاَّك السابقين للشركة المستحوذ عليها وحصص الملكية الصادرة من قبل المجموعة. يشتمل الثمن المدفوع على القيمة العادلة لأي أصل أو التزام ناتج عن أي ترتيب محتمل. يتم مبدئياً قياس الموجودات المستحوذ عليها المحددة وكذلك المطلوبات والالتزامات المحتملة عن دمج الأعمال بقيمها العادلة بتاريخ الاستحواذ. تقوم المجموعة بالاعتراف بالحصة غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها على أساس كل عملية استحواذ على حدة ويكون ذلك إما بالقيمة العادلة أو بالحصة المتناسبة للحصة غير المسيطرة في المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات الممكن تحديدها في الشركة المستحوذ عليها.

تُحتسب التكاليف المتعلقة بعملية الاستحواذ كمصروفات عند تكبدها باستثناء التكاليف المتعلقة بإصدار سندات دين أو سندات ملكية.

إذا تم دمج الأعمال على مراحل، تتم إعادة قياس القيمة الدفترية للحصص المملوكة سابقاً للشركة المستحوذة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية إعادة القياس في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بوصفها الزيادة في إجمالي المقابل المدفوع والقيمة العادلة للحصة غير المسيطرة على صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة. وفي حال كان المقابل المدفوع أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها، يتم الاعتراف بالفرق في بيان الدخل الموحد.

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الموحد اعتباراً من التاريخ الفعلي للاستحواذ وحتى التاريخ الفعلي للاستبعاد، حسب الاقتضاء.

يتم حذف كافة المعاملات والأرصدة الداخلية بالإضافة إلى الإيرادات والمصروفات غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة. لقد تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة حتى تتوافق مع السياسات المطبقة من قبل المجموعة. يتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس طريقة حذف الأرباح غير المحققة، لكن فقط إلى الحد الذي لا يكون فيه دليل على انخفاض القيمة.

فقدان السيطرة

عند تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة ما، تقوم بإيقاف الاعتراف بموجودات ومطلوبات الشركة التابعة، وأي حصص غير مسيطرة والعناصر الأخرى لحقوق الملكية. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنتج عن فقدان السيطرة ضمن بيان الدخل الموحد. في حال احتفظت المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، يتم قياس تلك الحصة بالقيمة العادلة في تاريخ فقدان السيطرة.

2-4 الموجودات غير الملموسة الأخرى

بالنسبة للموجودات غير الملموسة الأخرى التي تم الاستحواذ عليها من قبل المجموعة ولها أعمار إنتاجية محددة، فيتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والانخفاض في القيمة. يتم احتساب الإطفاء لشطب تكلفة الموجودات غير الملموسة ناقصاً قيمتها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، ويتم الاعتراف بها بصورة عامة في بيان الدخل الموحد.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنتين الحالية والمقارنة:

ترخيص للعمل كسوق للأوراق المالية	50 سنة

تتم مراجعة طرق الإطفاء والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير وتعديلها عند الضرورة.

لا تخضع الموجودات غير الملموسة الأخرى التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة للإطفاء، ويتم فحصها سنوياً للتحقق من مدى تعرضها للانخفاض في القيمة أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة.

تتم رسملة التكاليف اللاحقة عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل المحدد الذي تتعلق به. يتم الاعتراف بكافة التكاليف الأخرى ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

3-4 الشهرة التجارية

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحوّل عن الحصة في صافي القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة للشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها.

يتم إجراء عمليات مراجعة للتحقق من مدى تعرض الشهرة التجارية لانخفاض في القيمة بصورة سنوية أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة التجارية مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيّهما أعلى. ويتم فوراً احتساب أي انخفاض في القيمة كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

4-4 الممتلكات والمعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسارة محددة للانخفاض في القيمة. تتكون التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات من سعر شرائها بالإضافة إلى أي تكاليف منسوبة بشكلٍ مباشر لإيصال الأصل إلى حالته التشغيلية والموقع اللازمين للاستخدام المحدد له.

تتم رسملة التكاليف اللاحقة فقط عندما يكون من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذه التكاليف إلى المجموعة.

تتمثل القيمة الدفترية للأرض في قيمتها العادلة المبدئية وجميع التكاليف العرضية الأخرى. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم تسجيل الأرض بالتكلفة التاريخية بعد خصم انخفاض القيمة المتراكم، ولا يحتسب أي استهلاك عليها. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأرض إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى المجموعة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويمكن قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به.

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة بنود الممتلكات والآلات والمعدات ناقصاً قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة. يتم الاعتراف بالاستهلاك بصورة عامة ضمن بيان الدخل الموحد. لا يتم احتساب الاستهلاك على الأرض.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والآلات والمعدات للفترة الحالية وفترة المقارنة:

	السنوات
أجهزة كمبيوتر ونظم معلومات	3 – 5
تحسينات على عقارات مستأجرة	7
أثاث ومعدات مكتبية	3 – 10
مركبات	4
موجودات حق الاستخدام	5

تتم مراجعة طريقة الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات في تاريخ كل تقرير وتعديلها عند الضرورة.

عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته التقديرية القابلة للاسترداد، يتم خفض قيمته الدفترية فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أي بند من الممتلكات والآلات والمعدات في بيان الدخل الموحد.

يتم بيان الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة وتحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عندما تكون جاهزة للاستخدام، ويتم احتساب الاستهلاك لها وفقاً للسياسة المحاسبية لدى المجموعة.

5-4 النقد وما يعادله والودائع الاستثمارية

يتم الاعتراف مبدئياً بالنقد وما يعادله والودائع الاستثمارية بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تقييم الانخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من المؤسسات المالية والودائع الاستثمارية وفقاً لما هو موضح في السياسة المحاسبية المتعلقة بالموجودات المالية.

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتألف النقد وما يعادله من النقد في الصندوق والحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات المضاربة لدى البنوك بالإضافة إلى الودائع الاستثمارية ذات تواريخ استحقاق أصلية تقل عن 3 أشهر.

6-4 الأدوات المالية

(1) الاعتراف والقياس المبدئي

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تنشأ وتصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم مبدئياً قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة زائداً، للبند غير المبين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة المنسوبة بصورة مباشرة إلى الاستحواذ عليه أو إصداره.

(2) التصنيف والقياس اللاحق

(أ) الموجودات المالية

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي وفقاً لقياسه: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى – الاستثمار في الدين؛ القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى – أداة حقوق الملكية؛ أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا تتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا إذا قامت المجموعة بتغيير نموذج الأعمال الخاص بها لإدارة الموجودات المالية، في هذه الحالة تتم إعادة تصنيف كافة الموجودات المالية المتأثرة في أول يوم من فترة التقرير الأولى التي تلي تغيير نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة تحقق كلا الشرطين التاليين ويكون غير محدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس استثمار الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة تحقق كلا الشرطين التاليين ويكون غير محدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

عند الاعتراف المبدئي بأحد استثمارات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، قد تختار المجموعة بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم هذا الاختيار وفقاً لكل استثمار على حدة.

فيما يتعلق بكافة الموجودات المالية غير المصنفة على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما هو موضح أعلاه، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتضمن ذلك كافة الموجودات المالية المشتقة. عند الاعتراف المبدئي، قد تقرر المجموعة بشكل نهائي تحديد الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ فيما لو تم تصنيفها غير ذلك.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم هدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة حيث يعتبر ذلك أفضل أسلوب يوضح الطريقة التي تدار بها الأعمال وتقدم بها المعلومات إلى الإدارة. تشتمل المعلومات التي تم وضعها في الاعتبار على ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات. تشمل تلك السياسات ما إذا كانت استراتيجية إدارة المجموعة تركز على تحقيق إيرادات الفوائد التعاقدية والاحتفاظ بسجل خاص بأسعار الفائدة والتوافق بين فترة استحقاق الموجودات المالية وفترة استحقاق المطلوبات ذات الصلة أو التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة أو تحقق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقارير بشأنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال - سواء كان التعويض يرتكز على أساس القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
- مدى تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في فترات سابقة، أسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن عمليات تحويل الموجودات المالية إلى أطراف أخرى في معاملات غير مؤهلة لإيقاف الاعتراف لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، وذلك بما يتوافق مع سياسة المجموعة فيما يخص مواصلة الاعتراف بالموجودات.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة.

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف " المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها المقابل للقيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية محددة ومقابل تكاليف ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط المدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي يترتب عليه تغيير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي الأصل بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تضع المجموعة بعين الاعتبار ما يلي:

- أحداث محتملة قد تغير قيمة أو توقيت التدفقات النقدية؛
- شروط قد يترتب عليها تعديل معدلات الفائدة التعاقدية، بما في ذلك معدلات الفائدة المتغيرة؛
- مزايا الدفع مقدماً أو تمديد أجل السداد؛ و
- شروط تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (مثل شرط عدم الرجوع).

تتوافق خصائص الدفع مقدماً مع المعايير الخاصة بدفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط في حال كان المبلغ المدفوع مقدماً يمثل بشكل كبير مبالغ غير مسددة من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي قيد السداد، والتي قد تشتمل على تعويض إضافي معقول مقابل الإنهاء المبكر للعقد. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالأصل المالي الذي تم الاستحواذ عليه بسعر مخفض أو بقيمة تزيد عن قيمته الاسمية التعاقدية، فإن الميزة التي تجيز أو تتطلب الدفع المسبق لمبلغ يمثل بشكل جوهري القيمة الاسمية التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية (ولكن غير المدفوعة) المستحقة (التي قد تتضمن أيضًا تعويضًا إضافيًا معقولاً للإنهاء في وقت مبكر) يتم اعتبارها أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع المسبق غير جوهرية عند الاعتراف المبدئي.

القياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بما يعادل خسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن إيقاف الاعتراف ضمن بيان الدخل الموحد.

يتم قياس الاستثمارات في الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. عند إيقاف الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الدخل الموحد.

فيما يتعلق بالاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإيرادات ضمن بيان الدخل الموحد (إيضاح 20) ما لم تمثل تلك التوزيعات بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل الموحد.

إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية بالحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو عندما تقوم بتحويل الحقوق بالحصول على التدفقات النقدية التعاقدية من خلال معاملة يتم بموجبها بصورة فعلية تحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي، أو من خلال معاملة لا تقوم المجموعة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

تبرم المجموعة معاملات يقوم بموجبها بتحويل موجودات معترف بها ضمن بيان المركز المالي الموحد، ولكنها تحتفظ بكل أو معظم مخاطر وامتيازات ملكية الموجودات المحولة. وفي مثل هذه المعاملات، لا يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المحولة.

(1) الموجودات المالية غير المشتقة

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة لما يلي:

- الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة؛ و
- الاستثمارات في الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، باستثناء ما يلي حيث يتم قياس مخصصات الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً:

- سندات الدين التي تنطوي على مخاطر ائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ و.
- سندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها (أي مخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

يتم دائماً قياس مخصصات الخسائر للذمم المدينة التجارية بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل مالي قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات المعقولة والمدعومة بأدلة والتي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة للمجموعة والتقييم الائتماني القائم على معلومات والمعلومات الاستشرافية.

تفترض المجموعة أن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأصل المالي قد زادت بصورة جوهرية إذا تم التأخر عن السداد لمدة تزيد عن 30 يوماً.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يفي المقترض بكافة التزاماته الائتمانية تجاه المجموعة دون لجوء المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل مصادرة الضمان (إن وجد)؛ أو
- أن يكون الأصل المالي مستحق منذ أكثر من 90 يوماً؛

تعتبر المجموعة أن سند الدين ينطوي على مخاطر ائتمان منخفضة إذا كان تصنيف مخاطر الائتمان الخاص به مساوي لتعريف "الدرجة الاستثمارية" المتعارف عليه عالمياً.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التعثر المحتمل على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهراً).

تتمثل الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير المرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها).

يتم تخفيض خسائر الائتمان المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تعرضت لانخفاض ائتماني. يعتبر الأصل المالي أنه 'تعرض لانخفاض ائتماني' عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة الموضوعية على تعرض الأصل المالي لانخفاض ائتماني على البيانات الملحوظة التالية:

- التعثر المالي الجوهري من قبل المقترض؛
- الإخلال بالعقد، مثل التعثر أو التأخر في السداد لفترة تزيد عن 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفية من قبل المجموعة بناء على شروط ما كانت المجموعة لتقبلها في ظروف أخرى؛
- أن يكون من المحتمل تعرض المقترض للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- عدم وجود سوق نشط للسند نتيجة أزمات مالية.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة من القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات.

فيما يتعلق بسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تحميل مخصص الخسائر على الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف به ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

7-4 المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بمصروفات الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل الموحد. يتم أيضاً الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إيقاف الاعتراف ضمن بيان الدخل الموحد.

إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاؤها. كما تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بأحد المطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطه وتصبح التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بالقيمة العادلة استناداً إلى الشروط المعدلة.

عند إيقاف الاعتراف بأحد المطلوبات المالية، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والثمن المدفوع (بما في ذلك الموجودات غير النقدية المحولة أو الالتزامات المحتملة) ضمن بيان الدخل الموحد.

8-4 مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون للمجموعة حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون هناك نية للتسوية على أساس صافي القيمة أو بيع الأصل وتسوية الالتزام بصورة متزامنة.

9-4 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها غير المالية في تاريخ كل تقرير للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر على تعرضها لانخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. يتم اختبار الشهرة التجارية سنوياً للتحقق من مدى تعرضها لانخفاض في القيمة.

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات معاً في أصغر مجموعة من الموجودات تنتج تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر وتكون مستقلة إلى أبعد الحدود عن التدفقات النقدية الداخلة للموجودات الأخرى أو الوحدات المنتجة للنقد. يتم تخصيص الشهرة التجارية الناتجة عن دمج الأعمال للوحدات المنتجة للنقد أو مجموعات الوحدات المنتجة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من عمليات الدمج.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد في القيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. ترتكز القيمة من الاستخدام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، ويتم تخفيضها لقيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد عن قيمته المقدرة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة أولا لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تجارية مخصصة للوحدة المنتجة للنقد ثم لتخفيض القيم الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد على أساس تناسبي.
لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة التجارية. فيما يتعلق بالموجودات الأخرى، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها، بعد خصم الاستهلاك أو الإطفاء، ما لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

10-4 تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

يتم كذلك تكوين مخصص لكامل قيمة تعويضات نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن فترات خدمتهم حتى نهاية السنة. يتم الإفصاح عن المخصص المتعلق بتعويضات نهاية الخدمة ضمن المطلوبات غير المتداولة.

يعتبر الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أعضاءً في خطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية التي تديرها الحكومة. وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، يتعين على المجموعة المساهمة بنسبة تتراوح من 12.5% إلى 15% من "المساهمات المدفوعة على أساس الراتب" وفقاً لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة معاشات التقاعد لتمويل هذه التعويضات.

يتعين كذلك على الموظفين المساهمة في الخطة بنسبة 5% من "الراتب الذي تحتسب عنه المساهمة". يتمثل الالتزام الوحيد المترتب على المجموعة فيما يتعلق بخطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية في سداد المساهمات المحددة. يتم تحميل المساهمات على بيان الدخل الموحد.

تقدم المجموعة تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها استناداً إلى تقدير قيمة التعويضات المستقبلية التي اكتسبها الموظفون مقابل خدمتهم حتى تقاعدهم. يتم احتساب تلك التعويضات استناداً إلى طريقة الوحدة الإضافية المقدرة.

11-4 المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما في بيان المركز المالي الموحد عندما يترتب على المجموعة التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المرجح أن يلزم الأمر تدفقات نقدية خارجة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن تقدير قيمة الالتزام بصورة موثوقة. يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر التي ينطوي عليها الالتزام، إن وجدت. يتم الاعتراف بعكس الخصم كتكلفة التمويل. ويتم الاعتراف بالتغيرات في توقيت أو القيمة المقدرة للمصروفات أو معدل الخصم في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما تنشأ هذه التغيرات.

12-4 رأس المال

الأسهم العادية

يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة لإصدار الأسهم العادية كاقتطاع من حقوق الملكية.

أسهم الخزينة

عندما تكون الأسهم المعترف بها كحقوق ملكية غير مخصصة، يتم الاعتراف بها كاقتطاع من حقوق الملكية. يتم تصنيف الأسهم غير المخصصة كأسهم خزينة ويتم عرضها في احتياطي أسهم الخزينة. عندما يتم بيع أو إعادة إصدار أسهم الخزينة، يتم الاعتراف بالمبلغ المقبوض كزيادة في حقوق الملكية ويتم عرض الفائض أو العجز المترتب على المعاملة ضمن علاوة الأسهم.

13-4 الاعتراف بالإيرادات

التزامات الأداء وسياسات الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات استناداً إلى المقابل المحدد في العقد المبرم مع العميل. تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات عندما تحول السيطرة على السلعة أو الخدمة إلى العميل. يوضح الجدول التالي معلومات حول طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء في العقود مع العملاء، بما في ذلك شروط السداد الجوهرية والسياسات المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات.

نوع الخدمة	طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء، بما في ذلك شروط السداد الجوهرية	سياسات الاعتراف بالإيرادات
رسوم عمولات التداول	تتمثل رسوم عمولات التداول في الرسوم المفروضة من شركة سوق دبي المالي على كل عملية تداول (شراء وبيع) ينفذها الوسطاء طبقاً لقوانين ولوائح هيئة الأوراق المالية والسلع.	يتم الاعتراف برسوم عمولات التداول في الوقت الذي تم فيه الانتهاء من عملية التداول.
رسوم شركات الوساطة	يتم إصدار فواتير إلى الوسيط على أساس اشتراك سنوي/يومي وتكون مستحقة الدفع عند تقديمها. تتألف رسوم الوساطة من التراخيص والخدمات المختلفة المقدمة إلى الوسيط.	يتم الاعتراف بالإيرادات في الوقت الذي ينتفع فيه الوسيط من الخدمات المقدمة من شركة سوق دبي المالي، أي على مدى فترة الاشتراكات السنوية. يتم الاعتراف بالإيرادات من الخدمات التي تقدم مرة واحدة فقط في الوقت الذي تُقدم فيه الخدمة إلى الوسيط.
رسوم الإدراج وبيانات السوق	يتم تحميل رسوم الإدراج على الشركات التي تدرج أسهمهما في سوق دبي المالي. يتم تحميل رسوم بيانات السوق مقابل استخدام بيانات سوق دبي المالي. تفرض رسوم الإدراج وبيانات السوق على لمدة سنة واحدة أو شهرياً ويتم دفعها عند تقديم الفاتورة.	يتم الاعتراف بالإيرادات على مدى فترة الإدراج والفترة التي يمنح العميل خلالها حق الاطلاع على بيانات السوق طبقاً لمدة العقد.
رسوم المقاصة والتسوية والإيداع	يشترك العميل في هذه الخدمات يومياً/سنوياً ويتم سداد هذه الرسوم عند تقديم الفاتورة.	يتم الاعتراف بالإيرادات في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمة إلى العميل/الشركة.
رسوم أخرى	يتم إصدار الفواتير بناء على طلب العميل/الشركة ويتم سدادها عند تقديم الفاتورة.	يتم الاعتراف بالإيرادات في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمة إلى العميل/الشركة.

14-4 المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الرسمية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات أو التقييم عند إعادة قياس البنود. كما يتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقوّمة بعملات أجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة في بيان الدخل الموحد.

15-4 عقود الإيجار

قامت المجموعة بتطبيق المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باستخدام منهجية استرجاعية معدلة، وعليه لم تتم إعادة بيان معلومات المقارنة ويستمر عرضها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والتفسير رقم 4 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتم الإفصاح عن تفاصيل السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والتفسير رقم 4 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل منفصل.

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2019

تقوم المجموعة، في بداية العقد، بتقييم ما إذا كان عقد ما يمثل، أو يتضمن، عقد ايجار. يمثل العقد عقد ايجار، أو يتضمن عقد ايجار، في حال تم تحويل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل ثمن ما. لتقييم ما إذا كان يتم بموجب العقد تحويل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد، تستخدم المجموعة تعريف عقد الإيجار بموجب المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تطبق هذه السياسة على العقود المبرمة في أو بعد 1 يناير 2019.

(أ) كمستأجر

في بداية العقد أو عند تعديل عقد ما يتضمن عنصر ايجار، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل عنصر إيجار على أساس أسعارها المستقلة ذات الصلة. إلا أنه، بالنسبة لعقود ايجار العقارات، قررت المجموعة عدم فصل العناصر غير الايجارية واحتساب العناصر الإيجارية وغير الإيجارية كعنصر ايجار واحد.

تعترف المجموعة بالحق في استخدام الأصل والتزامات الإيجار في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس الحق في استخدام الأصل مبدئياً بالتكلفة، والتي تتضمن القيمة المبدئية لالتزامات الإيجار المعدلة وفقاً لمدفوعات الإيجار التي تم إجراؤها في أو قبل تاريخ بدء عقد الايجار، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة مبدئية متكبدة بالإضافة إلى تقدير تكاليف فك وإزالة الأصل ذات الصلة أو استعادة الأصل ذات الصلة أو الموقع الذي يوجد عليه، ناقصاً أي حوافز ايجار مستلمة.

يتم لاحقاً احتساب استهلاك موجودات حق الاستخدام، باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بدء العقد إلى نهاية مدة عقد الإيجار، ما لم يتم بموجب عقد الإيجار تحويل ملكية الأصل ذو الصلة إلى المجموعة في نهاية مدة عقد الإيجار أو كانت تكلفة موجودات حق الاستخدام تشير إلى أن المجموعة سوف تتخذ خيار الشراء. وفي هذه الحالة، يتم احتساب الاستهلاك لموجودات حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل ذو الصلة والذي يتم تحديده بنفس الأساس الخاص بالممتلكات والمعدات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض موجودات حق الاستخدام بشكل دوري من خلال خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، وتعديلها وفقاً لبعض عمليات إعادة القياس الخاصة بالتزام الإيجار.

يتم مبدئياً قياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ بدء العقد، ويتم خصمها باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار أو، إذا تعذر تحديد ذلك المعدل بسهولة، يتم الخصم باستخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمجموعة. بشكل عام، تستخدم المجموعة معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي كمعدل خصم.

تقوم المجموعة بتحديد معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي من خلال الحصول على معدلات الفائدة من مصادر تمويلية خارجية مختلفة وتقوم بإجراء تعديلات معينة لتعكس شروط عقد الإيجار ونوع الأصل المستأجر.

تشتمل دفعات الايجار المدرجة في قياس التزام الايجار ما يلي:

- الدفعات الثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة الأساسية؛
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ما، يتم قياسها مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ بدء العقد؛
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء المؤكد ممارسته بشكل معقول من قبل المجموعة، ودفعات الإيجار في فترة تجديد اختيارية إذا كانت المجموعة على يقين من ممارسة خيار التمديد، وغرامات الإنهاء المبكر للعقد ما لم تكن المجموعة على يقين معقول بعدم الإنهاء في وقت مبكر.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وتتم إعادة قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية المترتبة على تغيير في مؤشر أو معدل ما، في حال كان هناك تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقديرها حول ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو إذا حصل تعديل على الدفعات الثابتة الأساسية.

عندما تتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تسوية مقابلة على القيمة الدفترية للأصل ذو حق الاستخدام، أو يتم تسجيله ضمن بيان الدخل الموحد إذا تم تخفيض القيمة الدفترية للأصل ذو حق الاستخدام إلى الصفر.

تعرض المجموعة موجودات حق الاستخدام ضمن "الممتلكات والمعدات" وتقوم بعرض التزامات الإيجار طويلة الأجل في بيان المركز المالي بينما تعرض التزامات الإيجار قصيرة الأجل ضمن "الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة".

عقود الايجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة

قررت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام والتزامات الايجار للموجودات منخفضة القيمة وعقود الايجار قصيرة الأجل، بما في ذلك معدات تقنية المعلومات. تعترف المجموعة بدفعات الايجار المرتبطة بتلك العقود كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الايجار.

السياسة المطبقة قبل من 1 يناير 2019

بالنسبة للعقود المبرمة قبل 1 يناير 2019، قامت المجموعة بتحديد ما إذا كان الاتفاق يمثل أو ينطوي على عقد ايجار استناداً إلى تقييم ما إذا كان:

- يعتمد تنفيذ الاتفاق على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة؛ و
- يترتب على هذا الاتفاق تحويل الحق في استخدام الأصل. يترتب على الاتفاق تحويل الحق في استخدام الأصل إذا تحقق أي من الشرطين التاليين:
- كان للمشتري القدرة أو الحق في تشغيل الأصل مع الحصول أو السيطرة على جزء ليس بالقليل من المخرجات؛
- كان للمشتري القدرة أو الحق في السيطرة على الأصل بشكل فعلي مع الحصول أو السيطرة على جزء ليس بالقليل من المخرجات؛ و
- تُشير الوقائع والظروف إلى أنه من المستبعد أن تحصل أطراف أخرى على قدر ليس بالقليل من المخرجات، وأن سعر كل وحدة من المخرجات لم يكن ثابتاً ولا يساوي سعر السوق الحالي لكل وحدة من المخرجات.

في الفترة المقارنة، قامت المجموعة كمستأجر بتصنيف عقد إيجار مبنى المكاتب على أنه عقد إيجار تشغيلي ولم يتم الاعتراف به في بيان المركز المالي للمجموعة. تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجار التشغيلي في بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. تم الاعتراف بحوافز الإيجار المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروفات الايجار، على مدى مدة عقد الإيجار.

16-4 المعايير الصادرة ولم يتم تفعيلها بعد

يسري عدد من المعايير الجديدة على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2019 ويجوز تطبيقها قبل ذلك التاريخ؛ إلا أن المجموعة لم تقم بتطبيق المعايير الجديدة التالية بشكل مبكر عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

فيما يلي التفسيرات والمعايير المعدلة التي ليس من المتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة للمجموعة:

- التعديلات على مراجع الإطار المفاهيمي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- تعريف الأعمال (التعديلات على المعيار رقم 3 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).
- تعريف المادة (التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8).

5. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

في سبيل تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة التي ورد ذكرها بالإيضاح رقم 4 حول هذه البيانات المالية الموحدة، يتعين على الإدارة وضع بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات بشأن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تتوفر بسهولة من مصادرٍ أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المرتبطة بها بشكلٍ مستمر. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل يؤثر على تلك الفترة فقط، أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على كل من الفترة الحالية والمستقبلية على حدٍ سواء.

فيما يلي التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة التي وضعتها الإدارة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها التأثير الهام الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

تقييم الاستثمارات في حقوق الملكية غير المدرجة

تستند عادة عملية تقييم الاستثمارات في حقوق الملكية غير المدرجة إلى معاملات السوق الحديثة المبرمة على أساسٍ تجاري بحت أو القيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة إلى حد كبير لتلك الاستثمارات أو التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية للأدوات المشابهة أو صافي قيمة موجودات الشركة / الصناديق المستثمر بها أو نماذج التقييم الأخرى.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة الأخرى

قامت الإدارة بتقدير الأعمار الاقتصادية الإنتاجية للموجودات غير الملموسة الأخرى استناداً إلى تحليل العوامل ذات الصلة بالفترة التي من المتوقع أن تقوم الموجودات غير الملموسة الأخرى خلالها بإنتاج تدفقات نقدية داخلة إلى المجموعة في المستقبل القريب. تقوم الإدارة بتقييم الأعمار الإنتاجية المقدرة بشكل دوري.

الانخفاض في قيمة الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة الأخرى

يتم إجراء مراجعة للتحقق من مدى تعرض الشهرة التجارية لانخفاض في القيمة بشكلٍ سنوي أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة التجارية مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد، أيّهما أعلى. ويتم فوراً احتساب أي انخفاض في القيمة كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً. راجع الإيضاح رقم 6 للاطلاع على التقديرات والأحكام.

تقوم المجموعة سنوياً بالتحقق مما إذا كانت الشهرة التجارية قد تعرضت لانخفاض في القيمة. يتطلب ذلك تقدير القيمة القابلة للاسترداد باستخدام القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام للوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة التجارية لها، أيهما أعلى. إن تقدير القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتطلب قيام المجموعة بتقدير علاوة السيطرة بغرض احتساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. إن تقدير القيمة من الاستخدام يتطلب قيام المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الوحدات المنتجة للنقد وكذلك اختيار معدل خصم مناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

يتم اختبار الموجودات غير الملموسة الأخرى الخاضعة للإطفاء للتحقق من مدى تعرضها لانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بما يعادل القيمة الذي تزيد بها القيمة الدفترية للأصل عن قيمته القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام، أيّهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي تتوفر لها إلى حد كبير تدفقات نقدية داخلة مستقلة. تتم مراجعة الانخفاض السابق في قيمة الموجودات غير الملموسة الأخرى لتقييم إمكانية عكس الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

الاستهلاك للممتلكات والمعدات

يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة التي تستند إلى الاستخدام المتوقع للأصل والبلي والتلف المادي المتوقع، ويعتمد ذلك على عوامل تشغيلية. لم تأخذ الإدارة بالاعتبار أي قيمة متبقية كونها تعتبر ضئيلة للغاية. تقوم الإدارة بتقييم الأعمار الإنتاجية المقدرة بشكل دوري.

خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية

في تاريخ كل تقرير، تستخدم المجموعة مصفوفة مخصصات لقياس خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة للذمم المدينة التجارية استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة.

مخصص تعويضات نهاية الخدمة

تقوم المجموعة بتكوين مخصص لتعويضات نهاية الخدمة المستحقة لموظفيها غير المواطنين وفقاً لقانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة. يرتكز استحقاق الموظف في الحصول على هذه التعويضات على طول مدة خدمة الموظف وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه التعويضات على مدى فترة الخدمة.

تقوم المجموعة بالمساهمة في مخصص المعاشات والتأمينات الوطنية لموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2000.

6. الشهرة التجارية والموجودات غيرالملموسة الأخرى

	الشهرة التجارية ألف درهم	ترخيص العمل كسوق للأوراق المالية ألف درهم
التكلفة		
في 1 يناير 2018 و2019	**2,878,874**	2,824,455
الإطفاء		
في 1 يناير 2019	-	677,868
المحمل للسنة	-	56,489
في 31 ديسمبر 2019	-	**734.357**
في 1 يناير 2018	-	621,379
المحمل للسنة	-	56,489
في 31 ديسمبر 2018	-	677,868
القيمة الدفترية		
في 31 ديسمبر 2019	**2,878,874**	**2,090,098**
في 31 ديسمبر 2018	2,878,874	2,146,587

اختبار انخفاض قيمة الشهرة التجارية

إن تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة التجارية يتطلب تقدير للمبلغ القابل للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة التجارية لها. يعتبر سوق دبي المالي باعتباره كيان مستقل وحدة منتجة للنقد لغرض اختبار انخفاض القيمة. قامت الإدارة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد باستخدام كل من نموذج القيمة من الاستخدام والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وخلصت إلى أن القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع كانت أكبر (2018: القيمة من الاستخدام كانت أكبر). لتحديد العادلة ناقصاً تكاليف البيع للوحدات المنتجة للنقد التي يتم تخصيص الشهرة التجارية لها، قامت الإدارة باستخدام متوسط حجم المعدل المرجح لسعر السوق المدرج لدى سوق دبي المالي خلال فترة الثلاثة أشهر الأخيرة من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وسعر السوق المدرج الختامي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: التدفقات النقدية المخصومة وعلاوة السيطرة (صافية من تكاليف البيع) بمعدل 15% لاحتساب القيمة القابلة للاسترداد.

إن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للوحدات المنتجة للنقد كما في 31 ديسمبر 2019 تتجاوز قيمها الدفترية بما يقارب 404 مليون درهم (2018: 32 مليون درهم). لا ترى إدارة الشركة وجود انخفاض في قيمة الشهرة التجارية كما في تاريخ التقرير.

تم استخدام الافتراضات الرئيسية التالية في 2019:

المتوسط المرجح لسعر السوق المدرج خلال فترة الثلاثة أشهر الأخيرة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	**0.93 درهم لكل سهم**
سعر السوق المدرج الختامي كما في 31 ديسمبر 2019	**0.97 درهم لكل سهم**
علاوة السيطرة - صافية من تكاليف البيع	**%15**

قررت الإدارة أن التغير المحتمل بشكل معقول في ثلاثة افتراضات رئيسية قد يسبب زيادة القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد. يبين الجدول التالي المبلغ الذي يجب أن تتغير وفقاً له الافتراضات الثلاثة كل على حدة لتصبح القيمة القابلة للاسترداد المقدرة معادلة للقيمة الدفترية:

	التغير المطلوب في القيمة الدفترية لتعادل القيمة القابلة للاسترداد (النسبة المئوية)
المتوسط المرجح لسعر السوق المدرج خلال فترة الثلاثة أشهر الأخيرة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	%7.94
سعر السوق المدرج الختامي كما في 31 ديسمبر 2019	%11.65
علاوة السيطرة - صافية من تكاليف البيع	%88.7

يرى مجلس إدارة المجموعة أن الافتراضات الرئيسية مناسبة كما في 31 ديسمبر 2019 وأنه لا يوجد انخفاض في قيمة الشهرة التجارية.

تم استخدام الافتراضات الرئيسية التالية في نموذج القيمة من الاستخدام في 2018 بما يتماشى مع منهجية تقييم القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد باعتبارها أكبر من القيمة من الاستخدام والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع:

1. تم توقع التدفقات النقدية المستخدمة في تحديد القيمة من الاستخدام لمدة خمس سنوات استناداً إلى الخبرة التاريخية؛ ونمو حجم وقيمة التداول للسنوات الخمس التالية استناداً إلى التوقعات المالية الاستراتيجية المُعتمدة للسنوات 2019-2023. تم افتراض أنه في السنوات الخمس القادمة، ستزداد الإيرادات التشغيلية الرئيسية بمعدل 31% سنوياً ومعدل نمو الأرباح قبل خصم الفائدة والضرائب والاستهلاك والإطفاء بمعدل 42% سنوياً خلال الفترة مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية مثل اكسبوا 2020 وقوانين التحول والاستثمار المُعتمدة والتحسن في إجمالي الناتج المحلي وغيرها من العوامل.

2. تم استخدام معدل خصم بنسبة 10.92% لتخفيض التدفقات النقدية المتوقعة والتي تم تقديرها على أساس المعدل الحالي الخالي من المخاطر البالغ 3.2% والعلاوة الحالية لمخاطر السوق البالغة 6.16% وعلاوة المخاطر المتعلقة بالدولة البالغة 0.57% ومعامل بيتا البالغ 1.15 المتعلق بالوحدة المنتجة للنقد.

3. تضمنت توقعات التدفقات النقدية تقديرات محددة لمدة خمس سنوات ومعدل نمو نهائي بلغ 2% بعد ذلك. تم تحديد النمو النهائي بناءً على تقدير الإدارة لمعدل نمو سنوي مركب طويل الأجل للأرباح قبل خصم الفائدة والضرائب والاستهلاك والإطفاء، والذي يتوافق مع الافتراض الذي قد يضعه أحد المشاركين في السوق.

خلصت الإدارة إلى أن الزيادة في معدل الخصم بنسبة 0.1% والانخفاض في معدل النمو المُقدر للأرباح قبل خصم الفائدة والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 0.5% قد يتسبب في تجاوز القيمة الدفترية للقيمة القابلة للاسترداد.

7. الممتلكات والمعدات

	أجهزة كمبيوتر ونظم معلومات ألف درهم	موجودات حق الاستخدام ألف درهم	تحسينات على عقارات مستأجرة ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	مركبات ألف درهم	أخرى ألف درهم	مباني قيد الإنشاء ألف درهم	أراضي ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة									
في 31 ديسمبر 2017	120,251	-	22,536	19,200	137	13,296	1,063	231,306	407,789
إضافات	3,748	-	481	4,106	-	10,504	12,442	-	31,281
استبعادات	(3,033)	-	-	(2,103)	-	-	-	-	(5,136)
تحويلات	1,827	-	-	6,691	-	(8,518)	-	-	-
في 31 ديسمبر 2018	122,793	-	23,017	27,894	137	15,282	13,505	231,306	433,934
إضافات	1,886	47,005	55	256	-	3,066	19,828	-	72,096
استبعادات	(95)	-	-	(79)	-	-	-	-	(174)
تحويلات	1,409	-	180	562	-	(2,151)	-	-	-
في 31 ديسمبر 2019	**125,993**	**47,005**	**23,252**	**28,633**	**137**	**16,197**	**33,333**	**231,306**	**505,856**
الاستهلاك المتراكم									
في 31 ديسمبر 2017	105,679	-	13,092	13,707	66	-	-	-	132,544
المحمل للسنة	6,934	-	1,673	3,302	34	-	-	-	11,943
استبعادات	(2,949)	-	-	(2,049)	-	-	-	-	(4,998)
في 31 ديسمبر 2018	109,664	-	14,765	14,960	100	-	-	-	139,489
المحمل للسنة	6,575	9,719	1,701	3,590	19	-	-	-	21,604
استبعادات	(74)	-	-	(26)	-	-	-	-	(100)
في 31 ديسمبر 2019	**116,165**	**9,719**	**16,466**	**18,524**	**119**	**-**	**-**	**-**	**160,993**
القيمة الدفترية									
في 31 ديسمبر 2019	**9,828**	**37,286**	**6,786**	**10,109**	**18**	**16,197**	**33,333**	**231,306**	**344,863**
في 31 ديسمبر 2018	13,129	-	8,252	12,934	37	15,282	13,505	231,306	294,445

أعمال رأسمالية قيد الإنجاز

8. الموجودات المالية الأخرى المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
مُصنفة على أنها أدوات ملكية		
استثمار في سندات ملكية	**267,342**	282,506
صناديق مدارة – إيضاح 8-1	**275,735**	268,361
استثمار في صكوك – إيضاح 8-2	**307,121**	201,747
	850,198	752,614

قررت المجموعة بشكل نهائي تصنيف الاستثمار في سندات الملكية والصناديق المدارة والاستثمار في الصكوك على أنها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، وذلك عند الاعتراف المبدئي وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على أن يتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

فيما يلي الاستثمارات حسب التركز الجغرافي:

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
- داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**821,208**	721,312
- خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**28,990**	31,302
	850,198	752,614

1-8 تتضمن الصناديق المدارة مبلغ 258 مليون درهم (2018: 250.74 مليون درهم) (إيضاح 15) مدارة من قبل أحد مساهمي الشركة الأم.

2-8 يمثل الاستثمار في الصكوك أدوات دائمة تخضع للطلب وفقاً لتقدير الجهة المصدرة لها ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. تخضع الصكوك لمعدل فائدة يتراوح من 0 6.4% إلى 6.75% سنوياً (2018: 6.04% إلى 6.75%)، ويستحق سدادها وفقاً لتقدير الجهة المصدرة.

9. الاستثمارات بالتكلفة المطفأة

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
استثمار في صكوك	**175,489**	185,017

إن الاستثمار في الصكوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة سوف يستحق خلال فترة تتراوح من 3 - 8 سنوات ويخضع لمعدل فائدة ثابت يتراوح من 4.50% إلى 5.112% سنوياً (2018: 4.5% إلى 5.112% سنوياً).

10. الودائع الاستثمارية

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
متداولة:		
ودائع استثمارية ذات فترة استحقاق أقل من ثلاثة أشهر	**186,730**	86,730
ودائع استثمارية ذات فترة استحقاق تزيد عن ثلاثة أشهر إلى سنة	**2,604,392**	2,378,418
	2,791,122	2,465,148
غير متداولة:		
ودائع استثمارية تستحق بعد سنة	**257,311**	364,749
	3,048,433	2,829,897

1-10 يتم إيداع الودائع الاستثمارية لدى مؤسسات مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتخضع لمعدلات فائدة تتراوح من 2.45% إلى 4.1% (2018:3% إلى 4.1%) سنوياً.

2-10 تم رهن ودائع استثمارية بقيمة 136.73 مليون درهم (136.73:2018 مليون درهم) كضمان مقابل تسهيلات سحب مصرفي على المكشوف غير مستخدمة مقدمة إلى المجموعة.

3-10 قامت الشركة باستثمار توزيعات الأرباح المستلمة من ومستحقة الدفع بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي للمستثمرين في "حسابي-myAccount" وأرصدة بطاقات آيفستر البالغة 1.112 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 1.033 مليون درهم)، من إجمالي هذا المبلغ، تم استثمار 1,000 مليون درهم (2018: 900 مليون درهم) في ودائع قصيرة الأجل من قبل الشركة، حيث تم استثمار 40 مليون درهم في استثمار بالتكلفة المطفأة (إيضاح 9) (2018:45 مليون درهم) ومبلغ 72 مليون درهم في حسابات المضاربة والحسابات الجارية المصرفية (2018: 88 مليون درهم).

4-10 قامت الشركة باستثمار توزيعات الأرباح المُعلنة ومستحقة الدفع من قبل المجموعة إلى الشركة الأم بقيمة 467 مليون درهم (31 ديسمبر 2018:487 مليون درهم) في ودائع استثمارية..

11.المصروفات المدفوعة مقدما والذمم المدينة الأخرى

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية	**57,095**	48,586
أرصدة طرف مقابل رئيسي (إيضاح 11-1)	**14,497**	6,818
مصروفات مدفوعة مقدماً	**5,941**	8,480
رسوم عمولات تداول مستحقة	**1,644**	901
ذمم مدينة أخرى	**2,561**	7,488
المستحق من الوسطاء	**703**	1,617
ضريبة القيمة المضافة مستحقة القبض بشأن مصروفات رأسمالية	**1,507**	503
	83,948	74,393
ناقصاً: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	**(93)**	(67)
	83,855	74,326

صافي التغير في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	**67**	317
مخصص / (عكس) خلال السنة	**26**	(250)
الرصيد الختامي	**93**	67

1-11 تتعلق هذه الأرصدة بشركة ناسداك دبي المحدودة باعتبارها الطرف المقابل الرئيسي لجميع عمليات التداول التي يتم تسويتها عادة خلال يومين من تاريخ التداول (T+2).

12. النقد وما يعادله

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
النقد في الصندوق	**189**	193
الأرصدة المصرفية:		
حسابات جارية	**72,575**	38,955
حسابات توفير (إيضاح 12-1)	**18,559**	-
حسابات مضاربة (إيضاح 12-2)	**42,688**	118,902
	134,011	158,050
زائداً: ودائع استثمارية ذات فترات استحقاق أصلية لا تزيد عن ثلاثة أشهر	**75,090**	122,893
النقد وما يعادله	**209,101**	280,943

1-12 يتراوح معدل العائد على حسابات التوفير من 1.50% إلى 1.60% سنوياً.

2-12 يتراوح معدل العائد على حساب المضاربة بين 0.45% إلى 0.67% سنوياً (2018: 0.25% إلى 0.66% سنوياً).

3-12 بلغت توزيعات الأرباح المستلمة من ومستحقة الدفع بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي في "حسابي- myAccount" وأرصدة بطاقات آيفستر 1,112 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 1,033 مليون درهم)، من إجمالي هذا المبلغ، تم الاحتفاظ بمبلغ 72 مليون درهم (2018: 88 مليون درهم) في حسابات المضاربة والحسابات الجارية (إيضاح 18-1).

13. رأس المال

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل: 8,000,000,000 سهماً (2018: 8,000,000,000 سهماً) بقيمة 1 درهم للسهم (2018: 1 درهم للسهم)	**8,000,000**	8,000,000

لم تعلن الشركة عن أية توزيعات أرباح لسنة 2018 لكنها قامت باستقطاع ايرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 24.8 مليون درهم لسنة 2018. بلغت توزيعات الأرباح المُعلنة لسنة 2017 مبلغ 399.8 مليون درهم وهو ما يمثل 0.05% للسهم، بما في ذلك ايرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 36 مليون درهم.

14. الاحتياطيات

الاحتياطي القانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 (قانون الشركات التجارية)، قامت المجموعة بتكوين احتياطي قانوني من خلال تخصيص نسبة 10% من صافي الأرباح السنوية للشركة ويستمر التحويل إلى الاحتياطي حتى يبلغ رصيده ما يعادل 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع، باستثناء ما ينص عليه القانون.

	احتياطي قانوني ألف درهم
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017	429,664
تحويل من صافي أرباح سنة 2018	12,547
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	442,211
تحويل من صافي أرباح سنة 2019	12,061
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	**454,272**

احتياطي إعادة تقييم استثمارات – بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح والخسائر المتراكمة الناتجة من إعادة تقييم الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

15. الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها أطراف ذات علاقة إذا كان لدى أحد الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير ملحوظ عليه عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

تتألف الأطراف ذات العلاقة من الشركات الخاضعة للملكية أو الإدارة المشتركة والإدارة العليا والشركات التي يسيطر عليها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة فضلاً عن الشركات التي يمارسون عليها تأثيراً هاماً. يتمثل موظفي الإدارة الرئيسيين في رؤساء القطاعات المختلفة. أبرمت المجموعة خلال السنة معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق الأعمال الاعتيادية، وتم تنفيذ هذه المعاملات وفقاً لأسعار السوق. فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

معاملات خلال السنة	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
شركات تابعة وشركات زميلة في مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية		
إيرادات الاستثمار	**54,749**	51,822
مصروف فائدة	**1,268**	1,213
رسوم أخرى	**159**	719
إيرادات توزيعات الأرباح	**8,754**	8,441
إيجار ورسوم أخرى	**9,034**	9,783
الفائدة على الإيجار	**2,042**	-
تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين		
فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من موظفي الإدارة الرئيسيين خلال السنة:		
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**8,700**	9,201
معاشات عامة وتأمينات اجتماعية	**960**	940
أعضاء مجلس الإدارة		
- مكافآت إلى مجلس إدارة ناسداك	**1,206**	1,591
- بدل حضور اجتماعات للمجموعة	**809**	984
مكافآت إلى مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي	**2,100**	2,100
الأرصدة		
أطراف أخرى ذات علاقة		
صناديق مدارة من قبل مساهم في الشركة الأم (إيضاح 8)	**258,008**	250,737
موجودات مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (إيضاح 8)	**342,004**	326,802
استثمار بالتكلفة المطفأة	**125,695**	135,222
النقد والأرصدة المصرفية	**103,356**	141,715
ودائع استثمارية (إيضاح 10)	**1,065,140**	1,214,810

تشمل الودائع الاستثمارية مبلغ 100 مليون درهم (31 ديسمبر 2018: 100 مليون درهم) مودع كضمان لدى أطراف ذات علاقة.

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
المستحق إلى أطراف ذات علاقة		
مركز دبي التجاري العالمي – التزام إيجار	**30,252**	-
الشركة الأم		
مصروفات مدفوعة بالإنابة عن المجموعة	**5,966**	10,143
قرض مُساند	**29,098**	27,829
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**466,500**	486,500

تم تقديم القرض المساند من قبل بورصة دبي المحدودة إلى ناسداك دبي المحدودة. لا يخضع القرض المساند لضمان وليس له تاريخ سداد ثابت ويخضع لمعدل فائدة وفقاً لمعدلات الفائدة السائدة لدى السوق والقرض مُضاف إلى حقوق كافة الدائنين الآخرين لدى الشركة التابعة.

وافقت الشركة الأم على عدم المطالبة بالقرض المُساند من الشركة التابعة لمدة سنة على الأقل من تاريخ اعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

لم تقدم المجموعة أي قروض لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2018.

حصلت المجموعة على موافقة من المساهمين عن كل سنة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من أجل الامتثال لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 ("قانون الشركات التجارية").

قامت المجموعة بتطبيق إعفاء جزئي مسموح به بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 للمنشآت المملوكة للحكومة وقامت بالإفصاح عن طبيعة وحجم كل معاملة هامة بشكل فردي، أما بالنسبة للمعاملات الأخرى التي تعتبر هامة بشكل جماعي، ولكن ليس بشكل فردي، قامت بالإفصاح عن مؤشر نوعي أو كمي عن حجم تلك المعاملات. إن الطرف المسيطر والشركة الأم الأساسية هي حكومة دبي التي تمتلك 72.37% (2018: 71.44%) من سوق دبي المالي (ش.م.ع) من خلال مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية وهي مؤسسة تابعة لحكومة دبي. في سياق الأعمال الاعتيادية لسوق دبي للأوراق المالية،

تتكبد المجموعة مصروفات وتتلقى رسوم وفقاً للشروط القياسية المطبقة في السوق من المنشآت التابعة للحكومة. علاوةً على ذلك، تقوم المجموعة بتنفيذ أنشطة استثمارية مع منشآت تابعة للحكومة.

16. عقود الايجار

(أ) عقود الايجار كمستأجر (المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

تقوم المجموعة باستئجار مباني المكاتب. عادة ما تسري عقود الإيجار لفترة من 3-5 سنوات، مع خيار تجديد عقد الإيجار بعد ذلك التاريخ. تخضع دفعات الايجار لإعادة التفاوض كل خمس سنوات لتعكس إيجارات السوق. تنص بعض عقود الإيجار على دفعات إيجار إضافية استناداً إلى التغيرات في مؤشرات الأسعار المحلية.

تم إبرام عقود ايجار الممتلكات منذ عدة سنوات كعقود ايجار مجمعة ويتم تجديدها بصورة سنوية. سابقاً، تم تصنيف عقود الايجار هذه كعقود ايجار تشغيلي طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17.

فيما يلي معلومات حول عقود الايجار التي تكون الشركة فيها طرف مستأجر.

1. موجودات حق الاستخدام

تتعلق موجودات حق الاستخدام بالعقارات المؤجرة ويتم بيانها كممتلكات ومعدات.

	المكاتب كما في 31 ديسمبر 2019 ألف درهم
2019	
الرصيد في 1 يناير 2019	**33,335**
الإضافات	**13,669**
الاستهلاك المحمل للسنة	**(9,719)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**37,285**

2. التزامات الايجار

	كما في 31 ديسمبر 2019 ألف درهم
2019	
التزام ايجار طويل الأجل	**26,656**
التزام ايجار قصير الأجل	**11,094**
الرصيد في 31 ديسمبر	**37,750**

3. المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الموحد

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 ألف درهم
2019 – عقود ايجار طبقاً للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	
فائدة على التزامات ايجار	**2,276**
2018 – عقود ايجار تشغيلي طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17	
مصروفات ايجار	**10,579**

4. المبالغ المعترف بها في بيان التدفقات النقدية الموحد

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 ألف درهم
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لعقود الايجار	**11,530**

17. مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**21,388**	18,913
المُحمل خلال السنة	**2,512**	2,509
المدفوع خلال السنة	**(700)**	(34)
الرصيد في نهاية السنة	**23,200**	21,388

18. الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
توزيعات أرباح مستحقة الدفع بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي ("حسابي- myAccount") (إيضاح 18-1)	**811,326**	758,914
بطاقات آيفستر (إيضاح 18-1)	**300,627**	323,825
ودائع هامشية خاصة بالأعضاء	**20,206**	23,534
إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	**24,801**	-
أمانات الوسطاء	**24,304**	24,641
مصروفات مستحقة وذمم دائنة أخرى	**20,422**	18,558
أرصدة طرف مقابل رئيسي (إيضاح 11-1)	**14,497**	6,818
المستحق إلى هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة	**4,672**	4,876
إيرادات غير مكتسبة	**3,746**	852
الزكاة	**977**	943
التزامات الإيجار (إيضاح 16)	**11,094**	-
ضريبة القيمة المضافة مستحقة الدفع	**1,453**	493
	1,238,125	1,113,454

1-18 بلغ إجمالي توزيعات الأرباح المستلمة من والمستحق الدفع بالنيابة عن شركات مدرجة في سوق دبي المالي للمستثمرين في "حسابي- myAccount" وأرصدة بطاقات آيفستر 1,112 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 1,003.2 مليون درهم)، من إجمالي هذا المبلغ، تم استثمار 1,000 مليون درهم (2018: 900 مليون درهم) في ودائع قصيرة الأجل، حيث تم استثمار 40 مليون درهم في استثمار بالتكلفة المطفأة (2018: 45 مليون درهم) ومبلغ 72 مليون درهم في حسابات المضاربة والحسابات الجارية المصرفية (2018: 88 مليون درهم).

19. توزيعات الأرباح مستحقة الدفع

لم تُعلن الشركة عن توزيعات أرباح لسنة 2018 ولكن قامت باستقطاع إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة بمبلغ 8. 24 مليون درهم لسنة 2018. إن توزيعات الأرباح المُعلنة لسنة 2017 بلغت 8. 399 مليون درهم وهو ما يمثل 05. 0 درهم للسهم، بما في ذلك إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة بقيمة 36 مليون. يشتمل الرصيد المستحق الدفع مبلغ 467 مليون درهم (2018: 487 مليون درهم) مستحق إلى الشركة الأم (إيضاح 15).

20. إيرادات الاستثمار

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
عائد على ودائع استثمارية	**127,348**	110,053
توزيعات أرباح	**12,885**	19,728
	140,233	129,781

21. المصروفات العمومية والإدارية

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
رواتب وامتيازات أخرى	**88,671**	91,737
استهلاك (إيضاح 21-1)	**21,604**	11,943
مصروفات صيانة	**10,531**	10,750
إيجار (إيضاح 21-1)	**-**	10,579
مصروفات اتصالات	**8,408**	9,267
مصروفات مهنية	**2,988**	2,854
مصروفات آيفستر	**2,609**	2,514
أخرى	**10,215**	11,535
	145,026	151,179

1-21 تم تخفيض مصروفات الايجار إلى لا شيء بناءً على التطبيق المبدئي للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية اعتباراً من 1 يناير 2019. وعليه، اعترفت المجموعة بالتزام الايجار وموجودات حق الاستخدام والفائدة على التزام الايجار ومصروفات الاستهلاك على موجودات حق الاستخدام (إيضاح 16).

22. ربحية السهم

	2019	2018
صافي أرباح السنة المنسوبة إلى مالكي الشركة (ألف درهم)	**120,609**	125,466
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع - (ألف)	**8,000,000**	8,000,000
ناقصاً: أسهم الخزينة (ألف)	**(4,237)**	(4,237)
عدد الأسهم المصدرة (ألف)	**7,995,763**	7,995,763
ربحية السهم – درهم	**0.015**	0.016

23. الالتزامات

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
التزامات لشراء ممتلكات ومعدات	**36,205**	29,235

أبرمت الشركة اتفاقية مع بورصة دبي المحدودة في 2010 للاستحواذ على الحصة المتبقية البالغة 33% (2018: 33%) في ناسداك دبي المحدودة مقابل 148 مليون درهم (2018: 148 مليون درهم). يتوقف تنفيذ وإتمام هذا الاستحواذ على الاتفاق المتبادل بين الشركة وبورصة دبي المحدودة وعلى التاريخ الذي سيتم الاتفاق عليه بين الشركة وبورصة دبي المحدودة.

24. إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

إن الإيرادات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تم اعتماده من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى الشركة، قد استقطعتها المجموعة من الأرباح المحتجزة لتوزيعها من قبل المجموعة على المساهمين لإنفاقها في الأغراض الخيرية. وبناءً على قرار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، يقع على عاتق كل مساهم التبرع بحصته من هذه الأرباح للأغراض الخيرية.

السنة	ألف درهم
2016	28,281
2017	35,999
2018	24,801

تم استقطاع إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 24.8 مليون درهم تتعلق بسنة 2018 (2018: 35.9 مليون درهم تتعلق بسنة 2017) بعد موافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى الشركة.

25. أهداف إدارة المخاطر المالية

1-25 عوامل المخاطر المالية

تؤدي أنشطة المجموعة إلى تعريضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتلك الأنشطة تنطوي على التحليل والتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. يعتبر قبول المخاطر أساس الأعمال المالية، كما تعتبر المخاطر التشغيلية نتيجة حتمية لمواصلة الأعمال. وبالتالي، تهدف المجموعة إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

إن سياسات إدارة مخاطر المجموعة مُصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع حدود وضوابط مناسبة لها ومراقبتها. تعمل المجموعة بصورة منتظمة على مراجعة سياساتها لإدارة المخاطر لتوضيح التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

تتولى الإدارة المالية للمجموعة مراقبة وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بعمليات المجموعة من خلال التقارير الداخلية حول المخاطر التي تعمل على تحليل التعرضات بحسب درجة وحجم المخاطر. تنطوي تلك المخاطر على مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر معدل الربح) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

2-25 مخاطر السوق

(أ) مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن أنشطة المجموعة غير معرضة للمخاطر المالية الخاصة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية نظراً لأن كافة الموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بها مقومة بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي المثبت أمام الدرهم الإماراتي.

(ب) مخاطر الأسعار

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناشئة عن استثمارات الأسهم. لا تقوم المجموعة بالتداول بشكل نشط في هذه الاستثمارات. كما في 31 ديسمبر 2019، لدى المجموعة محفظة استثمارات أسهم مُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بقيمة 850 مليون درهم (2018: 753 مليون درهم).

تحليل حساسية أسعار الأسهم

لقد تم تحديد تحليل الحساسية المبين أدناه استناداً إلى مدى التعرض لمخاطر أسعار الأسهم في تاريخ التقرير.

في حال ارتفعت/انخفضت أسعار الأسهم بنسبة 5%، لكانت هناك:

- زيادة/انخفاض في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بمبلغ 43 مليون درهم (2018: 37 مليون درهم) نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات.

(ج) مخاطر معدل الربح

تمثل مخاطر معدل الربح في المخاطر من تقلب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التغيرات في معدلات الربح لدى السوق. تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الموجودات والمطلوبات المالية في مخاطر الخسارة الناتجة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية نتيجة التغير في معدل الربح لدى السوق. يتم تسعير الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأجل للمجموعة بشكل عام على أساس السعر المتغير، والذي يتتبع التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر معدل الربح تتألف بصورة أساسية من ودائع وأرصدة استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى، وصكوك مقاسة بالتكلفة المطفأة وصكوك مُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. إن التغير بمقدار +/-50 نقطة أساس في منحنى العائد قد يؤدي إلى زيادة/ نقص إيرادات الاستثمار وحقوق الملكية بواقع 5. 17 مليون درهم (2018: 7. 16 مليون درهم).

3-25 مخاطر الائتمان

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان وهي المخاطر من أن يتسبب الطرف المقابل في خسارة مالية للمجموعة نتيجة إخفاقه في الوفاء بالتزاماته. تنطوي الموجودات المالية التي يُحتمل أن تعرّض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل أساسي على الودائع الاستثمارية والاستثمارات بالتكلفة المطفأة والأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى وذمم مدينة أخرى.

اتبعت المجموعة سياسة يتم بموجبها التعامل فقط مع الأطراف المقابلة التي تتمتع بجدارة ائتمانية والحصول على ضمانات كافية، حيثما كان ملائماً، وذلك كوسيلة للحد من مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن حالات التعثر. تتعامل المجموعة فقط مع الوسطاء المرخّص لهم وتخضع المبالغ المستحقة من الوسطاء لضمانات مصرفية. تتم السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود ائتمانية للأطراف المقابلة بالإضافة إلى مراجعة تلك الحدود واعتمادها من قبل الإدارة.

إن مخاطر الائتمان من الأرصدة لدى البنوك محدود نظراً لأن معظم البنوك تتمتع بتصنيفات ائتمانية عالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

فيما يلي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي الموحد:

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
الموجودات المالية		
الودائع الاستثمارية (إيضاح 10)	**3,048,433**	2,829,897
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة (إيضاح 9)	**175,489**	185,017
الاستثمارات في صكوك (إيضاح 8)	**307,121**	201,747
النقد وما يعادله (إيضاح 12)	**208,912**	280,750
ذمم مدينة الأخرى (إيضاح 11)	**76,407**	65,343
إجمالي الموجودات المالية	**3,816,362**	3,562,754

رصدت المجموعة مخصص بقيمة 93 ألف درهم كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 67 ألف درهم) لذممها المدينة المشكوك في تحصيلها. لم يتعرض باقي الذمم المدينة لأي تأخر في السداد أو انخفاض في القيمة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

فيما يلي التصنيف الائتماني للبنوك وفقاً لتصنيف موديز وفيتش والأرصدة ذات الصلة:

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
التصنيف الائتماني للبنك		
P1	**1,219,982**	1,816,510
P2	**1,580,049**	925,001
غير مصنّف	**200,003**	104,387
الإجمالي	**3,000,034**	2,845,898

تستخدم المجموعة مصفوفة مخصصات لقياس خسائر الائتمان المتوقعة من الذمم المدينة التجارية لكل عميل على حدة، والتي تتألف من عدد كبير من الأرصدة الصغيرة.

يتم احتساب معدلات الخسائر باستخدام طريقة "معدل الدوران" استناداً إلى احتمالية تطور الذمم المدينة خلال المراحل المتتالية للتعثر حتى الشطب.

ترتكز معدلات الخسائر على خبرة خسائر الائتمان الفعلية على مدى السنتين الماضيتين. يتم ضرب هذه المعدلات بعوامل قياسية لتعكس الفروق بين الظروف الاقتصادية خلال الفترة التي تم خلالها جمع البيانات التاريخية والظروف الحالية ورؤية المجموعة للظروف الاقتصادية على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للموجودات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدى المجموعة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. تتوقع المجموعة عدم استرداد جزء كبير من المبلغ المشطوب. ومع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة تنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

سندات الدين بالتكلفة المطفأة

تحد المجموعة من تعرضها لمخاطر الائتمان من خلال الاستثمار فقط في سندات الدين الصادرة عن المؤسسات المالية المرموقة بدولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى المنشآت المملوكة للحكومة والمنشآت الأخرى الكائنة في دولة الإمارات الغير المصنفة.

فيما يتعلق بالمنشآت المصنفة، تراقب المجموعة التغييرات في مخاطر الائتمان من خلال تتبع تقييمات الائتمان الخارجية المُعلنة. لتحديد ما إذا كانت التصنيفات المُعلنة لا تزال محدثة ولتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير والتي لم تنعكس في التصنيفات المُعلنة من خلال إضافتها إلى المعلومات الصحفية والتنظيمية المتاحة حول المُصدرين. بالنسبة للمنشآت غير المصنفة، تقوم المجموعة بشكل دوري بتقييم الأداء المالي للمُصدرين لمراقبة التغيرات في مخاطر الائتمان والمعلومات الإضافية مع المعلومات الصحفية والتنظيمية المتاحة حول المُصدرين.

تستند احتمالات التعثر على مدى 12 شهراً وعلى مدى عمر الأداة إلى البيانات التاريخية بناء على تصنيفات موديز وفيتش. بشكل عام، تعكس معايير الخسائر المحتملة عند التعثر معدل استرداد مفترض يبلغ 27% للمؤسسات المالية المرموقة بدولة الإمارات العربية المتحدة و 40% للمنشآت الأخرى باستثناء حالات تعرض الضمان لانخفاض ائتماني، في هذه الحالة يستند تقدير الخسائر إلى سعر السوق الحالي للأداة ومعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يقدم الجدول التالي تحليلاً للجودة الائتمانية لسندات الدين المصنفة بأنها استثمار بالتكلفة المطفأة وودائع استثمارية طويلة الأجل لدى أطراف مقابلة باستثناء البنوك. يشر التحليل إلى ما إذا كانت الموجودات المقاسة بالتكلفة المطفأة تخضع لمخصص خسائر ائتمان متوقعة لمدة 12 شهراً أو على مدى عمر الأداة، في الحالة الأخيرة، ما إذا كانت تعرضت لانخفاض ائتماني.

التصنيف الائتماني بألف درهم	خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً	بالتكلفة المطفأة 31 ديسمبر 2019 - خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة – لم تتعرض لانخفاض ائتماني	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة – تعرضت لانخفاض ائتماني
إجمالي القيم الدفترية (التكلفة المطفأة قبل انخفاض القيمة)	125,694	271,950	281,970
انخفاض القيمة	-	-	(246,312)
مخصص الخسائر	-	(447)	(57)
التكلفة المطفأة	125,694	271,503	35.601
القيمة الدفترية	125,694	271,503	35,601

التصنيف الائتماني بألف درهم	خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً	بالتكلفة المطفأة 31 ديسمبر 2018 - خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة – لم تتعرض لانخفاض ائتماني	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة – تعرضت لانخفاض ائتماني
إجمالي القيم الدفترية (التكلفة المطفأة قبل انخفاض القيمة)	135,221	276,549	279,129
انخفاض القيمة	-	-	(240,630)
مخصص الخسائر	-	(442)	(62)
التكلفة المطفأة	135,221	276,107	38,437
القيمة الدفترية	135,221	276,107	38,437

لم يكن لدى المجموعة أي سندات دين تجاوزت موعد استحقاقها دون أن تتعرض لانخفاض القيمة في 31 ديسمبر 2018.

ليس لدى المجموعة أي ضمانات فيما يتعلق بهذه الاستثمارات.

النقد وما يعادله

تحتفظ المجموعة بنقد وما يعادله بقيمة 209 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 281 مليون درهم) وودائع أصلية ذات فترات استحقاق أصلية لا تتجاوز ثلاثة أشهر بمبلغ 75 مليون درهم (2018: 122 مليون درهم)، والتي تم تصنيفها P1 أو P2، بناءً على تصنيفات موديز وفيتش أو أنها غير مُصنفة.

تم قياس انخفاض قيمة النقد والنقد المعادل على أساس الخسائر المتوقعة لمدة 12 شهراً ويعكس فترات الاستحقاق القصيرة للتعرضات. ترى المجموعة أن ما لديها من النقد وما يعادله ذات مخاطر ائتمان منخفضة وذلك استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وبالتالي، لم يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة.

إن المنهجية المستخدمة من قبل المجموعة لتقييم خسائر الائتمان المتوقعة للنقد وما يعادله مماثلة للمنهجية المستخدمة لسندات الدين.

إن مخصص انخفاض قيمة الودائع الاستثمارية طويلة الأجل والاستثمارات بالتكلفة المطفأة بلغ 504 ألف درهم كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 504 ألف درهم).

4-25 مخاطر السيولة

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن إدارة مخاطر السيولة حيث قام المجلس بوضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر السيولة وذلك من أجل إدارة متطلبات التمويل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لدى المجموعة بالإضافة إلى متطلبات إدارة السيولة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطيات كافية والمراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة فترات استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

تتضمن الجداول التالية تفاصيل فترة الاستحقاق التعاقدي المتبقية للمطلوبات المالية غير المشتقة لدى المجموعة. لقد تم إعداد هذه الجداول استناداً إلى التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية استناداً إلى فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

فيما يلي تحليل السيولة للمطلوبات المالية:

	خلال 3 أشهر ألف درهم	3 إلى 6 أشهر ألف درهم	من 6 أشهر إلى 12 شهراً ألف درهم	من سنة إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
31 ديسمبر 2018						
المطلوبات المالية						
الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة	1,112,109	-	-	-	-	1,112,109
قرض مساند	-	-	-	27,829	-	27,829
المستحق لطرف ذي علاقة	-	-	10,143	-	-	10,143
توزيعات الأرباح مستحقة الدفع للشركة الأم	-	486,500	-	-	-	486,500
إجمالي المطلوبات المالية	**1,112,109**	**486,500**	**10,143**	**27,829**	**-**	**1,636,581**
31 ديسمبر 2019						
المطلوبات المالية						
الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة	**1,232,926**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,232,926**
قرض مساند	**-**	**-**	**-**	**29,098**	**-**	**29,098**
المستحق لطرف ذي علاقة	**-**	**-**	**5,966**	**-**	**-**	**5,966**
توزيعات الأرباح مستحقة الدفع للشركة الأم	**-**	**466,500**	**-**	**-**	**-**	**466,500**
إجمالي المطلوبات المالية	**1,232,926**	**466,500**	**5,966**	**29,098**	**-**	**1,734,490**

5-25 القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل "القيمة العادلة" في المبلغ الذي يمكن قبضه مقابل بيع أصل، أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو، في حالة عدم وجوده، أفضل سوق يكون متاحاً للمجموعة في ذلك التاريخ.

تتألف الموجودات والمطلوبات المالية لدى لمجموعة من النقد والأرصدة المصرفية، والاستثمارات بالتكلفة المطفأة، والموجودات المالية المعترف بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، والودائع الاستثمارية، والقرض الثانوي، وتوزيعات الأرباح مستحقة الدفع، والذمم المدينة والدائنة المستحقة على المدى القصير. تخضع الودائع الاستثمارية طويلة الأجل لمعدلات عائد وفقاً للمعدلات السائدة لدى السوق، وبالتالي، فإن قيمتها العادلة تقارب قيمتها الدفترية، بعد الأخذ بالاعتبار انخفاض القيمة، المدرجة في بيان المركز الموحد.

قامت المجموعة بتصنيف قياسات القيمة العادلة باستخدام النظام المتدرج للقيمة العادلة الذي يوضح أهمية المدخلات المستخدمة في وضع هذه القياسات. فيما يلي مستويات النظام المتدرج للقيمة العادلة.

- الأسعار المدرجة (غير معدلة) في سوق نشط للموجودات أو المطلوبات المماثلة (المستوى 1).
- مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى 1 التي تكون ملحوظة للموجودات أو المطلوبات إما بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار) (المستوى 2).
- المدخلات الخاصة بالموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة (وهي المدخلات غير الملحوظة) (المستوى 3).

تستند القيم العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المدرجة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. يعتبر السوق أنه نشط إذا كانت الأسعار المدرجة متاحة بسهولة وبصورة منتظمة من البورصة أو منسق الأسعار أو الوسيط أو قطاع العمل أو خدمة التسعير أو الهيئة التنظيمية وتمثل تلك الأسعار المعاملات السوقية الفعلية المتكررة بصورة منتظمة وفقاً لشروط السوق الاعتيادية. يتم إدراج هذه الأدوات ضمن المستوى الأول. تتألف الأدوات المدرجة ضمن المستوى 1 بصورة أساسية من استثمارات الملكية المدرجة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة (مثل الأدوات المشتقة المتداولة خارج البورصة) باستخدام أساليب التقييم. تعمل أساليب التقييم هذه على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات السوق الملحوظة المتاحة وتعتمد بشكل محدود قدر الإمكان على التقديرات الخاصة بالمنشأة. في حال كانت كافة المعطيات الهامة المطلوبة لقياس القيمة العادلة للأداة ملحوظة،

يتم إدراج هذه الأدوات ضمن المستوى 2. تتألف هذه الاستثمارات من صناديق تستند قيمها العادلة على صافي قيمة الموجودات المحددة من قبل مدراء الصناديق.

يتم إدراج الأداة ضمن المستوى 3 إذا كان هناك واحدة أو أكثر من هذه المعطيات غير مستندة إلى معطيات السوق الملحوظة. تمثل موجودات المستوى 3 حقوق الملكية غير المدرجة واستثمارات الصناديق المشتركة التي يتم تحديد قيمها العادلة بناءً على افتراضات متغيرة غير ملحوظة تعتمد على نطاق واسع من العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. يتم تعديل القيم الدفترية لهذه الاستثمارات على النحو التالي:

- استثمارات حقوق الملكية الخاصة – باستخدام أحدث صافي قيمة دفترية متاحة ومنهج السوق المرتكز على الأسعار السائدة في السوق الثانوي للأدوات المماثلة.
- الصناديق المتبادلة – على أساس صافي قيمة الموجودات المستمدة من مضاعف الأرباح قبل خصم الفائدة والضرائب والاستهلاك والإطفاء/ الأسهم الخاصة أو قيمة السهم المحددة من قبل مدراء الصناديق. لم يطرأ أي تغيير على أساليب التقييم خلال السنة.

يوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2019.

	31 ديسمبر 2019			
	المستوى 1 ألف درهم	المستوى 2 ألف درهم	المستوى 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات المالية المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
- أسهم	**261,379**	**5,963**	**-**	**267,342**
- صناديق مدارة	**-**	**275,735**	**-**	**275,735**
- استثمارات في صكوك	**307,121**	**-**	**-**	**307,121**
الإجمالي	**568,500**	**281,698**	**-**	**850,198**

	31 ديسمبر 2018			
	المستوى 1 ألف درهم	المستوى 2 ألف درهم	المستوى 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات المالية المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
- أسهم	259,566	-	22,940	282,506
- صناديق مدارة	-	268,361	-	268,361
- استثمارات في صكوك	201,747	-	-	201,747
الإجمالي	461,313	268,361	22,940	752,614

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

لم تقم المجموعة بشراء أسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (2018: 33.3 مليون درهم).

مطابقة لقياسات القيم العادلة للموجودات المالية في المستوى 3

	مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أسهم غير مدرجة	
	2019 **ألف درهم**	2018 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	**22,940**	43,587
المحول من المستوى 3 إلى المستوى 2	**(5,963)**	-
الاستبعاد خلال السنة	**-**	(1,714)
التغيرات في القيمة العادلة	**(16,977)**	(18,933)
الرصيد الختامي	**-**	22,940

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التالية تقارب قيمها الدفترية: النقد وما يعادله، ودائع استثمارية، إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية، رسوم عمولات تداول مستحقة، أرصدة طرف مقابل رئيسي، مبالغ مستحقة من الوسطاء، ذمم مدينة أخرى، أمانات الوسطاء، مبالغ مستحقة لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة، توزيعات أرباح مستحقة الدفع بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي، بطاقات آيفستر، ودائع أعضاء هامشية، مصروفات مستحقة وذمم دائنة أخرى.

يتضمن الجدول التالي تلخيصاً للتكلفة المطفأة والقيمة العادلة للصكوك في 31 ديسمبر 2019، والتي تم تصنيفها ضمن المستوى 2 في النظام المتدرج للقيمة العادلة:

	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم
الاستثمار بالتكلفة المطفأة		
استثمار في صكوك	175,489	177,563

يتضمن الجدول التالي تلخيصاً للتكلفة المطفأة والقيمة العادلة للصكوك في 31 ديسمبر 2018:

	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم
الاستثمار بالتكلفة المطفأة		
استثمار في صكوك	185,017	174,963

26. الموجودات والمطلوبات المالية

	2019 ألف درهم	2018 ألف درهم
الموجودات المالية حسب الفئة		
الموجودات وفقاً لبيان المركز المالي الموحد		
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**850,198**	752,614
التكلفة المطفأة		
نقد وما يعادله (إيضاح 12)	**209,101**	280,943
ودائع استثمارية (إيضاح 10)	**3,048,433**	2,829,897
استثمار بالتكلفة المطفأة (إيضاح 9)	**175,489**	185,017
ذمم مدينة أخرى (إيضاح 11)	**76,407**	65,343
	3,509,430	3,361,200
المطلوبات المالية حسب الفئة		
المطلوبات وفقاً لبيان المركز المالي الموحد		
مطلوبات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة		
ذمم دائنة ومصروفات مستحقة	**1,232,926**	1,112,109
قرض مساند	**29,098**	27,829
مستحق لطرف ذي علاقة	**5,966**	10,143
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**466,500**	486,500
	1,734,490	1,636,581

27. إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في حماية قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية بهدف توفير عائدات للمساهمين وامتيازات لأصحاب المصلحة الأخرين.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، قد تقوم المجموعة بتعديل مبالغ توزيعات الأرباح المدفوعة إلى المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة أو بيع الموجودات لخفض الدين.

28. تقارير حول القطاعات التشغيلية

يتم رفع التقارير عن القطاعات التشغيلية وفقاً للأغراض الإدارية المقررة بموجب المعيار رقم 8 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبما يتسق مع آلية رفع التقارير الداخلية إلى مجلس الإدارة (الجهة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرارات) والذي يقع على عاتقه تخصيص موارد القطاعات الصادر تقارير بشأنها وتقييم أدائها. تتم إدارة المجموعة كوحدة واحدة وعليه، يرى أعضاء مجلس الإدارة أن المجموعة تزاول عملياتها من خلال قطاع تشغيلي واحد يتمثل في عمليات سوق المال وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة.

29. المساهمات المجتمعية

لم تقدم المجموعة أي مساهمات مجتمعية مالية جوهرية خلال السنة. تم بيان المساهمات المجتمعية غير المالية بالتفصيل في تقارير الحوكمة لكل شركة من شركات المجموعة التي استلمت المساهمات.

30. أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف/تجميع أرقام المقارنة لتتوافق مع العرض المتبع في البيانات المالية.

Dubai Financial Market

@DFMalerts

Dubai Financial Market

dubaifinancialmarket

www.dfm.ae